جامعة قاصدي مرباح ــ ورقلة
كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير
تخصص: تجارة دولية

بعنوان

دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

دراسة حالة قطاع الصناعة

من إعداد الطالب: غانية نذير
تحت إشراف الدكتور: قويدري محمد

نوقشت وأجيزت بتاريخ:.....
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ محمد حمزة بن قرينة.....(أستاذ محاضر– جامعة ورقلة) رئيسا
الدكتور/ قويدري محمد.....(أستاذ محاضر– جامعة الأغواط) مقررا
الدكتور/ أحمد لعمى.....(أستاذ محاضر– جامعة ورقلة) مناقشا
الدكتور/ إعمر عزاوي.....(أستاذ محاضر– جامعة ورقلة) مناقشا
الدكتور/ قوي بوحنية.....(أستاذ محاضر– جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2009/2008

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله

بما تعلمون خبير﴾

سورة المجادلة– الآية 11

يقول الرسول ﷺ:

من سلك طريقا يبتغي فيه علما سهل الله له طريق إلى الجنة، وان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع، وإن العالم ليستغفر له من السموات ومن في الأرض، حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابر كفضل القمر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا أو درهما، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر.

–رواه الترمذي–

اللهم أغنني بالعلم، وزيني بالعلم، وأكرمني بالتقوى، وجملني بالعافية

الإهداء

إلى التي ارتشفت من فؤادها عبق الحنان...إلى التي ربتني...

إلى التي تعجز الكلمات عن الوفاء بحقها والإشادة بجميلها

إلى أمي الحنون حفظها الله ورعاها...

إلى الذي علمني معنى التواضع والتربية... إلى الذي علمني كيف يتقن العمل

والدي العزيز حفظه الله ورعاه...

إلى من تقاسم معي الحلو والمر...إخوتي وأخواتي

إلى أعمامي وأخوالي...وإلى جميع أولادهم وأزواجهم

إلى جميع الزملاء والأصدقاء

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

شكر وعرفان

اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت واليك أنبت وبك خاصمت

اللهم إني أحمدك حمدا كثيرا لانجاز هذا العمل، وأسألك أن تنفعني بما علمتني

وأن توفقني لما تحبه وترضاه في الدنيا والآخرة

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع،

والأخص بالذكر، أستاذي الفاضل الدكتور قويدري محمد على قبوله الإشراف على هذه المذكرة،

وعلى منهجيته البناءة في العمل، ونصائحه وإرشاداته القيمة التي لم يبخل علي بها طوال فترة انجاز البحث،

بتفرغ والتزام وتواضع...

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع.

"إن فترة الأزمة إما أن تكون لحظة تاريخية لاستنهاض القدرات ومواجهة التحديات، وإما أن تكون لحظة تاريخية للانهيار والانحطاط، ومن المؤكد أنه لا خيار أمام شعبنا العربي أن يختار البديل الأول، وإلا فإن الغد لن يكون مشرقا لنا ولأجيالنا وعلى العمل العربي أن يؤازر هذا الخيار ويحوله إلى واقع حي"

للدكتور "رمزي زكي"

الفصل الأول

الإطار العام للتكامل الإقتصادي العربي

الفصل الثاني

اقتصاديات الوطن العربي

الفصل الثالث

المشروعات الصناعية العربية المشتركة كمدخل للتكامل الإقتصادي العربي

الملحق

الفهرس

قائمة المراجع

المقدمة العامة

الخاتمة العامة

الملخص

1. باللغة العربية: (Arabic Language)

إن المشروعات العربية المشتركة تعتبر" عملية إجرائية " خرجت إلى حيز الوجود نتيجة للإحباطات الـــتي عاشتها تجربة الطموحات العربية الكبيرة، كما تعتبر المشروعات العربي المشتركة مناخا ملائمـــا لتطبيـــق أدوات التكامل الاقتصادي الشامل، ومن هنا لابد من النظر الى المشروعات العربية المشتركة ليس كأداة التكامل الجزئـــي فحسب بل كقاعدة أساسية للتكامل الشامل وحلقة من حلقاته الأولى التي يتم بها بناؤه لبنة لبنة وعلى مراحل.

وعلى ضو ذلك تميز الصعيد العربي بتزايد عدد المشروعات العربية المشتركة كونها وسيلة تهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية وخلق سوق عربية واسعة وتعزيز التخصص وتسهيل انسحاب رؤوس الأموال بين البلدان المعنية، كما أنها وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي. وعليه فهي مشروعات جديرة بالدراسة والتحليل.

* **الكلمات المفتاحية**: التكامل، المشروعات العربية المشتركة، الصناعة العربية.

2. باللغة الانجليزية: (English Language)

Undoubtedly, common Arabic projects are considered as a “real instrument “ of Arab economic integration which came into existence as a result of disappointments the Arab big hopes experience have experienced. They constitute an appropriate climate to apply full economic integration tools. As a result, we should not tackle them as a tool but as an elementary basis for a real integration and a first episode in which we could build it step by step.

Thus, Arabic scene has experienced an increasing number of common Arabic projects because they were presented as a tool which had a goal of increasing productive capacity and creating a large Arabic market without forgetting reinforcing specialties and facilitating capitals transfer between concerned countries. Finally, they are targeting to create the called semi integration. They are projects which need to be analyzed and studied.

*** Key words**: Integration, common Arabic projects, Arab industry.

مُقَدِّمَة

لقد تحكم في مسار العمل العربي المشترك نحو تحقيق التكامل الاقتصادي خلال الحقبة الماضية، مؤشرات عديدة أبطأت من سرعته وحدت من قدراته على تحقيق أهدافه، فقد أحاطت بالمداخل التكاملية التي تبناها العمل العربي المشترك ظروف وأوضاع كانت سببا لقصور انجازها عن الطموحات المتوخاة منها، كما أن تطبيق هذه المداخل اعترته مآخذ ضاءلت من أهميتها، وانحصرت المداخل التكاملية بثلاثة: (الأول) المدخل التبادلي الذي انصب على تحرير التجارة، وقد حد من فاعلية هذا المدخل ونجاحه فقدان القاعدة الإنتاجية التي يتم على أساسها التبادل، ثم إن الجهود تركزت على تيسير التبادل التجاري بين البلدان العربية في غياب عمل واع ومنظم لتطوير القدرات الإنتاجية لهذه البلدان، (الثاني) المدخل التمويلي الذي يشمل إما رؤوس الأموال أو القوى العاملة، وتتحدد مكامن ضعف هذا المدخل في أخذه النظرة الجزئية دون النظرة الشاملة، وفي تغليب المصلحة العاجلة على المصلحة الآجلة، أما (الثالث) فيتمثل في مدخل المشروعات العربية المشتركة، ذلك أنها برزت كأداة تكاملية نتيجة للإحباطات التي عاشتها تجربة الطموحات العربية الكبيرة، كما تعتبر هذه الصيغة مناخا ملائما لتطبيق أدوات التكامل الاقتصادي الشامل. ومن هنا يمكن النظر الى المشروعات العربية المشتركة، ليس كأداة التكامل الجزئي فحسب، بل كقاعدة أساسية للتكامل الشامل، وحلقة من حلقاته الأولى التي يتم بها بناؤه لبنة لبنة، وعلى مراحل.

وبالرغم من الأهمية المتزايدة التي باتت تحتلها المشروعات العربية المشتركة بالنسبة للإقتصاديات العربية، إلا أنه وبعد مرور نحو خمسة عقود على بداية تكوينها إلا أنها لم تتطور من حيث الحجم والاتجاه كما أريد لها أصلا. ولعل عددا كبيرا من المشروعات القطرية المقامة حاليا في الوطن العربي كان يمكن أن تكون أكثر كفاءة من الناحيتين الإنتاجية والتسويقية لو كان البعد القومي قد أخذ في الاعتبار عند إنشائها، إلا أن جزءا كبيرا من الاستثمارات العربية مازال ينفذ في مشروعات قطرية قد تتضارب أحيانا وليس على أساس مشروعات مشتركة.

وإذا ما نظرنا إلى الواقع العربي نظرة شمولية، نجد أنه بحاجة إلى توحيد طاقاته وإمكاناته في هذه المرحلة، إذ الوضع الحالي للاقتصاديات العالمية يتطلب إيجاد صيغة متقدمة للتعامل مع متغيرات الواقع المعاصر بكل جوانبه وفق اتجاهات سليمة تحقق أفضل الطرق لتوجيه الطاقات العربية البشرية والمادية لصالح التقدم والتطور، خاصة وأن كل مقومات التكامل الاقتصادي متوفرة في الوطن العربي الزاخر بثرواته المالية والطبيعية والبشرية المتنوعة إذا ما نظر إليه ككل متكامل، وتعتبر المشروعات العربية المشتركة من أهم أدوات التنمية وذلك لقدرتها على تجميع الموارد القومية واستغلالها الاستغلال الأمثل والعمل على الحد من هدرها، لما تسمح به من تكامل عناصر الإنتاج.

ومن جهة أخرى، يحتل التعاون الصناعي مركزا مهما ضمن مسيرة التكامل الاقتصادي، ويشكل حلقة أساسية من حلقاته، بل قد يعتبر جوهره وأداته الفعالة في إحداث الآثار الإنمائية التي تمتد إلى كافة القطاعات في الدول الأعضاء وذلك من خلال الدور المتعاظم الذي تلعبه المشروعات العربية المشتركة في مجال التعاون الصناعي.

وعلى ضو ذلك، سوف نحاول في هذا البحث إلقاء الضوء على تجربة المشروعات العربية المشتركة خاصة الصناعية منها، وهذا بعد خطوات النمو الواسعة التي شهدتها المشروعات المشتركة في الآونة الأخيرة بفضل ميل الدول العربية نحو خلق طراز مرن جديد من أدوات التنسيق والتعاون الجزئي من جهة، وزيادة الموارد المالية النفطية الناتجة عن إجراءات تصحيح أسعار النفط الجزئية من جهة أخرى.

إضافة إلى التميز الصعيد العربي بتزايد عدد المشروعات العربية المشتركة كونها وسيلة تهدف الى زيادة القدرة الإنتاجية وخلق سوق عربية واسعة وتعزيز التخصص وتسهيل انسحاب رؤوس الأموال بين البلدان المعنية، كما أنها وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي، مما يجعل قبول البلدان لها أسهل وأيسر من قبولها للسياسات التكاملية الأكثر شمولا والتي تتطلب تنازل الدول عن قدر من سياستها، إضافة إلى كونها صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف المعنية بها، وقد أولت مؤسسات العمل المشترك وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اهتماما خاصا لإنشاء المشروعات العربية المشتركة. وعليه فهي مشروعات جديرة بالدراسة والتحليل.

➢ الإشكالية الأساسية لدراسة:

من خلال ما تقدم يمكننا صياغة معالم إشكالية بحثنا في التساؤل الجوهري الأتي:

ما مدى فاعلية المشروعات العربية المشتركة أن تكون داعمة لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي؟

➢ الإشكاليات الفرعية لدراسة:

يقودنا هذا التساؤل الجوهري إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي نوجزها فيما يلي:

1. ما هي الخطوات أو المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية خلال مسيرتها نحو التكامل الاقتصادي؟
2. ما هي مبررات قيام المشروعات العربية المشتركة؟ وكيف تتوزع؟، وما هي المعايير المعتمدة في اختيارها؟
3. ما مدى دور المشروعات العربية المشتركة في تنمية اقتصاديات الدول العربية؟
4. ما الدور الذي تكتسيه المشروعات الصناعية المشتركة في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي؟
5. ما هو واقع المشروعات الصناعية العربية المشتركة؟، وما هي أبرز معوقاتها؟، وما هي آفاقها المستقبلية؟

➢ **فرضيات الدراسة:**

إن محاولة الإجابة على إشكالية البحث تقودنا إلى صياغة الفرضيات التالية:

1. رغم المسيرة الطويلة للعمل من اجل الوصول لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي إلا أن هـــذه المحـــاولات كانت ضئيلة لأن معظمها ظل حبرا على ورق.

2. إن الفشل في تحقيق التكامل الاقتصادي لا يعني انه غير قابل للتحقيق والتطبيق على المستوى الواقع الفعلي والعملي، إذ أن هناك دولا أخرى واجهت عدة صعوبات وتحديات أبان تجاربها التكاملية تفوق تلك التي تعاني منها الدول العربية، إلا أنها تمكنت من الوصول إلى بناء صرح تكاملي عن طريق إتباع المداخل التكاملية، و لم يكن ذلك بطبيعة الحال بين عشية وضحاها، ولعل أهم الأدلة على ذلك تجربة الاتحاد الأوروبي.

3. تملك الدول العربية مجموعة من المقومات والإمكانيات التي تمكنها من إقامة قاعدة صلبة من المـــشروعات العربية المشتركة.

4. للمشروعات العربية المشتركة آثار تكاملية ايجابية على اقتصاديات الدول العربية.

5. إن وجود معوقات على المستوى السياسي والاقتصادي تعيق توسيع قاعدة المشروعات العربية المشتركة.

6. فشل المشروعات العربية المشتركة القائمة في إطار المنظمات العربية بمساهمات حكومية في تحقيق كفاءتها الاقتصادية وأهدافها التنموية والتكاملية.

7. طرح فكرة الخصخصة للمشروعات العربية المشتركة خاصة الصناعية منها، كأحد الحلول المقترحة لرفـــع كفاءتها الاقتصادية القائمة في إطار المنظمات العربية، في ظل برامج التصحيح الهيكلي للاقتـــصاديات الكليـــة وتبني آليات التحرر الاقتصادي.

➢ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تلقي الضوء على تجربة المشروعات العربية المشتركة باعتبارها واحدة من أهم أدوات العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة من جهة، وكمدخل من مداخل بناء صرح التكامل الاقتـــصادي العربي من جهة أخرى. وأهمية هذا المدخل تكمن في مزاياها العديدة، فمن الناحية السياسية فهي تحضى بـــالقبول كونها أداة لا تتطلب تنازلا من الأطراف المشاركة فيها عن أي قدر من سلطاتها لسلطة أخرى، ولا يعوق عملـــها اختلاف الأنظمة والمذاهب الاجتماعية والسياسية، ومن جانب الشكل التنظيمي تتميـــز المـــشروعات العربيـــة المشتركة بمرونتها لكونها تأخذ صيغا تنظيمية وقانونية مختلفة، أما من الجانب التكاملي في العمل الاقتصادي فهـــي أداة فعالة من بين أدوات التكامل الاقتصادي المختلفة، فبحكم طبيعتها لا تتناقض مع الصيغ الأخرى، بل تنسجم مع غيرها من المداخل التكاملية.

إن كل هذه النقاط تؤكد أهمية المشروعات العربية ودورها في دعم إقامة تكتل اقتصادي عربي، إذا ســـار تكوينها وعملها وفق أصول هادفة.

➢ **أسباب ودوافع اختيار الموضوع:**

ثمة أسباب متعددة دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع والبحث فيه، والتي تكمن فيما يلي:

1. شعورنا بأهمية الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم، لاسيما فيما يتعلق بظهور التكتلات الاقتصادية كإستراتجية جديدة للتنافس والتموقع، وكأداة لتوفير فرص الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المختلفة المتاحة للدولة الأطراف، وتركيز مبدأ التخصص وتقسيم العمل.

2. إعتقاد الباحث بقدرة المشروعات العربية المشتركة على حل المعضلات والتحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تواجه الأقطار العربية، بل نعتبرها من أفضل المداخل لقيام تكتل عربي ناجح.

3. إقبال الدارسين والباحثين على الدراسة والبحث في هذا الموضوع كان منصبا حول إمكانيات تحقيق التكامل ومعوقاته دون التركيز على السبيل المؤدية إلى تحقيقه.

4. الميول الشخصي للخوض في المواضيع التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة، إضافة إلى ارتباط الموضوع بنوع التخصص الأكاديمي (الدراسي) الذي نزاوله (تخصص التجارة الدولية).

5. قلة وقدم إحصاءات الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي عالجت موضوع المشروعات العربية المشتركة، فكانت سببا في اختيارنا للموضوع من اجل التعمق وإزالة الكثير من الغموض وإضفاء الجديد عليها.

➢ **الهدف من الدراسة:**

تتمثل أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

1. تسليط الضوء على الأساس النظري لظاهر التكامل الاقتصادي بمختلف جوانبها، إضافة إلى التطرق لأهم المداخل التي إتبعتها الأقطار العربية في مسيرتها التكاملية؛

2. إبراز الخصائص والإمكانيات الاقتصادية المتاحة للأقطار العربية المتاحة؛

3. تحليل مسار التكامل الاقتصادي العربي، وأهم مداخله؛

4. تقييم التجربة التكاملية للأقطار العربية، وإبراز نقاط القوة، والضعف فيها؛

5. استشراف مستقبل المشروعات العربية المشتركة، سواء على المستوى الكلي، أو على المستوى القطاعي.

➢ **حدود الدراسة:**

إن محاولة الإجابة على إشكالية البحث واختبار مدى صحة الفرضيات، فقد تعين علينا وضع محددات وأبعاد الدراسة التي تمثلت في الإطار المكاني والذي شمل معظم الدول العربية حسب توفر البيانات، في حين اقتصر الإطار الزماني على الفترة الممتدة من حقبة الأربعينيات من القرن الماضي إلى غاية عام 2008.

➢ **الدراسات السابقة في الموضوع:**

بعد المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر المتعلقة لموضوع التكامل الاقتصادي العربي، لاحظنا أن الكتابة في هذا المجال كانت بكثرة وغزارة، غير أن الكتابة في المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي كان شحيحا نوعا ما، لدرجة أنها اقتصرت على الدراسات التالية:

الدراسة الأولى: رسالة ماجستير تم مناقشتها بمعهد العلوم الاقتصادية (قسنطينة) 1985-1986.

* اسم الباحث: بوجعدار الهاشمي.

* عنوان الدراسة: الأموال النفطية العربية والإمكانيات المتاحة لاستثمارها في إقامة مشروعات عربية مشتركة في الوطن العربي.

* إشكالية البحث: هناك أموال نفطية عربية مستثمرة في اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة بصيغ غير سليمة، في حين يمكن استبدال تلك الصيغ الاستثمارية للأموال النفطية بصيغ أخرى بديلة تعطي مردودا ايجابيا وتخدم في المحصلة النهائية مصلحة الشعب العربي بكامله.

* أهم نتائج الدراسة:

1- الأموال النفطية العربية ليست ناجمة عن نشاط إنتاجي حقيقي بقدر ما هي عملية بيع للثروات الطبيعية.

2- الأموال النفطية العربية زادت في تعزيز مكانة وقدرة اقتصاديا الدول الرأسمالية المتقدمة المتواجدة بها.

3- المشروعات العربية المشتركة تعتبر الأداة التي يمكن عن طريقها استثمار الأموال النفطية العربية، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بالوطن العربي.

4- المشروعات العربية المشتركة حققت نتائج مرضية على الرغم من الصعوبات والمشاكل التي واجهتها.

الدراسة الثانية: رسالة ماجستير تم مناقشتها بمعهد التخطيط للدراسات العليا (طرابلس- ليبيا) 2003.

* اسم الباحث: عبد السلام مسعود خليفة رحومة.

* عنوان الدراسة: المشروعات العربية المشتركة وتحديات ظاهرة التحول للخصخصة.

* إشكالية البحث: هل يمكن أن تؤدي عملية التحول إلى الخصخصة في المشروعات العربية المشتركة إلى أن تكون القوة الفاعلة في إعادة الحياة لها ودفعها نحو تحقيق كفاءتها الاقتصادية ؟

* أهم نتائج الدراسة:

1- فشل المشروعات العربية المشتركة القائمة بمساهمات حكومية رسمية في تحقيق كفاءتها الإقتصادية.

2- جدوى الخصخصة كأحد الحلول المقترحة لرفع الكفاءة الإقتصادية للمشروعات العربية المشتركة.

3- وجود خلافات سياسية بين الدول العربية مما اثر سلبا على العمل الإقتصادي العربي المشترك.

4- عدم وجود آلية عربية مشتركة لاختيار قطاعات اقتصادية حيوية ذات أولوية.

الدراسة الثالثة: المؤتمر الدولي حول التجارة العربي البينية والتكامل الاقتصادي (الجامعة الأردنية- عمان) 20-22 سبتمبر 2004.

* اسم الباحث: حسن صادق حسن عبد الله.

* عنوان الدراسة: دور المشروعات الصناعية العربية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي.

* إشكالية البحث: إبراز الدور الاستراتيجي للمشروعات العربة المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي بالتركيز على تحليل مداخل وأساليب التعاون الصناعي العربي ومدى النجاح الذي حققته تلك المشاريع.

* أهم نتائج الدراسة:

1- تعتبر المشروعات العربية المشتركة أهم التجارب التي مر بها الوطن العربي في مجال التعاون الصناعي، حيث استطاعت تعبئة جانب متزايد من الموارد المادية والبشرية والمالية العربية في مجالات عديدة.

2- دور المشروعات العربية المشتركة في تدعيم التنسيق والتعاون الصناعي كان ضئيلا بسبب غياب التنسيق بينها وبين المشروعات الوطنية من جهة، وبعضها البعض من جهة أخرى.

3- تعتبر تجربة الدول العربية الخليجية هي الرائدة بين الدول العربية، حيث تم إنشاء العديد من المؤسسات المالية والتنظيمية والمشروعات المشتركة.

➢ المنهج المستخدم والمتبع في إعداد هذه الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المزج بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، فالمنهج التاريخي هو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، واستنادنا لهذا المنهج كان مبنيا من خلال عرضنا لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي والمراحل التي مرت بها المشروعات العربية المشتركة، أما المنهج الوصفي فهو منهج يعتمد على تجميع البيانات والمعلومات اللازمة حول الظاهرة المراد دراستها، وتنظيمها وتحليلها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، واستنادنا لهذا المنهج كذلك كان بارزا من خلال الوصف والتحليل لاقتصاديات الدول العربية والمشروعات العربية المشتركة القائمة.

➢ هيكل وتقسيمات الدراسة:

بالاعتماد على المنهجية المتبعة، والأهداف المتوخاة من الدراسة، قسمنا البحث إلى ثلاث فصول.

الفصل الأول: تناولنا فيه موضوع التكامل الاقتصادي العربي، وضمناه مبحثين اثنين، تتطرقنا في المبحث الأول الى الإطار النظري العام لظاهرة التكامل الاقتصادي حتى يمكن التعريف بها وتوضيح الأشكال التي تتخذها، وأهم المقومات التي ترتكز عليها، بالإضافة الى الدوافع و أبرز النظريات الخاصة بها و الآثار التي تنتج عنها.

أما المبحث الثاني والذي خصصناه لمسيرة ومداخل التكامل الاقتصادي العربي فتناولنا في قسمه الأول مسيرة التكامل الاقتصادي العربي من خلال التعاون العربي في إطار الجامعة العربية، وكذلك من خلال أهم الاتفاقات الاقتصادية العربية ذات الصلة، إضافة إلى تجارب التكامل الاقتصادي العربي على المستوى الفرعي، أما قسمه الثاني فتطرقنا من خلاله إلى أهم المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق تجمعها الاقتصادي كتحرير التجارة، وتشجيع انتقال رؤوس الأموال، والانتقال التلقائي للقوى العاملة العربية، وأخيرا المشروعات العربية المشتركة.

الفصل الثاني: عالجنا من خلاله موضوع اقتصاديات الوطن العربي، ضمن مبحثين، حيث اشتمل المبحث الأول على الإمكانيات والموارد المتاحة، كالموارد البشرية والمعدنية والطاقوية والمائية والمالية، كما تعرضنا فيه لأهم مؤشرات اقتصاديات الوطن العربي كالإنتاج، وتطوره، وهيكله، كذلك الزراعة والتجارة الخارجية إضافة الى المديونية، ومن ثم استخلاص السيمات العامة الاقتصاد العربي.

فيما تضمن المبحث الثاني إشارة لقطاع الصناعة في الوطن العربي، من خلال إبراز أهميتها، وخصائصها، ومدى مساهمتها في النهوض بإقتصاديات الدول العربية، إضافة إلى تناول أهم مشكلات الصناعة العربية، وآفاقها المستقبلية .

الفصل الثالث والأخير: فقد اشتمل على محور المشروعات الصناعية العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي، وذلك من خلال مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم المشروعات المشتركة ومبررات قيامها، ومراحلها، وكذا تصنيفها والمعايير المعتمدة في اختيارها، إضافة إلى واقعها حيث نبدأه بتوزيع تلك المشروعات ثم الأطراف المنشئة لها، وفي الأخير إعطى عينات من المشروعات الصناعية العربية المشتركة.

أما المبحث الثاني فقد تناولنا من خلاله تجربة المشروعات الصناعية العربية المشتركة مركزين على أبرز التحديات المفروضة والطموحات المرجوة، حيث قمنا بتقييم تلك التجربة من خلال إبراز النتائج والآثار المسجلة، وكذا المشاكل التي واجهتها، كما قمنا بجمع أهم الحلول التي من شأنها أن تساهم في إنجاح التجربة، إضافة الى المشروعات التي تحضى بالأولوية، وفي الأخير ختمناها بمستقبل المشروعات الصناعية العربية المشتركة.

وأخيرا، توجنا عملنا هذا بخاتمة عامة تكون كحوصلة لما تم التطرق إليه في مختلف محاوره، وأعقبناها بالنتائج المتوصل إليها، إضافة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات قصد تجاوز ما أمكن من عثرات التجربة التكاملية، وتثمين نقاط القوة فيها، وختمنا بآفاق للدراسة من خلال اقتراح مجموعة من الموضوعات البحثية.

➢ **الصعوبات التي تلقاها الباحث:**

وجهتنا عراقيل ومشاكل عديدة في إعداد هذا البحث، نوردها قصد لفت انتباه أنظار المسؤولين من أجل تسهيل مهام الباحثين، وكذلك بغية تبصيرهم من أجل التعامل مع مثل هذه العقبات، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1. قلة وقدم البيانات والإحصائيات حول موضوع المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي، كما أن المتوفر منها ليس أكثر من تقارير لا تعطي تفصيلات كمية وتحليلية لنشاطات تلك المشروعات ونتائج أعمالها بسبب السرية المصطنعة عليها.
2. تضارب الإحصاءات أحيانا باختلاف مصادرها، وفي بعض الأحيان في نفس المرجع.

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	التوزيع الجغرافي للمياه السطحية في الوطن العربي	46
2.2	معدل التضخم في الدول العربية لعام **2007**	50
3.2	نسبة الفائض في الميزان التجاري للدول العربية الى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (**2001 – 2006**)	51
4.2	العمالة الصناعية كنسبة من إجمالي العاملين	61
1.3	المشروعات المشتركة	76

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	مراحل أو أشكال التكامل الاقتصادي	9
1.2	عدد السكان في الوطن العربي، نسبتهم إلى العالم خلال الفترة (2003 – 2007)	39
2.2	القوى العمالة، والبطالة في الوطن العربي خلال الفترة (2003 – 2006)	40
3.2	المتوسط العام لمعدل الأمية للدول العربية	41
4.2	معدل الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الإجمالي في الفترة (1995– 2005)	41
5.2	نسبة الإنفاق على الصحة لبعض الدول العربية في سنة 2004.	42
6.2	نسبة احتياطي النفط والغاز الطبيعي في الوطن العربي إلى الاحتياطي العالمي خلال الفترة (2001 – 2007)	43
7.2	نسبة احتياطي بعض المعادن في الوطن العربي إلى الاحتياطي العالمي في سنة 2000	44
8.2	الموارد المائية العربية المتاحة حسب مصادرها لعام 2002.	45
9.2	توزيع الموارد المائية الجوفية في الأقاليم العربية لعام 2002.	45
10.2	نسبة الإيرادات الحكومية الى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005–2007).	46
11.2	تطور الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية ومعدلات نموه خلال الفترة (2001 – 2007).	47
12.2	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي بسعر السوق خلال الفترة (2001– 2007)	47
13.2	الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق في البلدان العربية	48
14.2	الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية خلال الفترة (2001– 2006)	52
15.2	الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة لسنتين 2005 و 2006	54
16.2	التجارة العربية الإجمالية خلال الفترة (2003 – 2007)	55

17.2	أداء التجارة البينية العربية خلال الفترة (2003 – 2007)	55
18.2	الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية للفترة (2003 – 2007)	56
19.2	الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية (2000 – 2007)	57
20.2	الأراضي الزراعية واستخدمتها في الدول العربية للفترة (2001– 2006)	57
21.2	قيمة الناتج الصناعي العربي للفترة (2002– 2006)	60
22.2	متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي للفترة (2001–200	62
23.2	إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي المسوق عربيا وعالميا للفترة (2003–2006)	63
24.2	إنتاج الصناعة الإستخراجية غير النفطية لدول العربية في عام 2006	64
25.2	إجمالي طاقات التكرير العالمية والعربية خلال الفترة (2001– 2007)	66
26.2	تطور إنتاج واستهلاك الأدوية في الدول العربية خلال الفترة (2001– 2005)	68
1.3	عدد المشروعات المشتركة ورؤوس أموالها	84
2.3	توزيع المشروعات المشتركة حسب الأطراف المنشئة لها	85
3.3	التوزيع الجغرافي للمشروعات العربية المشتركة	85
4.3	توزيع المشروعات المشتركة حسب القطاعات المختلفة	86
5.3	عدد المشروعات الصناعية المشتركة ورؤوس أموالها.	87
6.3	توزيع المشروعات الصناعية المشتركة حسب فروع النشاط الصناعي المختلفة	87

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	المشاريع المشتركة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	126
02	قروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي المقدمة لتمويل المشروعات العربية المشتركة خلال الفترة (**1974–2000**).	127
03	عينات مختارة من المشروعات العربية الصناعية المشتركة والمشروعات الصناعية العربية – الدولية المشتركة	129
04	المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات الحديد والصلب	132
05	المشروعات الجديدة والمخططة في صناعة الأسمدة لعام **2007**	133
06	المشروعات الجديدة والمخططة في صناعة الغاز الطبيعي لعام **2006**	134
07	المشروعات الجديدة والمخططة في صناعة التكرير وصناعات مشتقات البتروكيماويات لعام **2006**	135

الملحق رقم (**01**): المشاريع المشتركة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(الوحدة: مليون دولار)

البيان		1999	2000	2001	2002	2004	2005
الإمارات	عدد	/	/	/	801	/	/
	رأس المال	/	/	/	514.49	/	/
البحرين	عدد	45	42	/	62	/	/
	رأس المال	36.51	280.68	/	216.21	/	/
السعودية	عدد	72	/	/	67	/	130
	رأس المال	2025.37	/	/	4233.6	/	5681.32
عمان	عدد	/	/	86	/	405	/
	رأس المال	/	/	/	/	196.22	/
قطر	عدد	33	49	58	83	106	/
	رأس المال	4.35	10.11	6.75	41.73	89.43	/
الكويت	عدد	/	/	/	/	/	/
	رأس المال	/	/	/	/	/	/

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية

http://www.gcc-sg.org

الملحق رقم (02) : قروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي المقدمة لتمويل المشروعات العربية المشتركة خلال الفترة (1974–2000)

(الوحدة: ألف دينار كويتي)

المشروع	البلد	قيمة القرض	قروض وأرصدة ملغاة	السحوبات لغاية 2000/12/31	السداد لغاية 2000/12/31
1– الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك الأول:	الجزائر*	300	25	248	248
	المغرب*	3000	802	2198	2198
2– طريق عدن – تعز:	اليمن*	3800	/	3800	3536
	اليمن*	6500	/	6500	6045
3– وحدة الاختبارات الجوية:	الجزائر*	2000	70	1930	1930
4– الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك الثاني:	الأردن*	5000	4433	567	567
	سوريا*	2700	918	1782	1782
5– الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك الثالث:	الصومال*	1700	/	1434	/
	جيبوتي*	1000	/	1000	1000
	اليمن*	1400	/	1400	1400
	اليمن*	1300	/	1300	1300
6– الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك الرابع:	الجزائر*	4500	153	4343	4343
	تونس*	3700	/	3700	3700
7– الاسمنت الأبيض العربي المشترك (الأردن–سوريا):	الأردن*	5000	/	5000	5000
8– مياه الشرب للمناطق الريفية:	الأردن*	700	/	700	594
	تونس*	600	88	512	448
	السودان*	1800	73	1727	1155
	المغرب*	1300	1135	165	165
	موريتانيا*	400	12	388	340
	اليمن*	1500	/	1500	1333
	اليمن*	700	80	620	549
9– طريق طرطرس – اللاذقية:	سوريا*	6000	/	6000	5760
10– الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك الخامس: (المحطات الأرضية)	سوريا*	1000	/	1000	1000
	الأردن*	1000	/	1000	1000
	اليمن*	1200	/	1200	1200
	جيبوتي*	1100	251	849	849
	الصومال*	1200	/	/	/
	السودان*	1300	222	1077	1077
	تونس*	1000	3	997	997
	الجزائر*	1000	/	1000	1000
	المغرب*	1000	/	1000	1000
	موريتانيا*	1200	/	1123	1123
11– الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك السادس: (كيبل الخليج البحري: قطر – الإمارات)	البحرين*	3000	/	3000	3000

12- طريق الزرقاء – المفرق – الحدود السورية:	الأردن*	4000	/	4000	3240
13- طريق دمشق – الصنمين – الحدود الأردنية:	سوريا*	9000	/	9000	6960
14- الخرائط الجيولوجية والمائية ليمن:	اليمن*	1200	151	1049	1013
	اليمن*	1200	211	989	989
15- الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك الخامس: (المحطات الأرضية عربسات)	العراق	5000	/	4373	/
16- الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك السابع: (كيبل الخليج البحري: البحرين- الكويت)	البحرين	3000	3000	/	/
17- تخفيف المخاطر الزلزالية:	الأردن*	450	182	268	268
	تونس*	575	48	527	527
	العراق*	525	/	503	63
	سوريا	575	/	551	299
	اليمن*	600	1	599	191
	المغرب*	600	6	594	594
	الجزائر*	4700	3704	996	996
	الجزائر (قرض ثاني)	3500	/	120	/
18- مصنع المبيدات العربي المشترك (سوريا- الأردن):	سوريا	1900	1900	/	/
19- الرويشد لتطوير حوض الحماد(العربي المشترك):	الأردن*	1500	4	1496	1001
20- التنف الرائد لتطوير حوض الحماد(العربي المشترك):	سوريا*	1700	/	1700	630
21- طريق حماد- سراقب وطريق عين عيسى- قنطاري:	سوريا*	8000	31	7969	2725
22- الربط الكهربائي لليمن:	اليمن*	8600	10	8406	464
	اليمن*	10000	/	9633	1350
23- الربط الكهربائي بين الأردن ومصر:	الأردن*	10500	/	8356	2560
	مصر*	34100	/	30109	8000
24- الربط الكهربائي تونس وليبيا:	تونس	17800	/	8966	/
	ليبيا	2200	/	935	/
25- الربط الكهربائي بين المغرب واسبانيا(تقوية شبكات النقل الداخلية):	المغرب	18500	/	10491	1060
	المغرب (قرض إضافي)	7000	/	3527	/
26- الربط الكهربائي بين الأردن وسوريا:	الأردن	19500	/	10990	/
	سوريا*	30000	/	16560	/
27- الربط الكهربائي بين سوريا وتركيا:	سوريا	26000	/	1578	/
28- الربط الكهربائي بين ليبيا ومصر:	ليبيا*	12000	/	9410	/
29- الربط الكهربائي بين لبنان وسوريا:	لبنان	8000	/	/	/
المجموع	/	321125	17531	219169	87563

ملاحظة: (*) المشروعات التي تم تنفيذها.

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي 2000، الكويت، ص.ص 81-82.

الملحق رقم (03): عينات مختارة من المشروعات العربية الصناعية المشتركة والمشروعات الصناعية العربية – الدولية المشتركة

المشروع	المقر	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع
أولا: الصناعة الإستخراجية			
1- المشروعات العربية المشتركة:			
الشركة العربية للخدمات البترولية	ليبيا	1977	14.250 مليون دينار ليبي
شركة البوتاس الأردنية المساهمة المحدودة	الأردن	1982	63 مليون دينار أردني
الشركة العربية للصناعة والتعدين (سامیا)	موريتانيا	1974	20 مليون دولار أمريكي
الشركة الإفريقية – العربية للمياه الجوفية	السودان	1970	01 مليون جنيه سوداني
الشركة العربية للتعدين	الأردن	1974	53.230 مليون دينار كويتي
الشركة السودانية – المصرية للتعدين	السودان	1976	06 ملايين جنيه سوداني
الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار	ليبيا	1980	12 مليون دينار ليبي
شركة مصهر الرصاص المركزي	المغرب	1978	1.9 مليون دينار كويتي
الشركة الوطنية للمواد الإنشائية والصناعية	اليمن العربية	1978	1.243 مليون دينار كويتي
الشركة العربية لمعادن انشيري (سامين)	موريتانيا	1980	72 مليون دولار أمريكي
الشركة المصرية – السعودية للحفر والتنقيب	مصر	1975	1.5 مليون دولار أمريكي
الشركة العربية للجس الكهربائي	العراق	1980	06 ملايين دينار عراقي
الشركة الصومالية العربية للتعدين	الصومال	1978	15 مليون دولار أمريكي
الشركة المعدنية لسيدي الحسن (صوميل)	المغرب	1979	30 مليون درهم مغربي
شركة دراسة مناجم سر الورطان	تونس	1981	05 مليون دينار تونسي
الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم)	موريتانيا	1971	199.1 مليون دولار أمريكي
الشركة العربية لجس الآبار	العراق	1983	06 مليون دينار عراقي
الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي (أجيسكو)	ليبيا	1985	12 مليون دولار أمريكي
2- المشروعات العربية الدولية المشتركة:			
شركة الحفر المصرية	مصر	1976	9.9 ملايين دولار أمريكي
الشركة العربية للجيوفيزيقا والمساحة (اركاس)	السعودية	1966	3.5 ملايين ريال سعودي
مشروع اليورانيوم بالنيجر	النيجر	1977	10.5 مليارات فرنك إفريقي
شركة الحفر الإفريقية المحدودة	السودان	1977	100 مليون دولار أمريكي
شركة قطر للغاز المحدودة	قطر	1974	400 مليون ريال قطري
الشركة المختلطة (ميفرجي نمبا)	غينيا الشعبية	1975	45.976 مليون دولار أمريكي
الشركة التونسية للبحث عن النفط واستغلاله بالبلاد التونسية	تونس	1960	7.2 ملايين دينار تونسي
شركة المشروعات العربية البترولية والاستثمارات الفنية (بتروجيت)	مصر	1975	15.9 مليون جنيه مصري
سولار بتروليوم ويلتون بيسن للتنقيب عن البترول والغاز	و.م. الأمريكية	1972	155 مليون دولار أمريكي
الشركة المنجمية لجبل عوام	المغرب	1960	12.68 مليون درهم مغربي
الشركة التونسية لمواد الزيت	تونس	1979	4.2 ملايين دينار تونسي
الشركة الدولية للاستثمارات التعدينية (سيدم)	فرنسا	1981	125 مليون فرنك فرنسي
الشركة العربية الليبية – الأثيوبية للتعدين	أثيوبيا	1975	05 ملايين دينار تونسي

ثانيا: الصناعة التحويلية			
1- المشروعات العربية المشتركة:			
الشركة الصناعية للحامض الفوسفوري والأسمدة (سياب)	تونس	1983 *	30 مليون دينار كويتي
شركة الصناعات الكيمائية المغربية	تونس	1980 **	20 مليون دينار تونسي
شركة الخليج للصناعات الدوائية	الإمارات العربية المتحدة	1980	200 مليون درهم إماراتي
الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن	البحرين	1974	340 مليون دولار أمريكي
شركة الخليج لدرافلة الألمنيوم (جارمكو)	البحرين	1981	50.044 مليون دينار بحراني
شركة الاسمنت السعودي – البحريني	السعودية	1974	690 مليون ريال سعودي
شركة المساهمة لمصنع السكر بدكالة (دكالة 1)	المغرب	1977	35 مليون درهم اماراتي
شركة الإنشاءات المعدنية والصناعات الميكانيكية	المغرب	1979	6.5 ملايين دولار امريكي
الشركة الكويتية للصناعات الدوائية	الكويت	1980	10 ملايين دينار كويتي
الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (اكديما)	الأردن	1976	48.850 مليون دينار كويتي
شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات	البحرين	1979	140 مليون دينار بحراني
الشركة السعودية – الكويتية لصناعة الاسمنت	السعودية	1981	645 مليون ريال سعودي
شركة سيلولوز المغرب	المغرب	1976 ***	22 مليون دولار امريكي
شركة اسمنت امينت التونسي	تونس	1979	4.8 ملايين دولار امريكي
شركة اسمنت الخليج	الإمارات العربية المتحدة	1977	800 مليون درهم اماراتي
الشركة العربية للأسمدة الفوسفاتية والآزوتية (سايبا)	تونس	1975	27.5 مليون دينار تونسي
شركة اسمنت تمارة	المغرب	1973	137.5 مليون درهم مغربي
شركة غاز البحرين الوطنية (بناغاز)	البحرين	1979	8 ملايين دينار بحراني
الشركة العربية لكيماويات المنظفات (ارادت)	العراق	1982	36 مليون دينار عراقي
شركة الصناعات الكيميائية بقفصة	تونس	1981	16.5 مليون دينار تونسي
الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	العراق	1978	16.8 مليون دينار عراقي
الشركة العربية السودانية للنشا والغلوكوز المحدودة	السودان	1980	22 مليون جنيه سوداني
الشركة العربية للأسمدة المركبة	الكويت	1982	6 ملايين دينار كويتي
شركة المساهمة لمعمل السكر بالزمامرة (دكالة 2)	المغرب	1977	120 مليون درهم مغربي
الشركة الوطنية للمواد الإنشائية والصناعية	اليمن العربية	1978	1.243 مليون دينار كويتي
شركة الصناعات الهندسة العربية	الأردن	/	11.704 مليون دينار كويتي
شركة المسابك والميكانيك (سوفوميكا)	تونس	1966	5.410 ملايين دينار كويتي
شركة مصنع المحاليل الطبية	السعودية	1975	20 مليون ريال سعودي
الشركة العربية لصناعات المضادات الحيوية ومستلزماتها (اكاى)	العراق	1981	16.8 مليون دينار عراقي
الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سبيماكو)	السعودية	1985	300 مليون ريال سعودي
الشركة العربية لصناعات الأدوية البيطرية ومستلزماتها	الأردن	1986	15 مليون دولار امريكي
الشركة العربية المشتركة لإنتاج الزجاج الدوائي	سوريا	1986	28 مليون دولار امريكي
2- المشروعات العربية- الدولية المشتركة:			
شركة قطر البتروكيماويات (قابكو)	قطر	1978	65 مليون دولار أمريكي
شركة اريوا للنسيج	نيجيريا	1963	8 ملايين جنيه نيجيري
الشركة الوطنية للميثانول (ابن سينا)	السعودية	1981	516 مليون ريال سعودي
الشركة السعودية- الأوروبية للبتروكيماويات (ابن زهر)	السعودية	1984	600 مليون ريال سعودي
الشركة التركية- العربية للأسمدة (تاجاش)	تركيا	1985	10 ملايين دولار أمريكي
الشركة العربية لأنظمة التحم والقياسات الدقيقة (اريسكون)	البحرين	1985	20 مليون دولار امريكي

شركة مصفاة بترومين– اشلاند	السعودية	1981	38.8 مليون ريال سعودي
شركة بترومين لزيوت التشحيم (بترولوب)	السعودية	1968	10ملايين ريال سعودي
الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية المحدودة	السودان	1983	40 مليون دولار امريكي
الشركة السودانية لصناعة الفولاذ المحدودة	السودان	1968	1.5مليون دولار امريكي
الشركة السعودية للبتروكيماويات (صدف)	السعودية	1980	20 مليون ريال سعودي
الشركة العربية للخزف	مصر	1975	4.4 ملايين دولار امريكي
شركة اسمنت المغرب الشرقي	المغرب	1976	245 مليون درهم مغربي
شركة مصفاة بترومين شل	السعودية	1981	200 مليون ريال سعودي
شركة الجبيل للبتروكيماويات (كيميا)	السعودية	1980	1.099 مليار ريال سعودي
شركة ألمنيوم البحرين (البا)	البحرين	1968	150 مليون دولار امريكي
شركة قطر للحديد والصلب (قاسكو)	قطر	1974	200 مليون ريال قطري
شركة أبو ظبي لتسييل الغاز المحدودة (ادجيل)	الإمارات العربية المتحدة	1977	105 مليون درهم اماراتي
الشركة اللأردونية لصناعة الأنابيب المساهمة المحدودة	الأردن	1977	2.5 مليون دينار أردني
الشركة السعودية للميثانول (الرازي)	السعودية	1979	259 مليون ريال سعودي
شركة السعد للألمنيوم	مصر	1975	10 ملايين جنيه استرليني
سودان– رن للكيماويات والأسمدة المحدودة	السودان	1975	18.33 مليون دولار امريكي
شركة أنابيب الصلب (اندوستوب)	المغرب	1976	10 ملايين درهم مغربي
شركة الصناعات الكيميائية للفليور	المغرب	1971	2.11 مليون دينار تونسي
شركة ينبع السعودية للبتروكيماويات (ينبت)	السعودية	1980	720 مليون دولار امريكي
شركة جبيل للأسمدة	السعودية	1980	360 مليون ريال سعودي
شركة الألمنيوم العربية	مصر	1975	3.1 ملايين جنيه مصري
شركة اولبريكا مصر لصناعة الأرضيات	مصر	1973	15 مليون جنيه مصري
شركة أبو ضبي لمنتجات وكيماويات الحفر المحدودة (ادكاب)	الإمارات العربية المتحدة	1975	26 مليون درهم اماراتي
الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد)	السعودية	1979	648 مليون ريال سعودي
الشركة الشرقية للبتروكيماويات (شرق)	السعودية	1981	40 مليون ريال سعودي
شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو)	قطر	1969	50 مليون ريال سعودي
شركة أبو ظبي لصناعات الغاز المحدودة (أب جيل)	الإمارات العربية المتحدة	1978	400 مليون درهم اماراتي
شركة سكر كنانة	السودان	1975	431 مليون جنيه سوداني
كصنع سكر الزمامرة	المغرب	1977	27.5 مليون دولار امريكي
شركة مصر العامرية للألياف الصناعية	مصر	1975	16 مليون جنيه مصري
شركة الشمال للبتروكيماويات (كوبينور)	فرنسا	1975	955 مليون فرنك فرنسي
باك سعودي	باكستان	1977	200 مليون دولار أمريكي
شركة البحر الأبيض المتوسط لصناعة الأسمدة	تركيا	1967	2.560 مليار ليرة تركية
باك عرب للأسمدة المحدودة (بافكو)	باكستان	1973	258.5 مليون درهم اماراتي
مصفاة باك عرب المحدودة (باركو)	باكستان	1974	216 مليون درهم اماراتي
شركة أحواض السفن– لاسيوتا	فرنسا	1974	82 مليون فرنك فرنسي
شركة الإنشاءات البترولية (ابتيس)	الإمارات العربية المتحدة	1974	50 مليون درهم إماراتي

ملاحظة: * تم تأسيسها في عام 1948، وفي عام 1983 تم تحويلها الى مشروع عربي مشترك.

** تم تأسيسها في عام 1962، وفي عام 1980 تم تحويلها الى مشروع عربي مشترك.

*** تم تأسيسها في عام 1958، وفي عام 1976 تم تحويلها الى مشروع عربي مشترك.

المصدر: سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق، مرجع سابق الذكر، ص.ص163–168.

الملحق رقم (**04**): المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات الحديد والصلب (*)

منتجات الحديد والصلب	عدد المشاريع	الطاقة الإنتاجية المخططة (مليون طن)
حديد اختزال مباشر	17	14.90
المكورات	4	21.10
صلب خام	26	20.91
المنتجات الطويلة	30	16.33
المنتجات المسطحة	6	6.95
الأنابيب	7	4.25
درفلة على البارد وجلفنة وطلاء	6	1.57

ملاحظة: (*) يتوقع أن يتم تشغيل هذه المشاريع قبل عام **2010**.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة **2008**، ص**317**.
http:// www.afm.org.ae

الملحق رقم (05): المشروعات الجديدة والمخططة في صناعة الأسمدة لعام 2007.

(الوحدة: مليون طن/ السنة)

الدولة	المشروع	الطاقة الإنتاجية المخططة	السنة المتوقعة للتشغيل
السعودية	– تحت الدراسة: إحلال شركة سافكو التابعة لشركة سابك بديلا عن سافكو:		
	* لإنتاج الأمونيا.	1.25	–
	* لإنتاج اليوريا.	1.30	–
	– شركة معادن:		
	* إنتاج الأمونيا.	1.00	2010
	* إنتاج فوسفات الثنائي.	3.50	2010
الإمارات	– شركة فرتيل:		
	* إنتاج الأمونيا.	1.25	2010
	* زيادة الطاقة الإنتاجية وتحويل اليوريا إلى Graular.	0.85	2008
	– مشروع جبل علي للشركة الهندية (ايتا) لإنتاج اليوريا.	0.30	2010
قطر	– شركة قافكو لإنتاج الأمونيا.	1.25	2010
	– شركة قافكو لإنتاج اليوريا.	1.30	2010
البحرين	– شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، تحت الدراسة:		
	* زيادة القدرة الإنتاجية من الأمونيا.	0.66	–
	* زيادة القدرة الإنتاجية من اليوريا.	0.99	–
الجزائر	– شركة اسمدال:		
	* إنتاج الأمونيا.	0.412	2010
مصر	– شركة سوبكو:		
	* لإنتاج الأمونيا.	0.40	2008
	* لإنتاج اليوريا.	0.65	2008
	– شركة أرجيوم المصرية:		
	* لإنتاج الأمونيا.	1.25	2010
	* لإنتاج اليوريا.	1.30	2010
عمان	– إنشاء مشروع مشترك (بهوان– عمان) لإنتاج الأمونيا.	0.60	2008
سورية	– الشركة العامة للأسمدة: تحت الدراسة:		
	* إنتاج السوبر فوسفات الثلاثي	0.50	–

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص321.

http:// www.afm.org.ae

الملحق رقم (06): المشروعات الجديدة والمخططة في صناعة الغاز الطبيعي لعام 2006.

(الوحدة: مليون طن/ السنة)

الدولة	المشروع	الطاقة الإنتاجية المخططة	التكلفة المقدرة
الأردن	– إنشاء المرحلة الثالثة من خط الغاز العربي داخل الأردن.	–	400
	– التخطيط لمد خط الغاز العربي من سوريا إلى تركيا وأوروبا.	–	–
سوريا	– تقوم سورية حالياً بتنفيذ جزء من المرحلة الثالثة من مشروع خط الغاز العربي الواقع في أراضيها.	–	–
الإمارات	– ستقوم شركة دولفين بإدارة خط دولفين الرئيسي للتصدير بعد اكتمال إنشائه، حيث يعمل مشروع دولفين على إنتاج ومعالجة الغاز الطبيعي من حقل الشمال القطر، ونقل الغاز الجاف بخط الأنابيب المغمور إلى دولة الإمارات.	–	3500
	– توسعة مجمع حبشان للغاز.	–	–
	– بناء منشأة لتخزين الغاز الطبيعي المسيل في منطقة " مجمع التقنية " بدبي.	–	1000
	– مد خطوط الأنابيب لمشروع الغاز المصاحب البحري.	200 مليون م^3/يوم	340
الجزائر	– تسريع التوسع المخطط في خط أنابيب ترانسميد: الإتفاق على تسريع التوسع في خط أنابيب عبر تونس، والذي ينقل الغاز من الجزائر إلى صقلية عبر تونس والبحر الأبيض المتوسط.	–	–
	– تصدير الغاز الجزائري إلى أسبانيا من خلال خط الغاز المباشر الجاري إنشاؤه بين البلدين "ميدغاز"	8 مليار م^3/يوم	–
	– تطوير مصنع الأندلس لتسييل الغاز في منطقة أرزيو الصناعية، والذي سيبنى أجزء من مشروع الغاز المتكامل قاسي الطويل.	–	–
قطر	– إنشاء خطي الإنتاج السادس والسابع في قطر غاز.	7.8مليون طن/سنة	4000
	– تنوي شركة " ناقلات " القطرية التي تسلمت أربع ناقلات للغاز الطبيعي المسيل على مدار العامين الماضيين إلى امتلاك أسطول من 61 ناقلة.	–	16000
	– تدشين مشروع اللؤلؤة لتحويل الغز إلى سوائل بمدينة رأس لفان الصناعية، ويتكون من خطي إنتاج:		
	*الخط الأول.	70ألف برميل/يوم	–
	*الخط الثاني.	70ألف برميل/يوم	–
مصر	– مد خط الغاز العربي إلى تركيا	–	–
	– تم تشكيل لجان لعمل دراسة أفضل الخيارات لربط خط الغاز العربي - التركي بالشبكة التي يتم تطويرها من قبل الموقعين على اتفاقية نابوكو (بلغاريا، رومانيا، المجر، والنمسا)، بالإضافة إلى الشركة المشتركة التي ستقوم بتشغيل وإدارة النظام.	4.5–13 مليار م^3	–
	– وضع خطة لدخول خط الإنتاج الثاني في مصنع دمياط لإسالة الغاز إلى الخدمة.	–	–
ليبيا	– منحت شركة الغاز التونسية - الليبية المشتركة، الشركة البريطانية بنسبن المحدودة عقداً لإنشاء خط الغاز المخطط بين مليتة في ليبيا وقابس في تونس	1 مليار م^3/يوم	–

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007.

http:// www.afm.org.ae

الملحق رقم (07): المشروعات الجديدة والمخططة في صناعة التكرير وصناعات مشتقات البتروكيماويات لعام 2006.

الدول العربية	صناعة التكرير	صناعة مشتقات البتروكيماويات
الإمارات	02	03
الجزائر	01	/
العراق	04	/
الكويت	03	01
قطر	01	02
لبنان	01	/
تونس	01	01
السعودية	03	10
مصر	02	03
السودان	02	/
عمان	01	01
اليمن	02	/
المجموع	23	21

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007.
http:// www.afm.org.ae

الفهرس

الموضوع	الصفحة
◆ الإهداء	
◆ شكر وعرفان	
◆ الملخص	
◆ الفهرس	
◆ قائمة الجداول	
◆ قائمة الأشكال البيانية	
◆ قائمة الملاحق	
المقدّمـــــــــة العامـــــــــة	
◆ تمهيد	أ
◆ إشكالية البحث	ب
◆ الإشكاليات الفرعية لدراسة	ب
◆ فرضيات البحث	ج
◆ أهمية البحث	ج
◆ أسباب ودوافع اختيار الموضوع	د
◆ الهدف من الدراسة	د
◆ حدود الدراسة	د
◆ الدراسات السابقة في الموضوع	ه
◆ المنهج المستخدم والمتبع في إعداد هذه الدراسة	و
◆ هيكل وتقسيمات الدراسة	و
◆ الصعوبات التي تلقاها الباحث	ح
الفصل الأوّل : الإطار العام للتكامل الإقتصادي العربي.	1
◆ تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي.....	3
المطلب الأول : مفهوم، وأشكال، ومقومات التكامل الاقتصادي.....	3

أولا: مفهوم التكامل الاقتصادي	3
ثانيا: مراحل التكامل الاقتصادي	6
ثالثا: مقومات وشروط التكامل الاقتصادي.....	10
المطلب الثاني: دوافع، ونظريات، وآثار التكامل الاقتصادي	13
أولا: دوافع التكامل الاقتصادي	13
ثانيا: أهم النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي	15
ثالثا: آثار التكامل الاقتصادي	15
المبحث الثاني : مسيرة ومداخل التكامل الاقتصادي العربي	21
المطلب الأول: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي	21
أولا: أهم الاتفاقات التي وقعتها الدول العربية.....	21
ثانيا: بعض نماذج التكامل الاقتصادي العربي.....	26
المطلب الثاني: المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي....	32
أولا: مدخل تحرير التجارة أو المدخل التبادلي للتكامل.....	32
ثانيا: مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيله.....	33
ثالثا: مدخل الانتقال التلقائي لقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي.....	34
رابعا: المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.....	35
♦ **خلاصة الفصل الأول**.....	36
الفصل الثاني : اقتصاديات الوطن العربي.	37
♦ **تمهيد**	38
المبحث الأول : السيمات العامة لاقتصاديات الوطن العربي.....	39
المطلب الأول : الإمكانيات والموارد المتاحة في الوطن العربي.....	39
أولا: الموارد البشرية في الوطن العربي.....	39
ثانيا: الموارد الطاقوية والمعدنية في الوطن العربي	43
ثالثا: الموارد المائية في الوطن العربي.....	45
رابعا: الموارد المالية في الوطن العربي.....	46
المطلب الثاني : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد العربي.....	47
أولا: الناتج المحلي الإجمالي العربي ومعدلات نموه.....	47
ثانيا: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي.....	47
ثالثا: الناتج المحلي حسب بنود الإنفاق في البلدان العربية.....	48

رابعا: الأسعار (أو التضخم) في البلدان العربية.....	50
خامسا: حالة موازين المدفوعات في البلدان العربية.....	51
سادسا: الاحتياطيات الخارجية العربية.....	52
سابعا: المديونية الخارجية العربية.....	53
ثامنا: التجارة الخارجية والبينية في العالم العربي.....	54
تاسعا: قطاع الزراعة في العالم العربي.....	56
المبحث الثاني : تشخيص حالة الصناعة في الوطن العربي.....	58
المطلب الأول : تحليل واقع الصناعة في الوطن العربي.....	58
أولا: أهمية قطاع الصناعة	58
ثانيا: خصائص وسيمات الصناعة العربية.....	59
ثالثا: مساهمة الصناعة لاقتصاديات البلدان العربية	60
المطلب الثاني: واقع، ومشاكل، ومستقبل الصناعة في الوطن العربي.....	62
أولا: واقع الإنتاج في قطاع الصناعة في الوطن العربي.....	62
ثانيا: مشكلات قطاع الصناعة العربية.....	69
ثالثا: مستقبل قطاع الصناعة العربية.....	71
♦ **خلاصة الفصل الثاني**	72
الفصل الثالث: المشروعات الصناعية العربية المشتركة كمدخل لتكامل الاقتصادي العربي	73
♦ **تمهيد**	74
المبحث الأول : مدخل وصفي للمشروعات العربية المشتركة.....	75
المطلب الأول : ماهية المشروعات العربية المشتركة، وتصنيفها، ومعايير اختيارها.....	75
أولا: مفهوم المشروعات العربية المشتركة	75
ثانيا: مبررات المشروعات العربية المشتركة	77
ثالثا: مراحل المشروعات العربية المشتركة.....	79
رابعا: تصنيف المشروعات العربية المشتركة.....	81
خامسا: معايير اختيار المشروعات العربية المشتركة.....	83
المطلب الثاني: واقع المشروعات العربية المشتركة.....	84
أولا: توزيع المشروعات العربية المشتركة.....	84

ثانيا: الأطراف المنشئة للمشروعات العربية المشتركة.....	88
ثالثا: دراسة عينات من المشروعات العربية المشتركة.....	90
المبحث الثاني: محاولة تقييم جدوى المشروعات الصناعية العربية المشتركة، وآفاقها المستقبلية.	96
المطلب الأول : تقييم والآثار التكاملية ومشاكل المشروعات الصناعية العربية المشتركة...	96
أولا: تقييم تجربة المشروعات الصناعية العربية المشتركة.....	96
ثالثا: الآثار التكاملية لمشروعات الصناعية العربية المشتركة.....	98
ثالثا: معوقات المشروعات الصناعية العربية المشتركة.....	100
المطلب الثاني: آفاق المشروعات الصناعية العربية المشتركة.....	104
أولا: العمل على إزالة العوائق	104
ثانيا: مجالات المشروعات الصناعية العربية المشتركة ذات الأولوية.....	106
ثالثا:مستقبل المشروعات الصناعية العربية المشتركة في ضو الآراء الداعية إلى خصخصتها	107
♦ **خلاصة الفصل الثالث**	109
الخـــــاتمـــــــة العامـــــــة	110
♦ **الخلاصة العامة**	111
♦ **صحة الفرضيات**	112
♦ **النتائج العام للدراسة**	113
♦ **التوصيات والاقتراحات**	114
♦ **آفاق الدراسة**	116
♦ **قائمة المراجع**	117
♦ **الملاحق**	125

تمهيد :

في ظل الظروف الحالية، تتزايد أهمية التكاملات الاقتصادية بين الدول المتقدمة منها والنامية، لهذا سمي هذا العصر بعصر التكتلات الاقتصادية، إذا بلغت العديد منها مرحلة متقدمة "النضج" كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حيث إعتمدت مجموعة من الدول على عملة موحدة هي"اليورو".

وعليه، يعد التكامل الاقتصادي بين الدول منهجا علميا سليما لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو أيضا إشتراك جماعي لاستغلال جميع الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية المتوفرة على النمو الذي يعود بالنفع على جميع الأطراف.

من المفيد أن نتناول ضمن هذا الفصل أبرز المفاهيم المرتبطة بالتكامل الاقتصادي، وأهم النظريات المفسرة له، إضافة إلى أشكاله ومقوماته، مرورا بالمراحل التي مر بها، لنتقل بعد ذلك إلى عرض مسيرة التكامل بالنسبة للأقطار العربية، إضافة إلى التحليل لأهم المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق ذلك.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي

يثير موضوع التكامل الاقتصادي في جوانبه النظرية العديد من النقاط التي تحتاج إلى إيضاح مدلولها ومحتواها الفكري؛ ولفهم ظاهرة التكامل الاقتصادي وجب علينا التطرق إليها في إطارها النظري العام حتى يمكن التعريف بها، وتوضيح الأشكال التي تتخذها، والمقومات التي ترتكز عليها، وكذلك الدوافع والنظريات الخاصة بها ثم الآثار التي تنتج عنها.

المطلب الأول: مفهوم، وأشكال، ومقومات التكامل الاقتصادي.

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرض إلى مفهوم التكامل الاقتصادي ثم نتطرق إلى أشكاله أو درجاته، وفي الأخير أهم مقوماته.

أولا: مفهوم التكامل الاقتصادي :

I. التكامل لغة:

يعود أصل كلمة أو مصطلح التكامل إلى اللغة اللاتينية، وهو مصطلح Intégritas، أما الفعل اللاتيني للكلمة فهو Intégr[1] . وابتدئ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي[2].

وتدل كلمة التكامل، من الناحية اللغوية على التكميل أو التمام أو الكل تمام ؛ أما من ناحية الفعل فيعني ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد[3]. يعني التكامل تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر وترك القطاعات المتنافسة، فالقطاع الزراعي يكمل القطاع الصناعي من خلال ما يقدمه له من موارد أولية والتي لا يمكنه العمل إلا من خلالها، وهذا ما يسمى تكاملا قطاعيا كما يمكن التكامل بين دولتين إحداهما صناعية والأخرى زراعية، وهذا هو مفهوم التكامل أو الترابط في المجال اللغوي[4].

لقد تطرقت القواميس العربية إلى المعنى اللغوي لتكامل، إذا يعرفه القاموس **العصري** على أنه التكميل والتتميم، وفي قاموس **المصباح المنير** يرد على أنه:"يقال كمل الشيء، إذا تمت أجزاؤه وكملت محاسنه"[5].

وهكذا فإن التكامل يدل في منظوره اللغوي على أنه:" تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها البعض لتؤدي وظيفة معينة "[6].

---

[1] – محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، 1986، ص838.

[2] – حربي موسى عريقات، **التكامل الاقتصادي العربي و تحديات ظاهرة العولمة**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 20، 2000، ص58.

[3] – محمد هشام خواجكية، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1972، ص30-31.

[4] – قدور بوزيدي، **التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1989، ص5.

[5] – محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**، ج 02، مرجع سابق الذكر، ص838.

[6] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مدينة نصر، القاهرة، 2003، ص13.

II. التكامل اصطلاحا:

يعرف التكامل الاقتصادي على أنه:"تكاتف الجهود في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة"، كما يعرف على أنه:"مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن، على أمل أن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة وليست متنافسة"[1] .

لقد تعددت تعريفات التكامل الاقتصادي بتعدد القواميس، إذ يعرف قاموس العلوم الاقتصادية الفرنسي، مصطلح التكامل الاقتصادي على أنه: " يشير إلى تحول الدولة من كونها دولة ممزقة إلى دولة متماسكة ومنسجمة، وعادة ما ينطوي مفهوم التكامل على فكرة الوحدة، فما هو مشتت ومتناثر، يتجمع ويحتشد "[2] .

ولعل من الملاحظ في هذا المجال، أنه ليس هناك اتفاقا بين الاقتصاديين حول مفهوم اقتصادي وحيد للتكامل، حيث تعددت التعاريف الخاصة به وتنوعت من حيث المنهجية، والهدف والسياسات المراحل، ويلاحظ ذلك عند تتبع مدلول التكامل عند الاقتصاديين حيث نجد أن اختلافهم في التعريف يعود إلى إختلاف المناهج المتبعة في التحليل[3] .

وتماشيا مع هذه الملاحظة، فلقد طرح الاقتصادي **كندلبرجر***، تصوراته المختلفة حول مدلول اصطلاح التكامل الاقتصادي من خلال عقده لمقارنة هامة بين ثلاث تعريفات تقدم بها ثلاثة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي وهم[4] :

* البروفيسور **بيلا بلاسا**.
* البروفيسور **جونار ميردال**.
* البروفيسور **جان تنبرجن**.

وفي هذا الخصوص، فقد عرف **بيلا بلاسا**** التكامل على أنه:"عملية وحالة في آن واحد، فهو عملية، لأنه ينطوي على التدابير، والإجراءات، والوسائل التي تستخدم في انجاز العملية التكاملية، كإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى مجموعة الدول المختلفة، وهو حالة، لأنه يعمل على إلغاء أمور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأطراف، وينقلها من حالة تفرقة وتمايز إلى حالة التحام وانسجام"[5].

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص.ص13-14.

[2] – إكرام بدر الدين، **قضايا عربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد الخامس، ماي 1983، ص51.

[3] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص14.

* – اشتغل الاقتصادي كندلبرجر العديد من المناصب المهمة والحساسة؛ أستاذ للاقتصاد الدولي بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا؛ ورئيس قسم وزارة الخارجية الألمانية والنمساوية للشؤون الاقتصادية في الفترة (1945-1947).

[4] – سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق**، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص28.

[5]– *Bela Balassa,* ***the theory of economic integration****, RICHARD D. IRWIN, INC. HOMEWOOD, ILLINOIS, 1961. P1.*

** – إهتم الاقتصادي بيلا بلاسا كثيرا بموضوع التكامل الاقتصادي،وكتب فيه العديد من الكتب، ومن أهم كتبه "نظرية التكامل الاقتصادي".

أما **جونار ميردال*** يرى التكامل على أنه:" العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال كل الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج، وليس فقط على مستوى دولي، بل أيضا على المستوى القومي"[1].

وإذا انتقلنا إلى المفهوم الثالث للتكامل الاقتصادي على النحو الذي حدده **جان تنبرجن**** فهو يحتوي على جانبين "سلبي وإيجابي"، فيسير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال[2].

وإستكمالا للمناقشات الخاصة بتحديد مفهوم التكامل الاقتصادي، فإننا نجد أن **فريتز ماخلوب** ، يرى أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى:" أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل"[3].

أما **بايندر** فيرى أن التكامل الاقتصادي: "يشمل إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للبلدان المتكاملة، كما يشمل تطبيق سياسات مشتركة، ومنسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجموعة"[4].

كما نجد الاقتصادي **فان سيرجيه** الذي يوضح أن التكامل الاقتصادي هو:" قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، بل وعدم وضع القيود جديدة"[5].

أما بالنسبة لمفهوم التكامل الاقتصادي عند العلماء والباحثين العرب، فقد عرفه الدكتور **عبد الهادي يموت** على أنه:" عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، ولذا عليها أن تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية"[6].

وعرف الدكتور **عبد القادر معاشو** التكامل من حيث الهدف: "التكامل هو خلق مجموع متجانس"[7] .

---

* – اقتصادي سويدي؛ تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1974؛ وعاش الفترة (1898-1987).

[1] – رابح فضيل، **التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه** ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995،ص4.

** – اقتصادي هولندي؛ تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1969؛ وعاش الفترة (1903-1994).

[2] –*Miroslav N. Jovanovic and Richard G. N Lipsey,* ***International Economic Integration "Limits and Prospects"****, second edition, London, Routledge,1998, P5.*

[3] – سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق الذكر، ص30.

[4] – سيد البواب ، **التكامل الاقتصادي بين النظرية والواقع** ، الأهرام الاقتصادي، 12 افبراير1999، ص68

[5] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص14.

[6] – عبد الهادي يموت، **التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، لا يوجد سنة النشر، ص110.

[7] – عبد القادر معاشو، **الأوبك: منظمة إقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول**، الكويت، 1982، ص70.

كما عرف التكامل الاقتصادي على أنه: "جمع ما ليس موحدا في إطار تباينة تقوم على التنسيق الطـــوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص و مميـــزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفصيلية"[1] .

ومن خلال ما ورد لاحظنا أن هناك صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتـــصادي، إلا أننـــا يجب أن نتفق على مفهوم شمولي له، يتلخص في أن:" التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وإنتقـــال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع ضرورة تـــوافر فـــرص متكافئة لكل من الدول الأعضاء"[2] .

ثانيا: مراحل التكامل الاقتصادي*:

تتراوح هذه المراحل لدى الاقتصاديين المهتمين بهذا المجال ما بين أربع مراحل إلى خمس مراحـــل، حيـــث تشير المرحلة الأولى إلى منطقة التجارة الحرة، ثم المرحلة الثانية التي تأتي مع نهاية إتمام المرحلة الأولى لتعبر عن قيـــام الاتحاد الجمركي، ثم تأتي المرحلة الثالثة التي تعبر عن الدخول فيما يسمى بالسوق المشتركة، ثم تليها مرحلة رابعـــة تدعى الإتحاد الاقتصادي، وآخر مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي هي الإعلان عن الاندماج الاقتصادي.

وعليه يمكن عرض المراحل المختلفة لعملية التكامل على النحو التالي:

I. المرحلة الأولى: منطقة التجارة الحرة

إن منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر تشتمل على مجموعة التدابير التي تلغي كافة القيود الجمركيـــة وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المجموعة التكاملية، على أن تحتفظ كل دولـــة بالتعريفة الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل، والملاحظ في هذه المرحلة عنـــد الـــدخول حيـــز التطبيق، بروز مشكلة أساسية تتلخص في كيفية التحديد والسيطرة على ما يسمى بـــ**"انحراف التجارة"**، ويقصد بذلك السلع التي يعاد إستيرادها من خلال الدول الأعضاء ذات التعريفة المنخفضة بغرض إستغلال فروق التعريفة، لذلك إتفق في هذا المجال على ترسيخ ما يسمى بـــ**" قواعد المنشأ"** والتي من خلالها تتفق الدول الأعـــضاء علـــى تحديد نسبة القيمة المضافة الضرورية للمنتج، لكي تجعله إنتاجا وطنيا حقيقيا يمكن تصديره إلى الدول الأعضاء[3].

ويمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالصياغة التالية:

---

[1] – عبد الغني عماد، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاق**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، العـــدد 40، شباط/فبراير2005، ص.ص161-162 .

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص15.

* – يصطلح عليها أيضا بأشكال، أو صيغ، أو درجات، أو صور التكامل الاقتصادي.

[3] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص27.

منطقة التجارة الحرة = تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء عن طريق إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية.

ومن الأمثلة على حركة تأسيس وبناء مناطق التجارة الحرة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية هي منطقة التجارة الحرة الأوروبية والمعروفة باسم "EFTA"، وهي المنطقة التي تبنت المملكة المتحدة مشروع قيامها لتشمل جميع دول منطقة التعاون الاقتصادي الأوروبي، وكان هدفها تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية تمهيدا لإلغائها فيما بينها في موعد لا يتجاوز أول يناير1970، كما نجد منطقة تجارة حرة التي تكونت عام1991 بين ثلاث دول (المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية،كندا) والذي يعرف **بمنطقة التجارة الحرة لشمال الأطلنطي***، أو **القلعة التجارية لشمال أمريكا** والمعروفة باسم "NAFTA"[1].

II. المرحلة الثانية: الاتحاد الجمركي

يمثل هذا الشكل من أشكال التكامل درجة أبعد مدى في تحقيق التكامل من منطقة التجارة الحرة[2] ، حيث يتضمن إلى جانب إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع بين الدول الأعضاء، توحيد البلدان الأعضاء للتعريفات الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في الاتحاد الجمركي وهو ما يسمى بـ**"الجدار الجمركي"**[3].

وبالتالي فإنها تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية باعتبارها دولة واحدة جمركيا.

وبموجب الاتحاد الجمركي يمكن تجاوز المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة والمتمثلة بانتقال السلع من الدول التي تفرض رسوما أعلى ضمن هذه المنطقة، إلا أنه يؤدي إلى نشوء مشكلة توزيع العوائد الجمركية بين الدول المتكاملة، ورغم أن هناك العديد من الأساليب التي فيها مثل هذا التوزيع، منها تحديد الحصة على أساس نسبة تعاملها التجاري مع العالم الخارجي، أو نسبة سكانها، أو الاثنين معا، أو حصة الفرد من التجارة الدولية وما إلى ذلك، إلا أنه في الغالب يتم اعتمادا على أن تحصل الدولة على الرسوم الجمركية المتفق عليها، والتي تتحقق لديها من تجارها مع العالم الخارجي[4].

ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل معادلة على النحو التالي:

الاتحاد الجمركي = منطقة تجارة حرة + تعريفة جمركية موحدة لمواجهة العالم الخارجي.

---

* – ما يميز منطقة التجارة الحرة لشمال الأطلنطي، أنها تجمع بين دولة نامية (المكسيك)، ودولتين متقدمتين هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

[1] – سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سابق الذكر، ص.ص38-39 .

[2] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص223.

[3] – حسن عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص8 .

[4] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص224.

ولقد إحتلت قضية إقامة الاتحادات الجمركية مكانا بارزا في المفاوضات والمناقشات الخاصة بالاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة "GATT"، والتي دخلت حيز التنفيذ في أول يناير عام 1947، لتؤكد قيام هذه الاتحادات الجمركية كإستثناء من القواعد العامة للجات[1] .

III. المرحلة الثالثة: السوق المشتركة

بالإضافة إلى حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج (العمل، ورأس المال، والتكنولوجيا) فيما بين دول السوق، وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة[2].

ولذلك يعتبر الكثير من الاقتصاديين مرحلة السوق المشتركة هي المرحلة الأكثر تقدما عن المرحلتين السابقتين لها، وتوصف هذه المرحلة حديثا بالتكامل العميق حيث يتحقق ما يسمى بتكامل عناصر الإنتاج وبداية الدخول في مرحلة تكامل السياسات الاقتصادية[3].

ويمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالمعادلة التالية:

السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + تحرير انتقالات عناصر الإنتاج.

تعتبر السوق الأوروبية المشتركة*والسوق العربية مثالين واضحين على قيام حركة الأسواق المشتركة في العالم[4]، إلا أن التجربة الأوروبية إستمرت وتطورت، في حين أن التجربة العربية تعثرت.

IV. المرحلة الرابعة: الوحدة الاقتصادية**

هي المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة، حيث بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة السلع والخدمات، وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم من خلال هذه المرحلة أيضا تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبة الأخرى[5] ؛ وهذا بقصد إزالة التمييز الناشئ بين هذه الدول، ولا شك أن مثل هذا يثير قدرا من المشكلات، وبالذات المرتبط منها باختلاف الحالات والأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية للدول المتكاملة، بحيث إن كل حالة تستدعي اتخاذ سياسات اقتصادية تتناسب مع ظروفها[6].

---

[1] – سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق**، مرجع سابق الذكر، ص.ص 40-41 .

[2] – بجاوية سهام، **الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية- قسم علوم التسيير- جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص108.

[3] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص28.

* – السوق الأوروبية المشتركة تعتبر إحدى مراحل الاتحاد الأوروبي، التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما في 25 مارس 1957 بين كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية وايطاليا ودول البينلوكس الثلاثة(هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج)، ودخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في أول يناير 1958.

[4] – سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سابق الذكر، ص42.

** – يصطلح على هذه المرحلة أيضا بمرحلة الاتحاد الاقتصادي.

[5] – نور الدين دلال، **رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006، ص8.

[6] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص225.

ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل معادلة على النحو التالي:

الوحدة الاقتصادية =السوق المشتركة + عملية التنسيق أو تجانس السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

V. المرحلة الخامسة: الاندماج الاقتصادي التام*

وهو يمثل أرقى شكل من أشكال التكامل، وأكثرها تطورا بحيث يتم من خلال ذلك ضمان حرية إنتقال السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية عموما، سواء كانت سياسات تجارية، أو سياسات نقدية، أو مالية أو غيرها، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الموحدة الناجمة عن الاتحاد الاقتصادي التام تحل محل شخصية الدول المتكاملة[1] ؛ بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المرحلة تشهد بناء المؤسسات الاقتصادية وإنشاء سلطة عليا فوق القومية يكون لها الحق في إتخاذ القرارات الملزمة للأعضاء، مع المضي قدما نحو الاتجاه لإقامة إطار للاتحاد السياسي وتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة.

ويلاحظ في هذه المرحلة أنه يصبح من الضروري طرح مسألة إقامة ما يسمى بالوحدة الاقتصادية الكاملة أو الاتحاد النقدي وبالتالي الوصول إلى التعامل بعملة موحدة كما حدث في الاتحاد الأوروبي مع بداية عام2002.

ويمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالمعادلة التالية:

الاندماج الاقتصادي = الوحدة الاقتصادية + توحيد السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

كما يمكن أن نعبر عن مراحل التكامل الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

جدول رقم (1.1): مراحل أو أشكال التكامل الاقتصادي

مستوياتها / المراحل	تحرير التجارة البينية	توحيد التعريفة الجمركية	حرية انتقال عوامل الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات الاقتصادية
منطقة التجارة الحرة	***				
الاتحاد الجمركي	***	***			
السوق المشتركة	***	***	***		
الإتحاد الاقتصادي	***	***	***	***	
الإندماج الاقتصادي	***	***	***	***	***

ملاحظة: تمثل العلامة (***) المستوى المتفق عليه من طرف الأعضاء المتكاملة أثناء الدخول في أي مرحلة مجال التطبيق.

المصدر: محمود الحمصي، ندرة القطاع العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 142، ديسمبر 1990، ص125.

* – يصطلح على هذه المرحلة أيضا بمرحلة التكامل الاقتصادي.

[1] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص226.

من خلال الجدول رقم (1.1)، تبدو العمليات متتالية أفقيا في خمس مراتب، حيث تقابلها أو تناظرها الأشكال الخمسة للتكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر[1]، وعليه فإن التكامل الاقتصادي يتخذ أشكالا أو مستويات عديدة، تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من شكل إلى آخر أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الاندماج الاقتصادي، أي أن أشكال التكامل الاقتصادي تتراوح من التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا وإدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل[2].

كما يمكن الإشارة من خلال تحليل مراحل التكامل الاقتصادي إلى أنه لا يمكن القفز إلى مرحلة متقدمة دون أن يكون هناك مرور بالمرحلة السابقة لها، أي الإعلان عن قيام الاندماج الاقتصادي لا يمكن دون المرور بإتمام مرحلة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، ثم الاتحاد الاقتصادي[3].

ثالثا: مقومات وشروط التكامل الاقتصادي: يمكننا إيجازها على النحو الآتي:

I. المقومات الاقتصادية:

مما لاشك فيه أن تحقيق التكامل الاقتصادي ينبغي أن يستند إلى مقومات وشروط يقوم على أساسها، ومن هذه المقومات والشروط نجد المقومات الاقتصادية، والتي منها يأتي:

1. توفر المواد الطبيعية[4]:

ذلك أن هذا المقوم يعتبر أساسا مهما يتم الاستناد إليه في قيام التكامل الاقتصادي ونجاحه، إذ أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول يؤدي إلى تكاملها اعتمادا على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكاملة، ولا يكفي توفر هذه الموارد لقيام التكامل، بل من الضروري أن تكون هذه الأخيرة قابلة للاستهلاك حتى يتمكن الاستفادة منها.

2. وجود حالات النواقص أو الفوائض: حيث يمكن التمييز بين عنصرين اثنين[5] :

- يعتبر عنصر حالات النقص أو الحاجة الموجودة في عدة مجالات أو قطاعات من القطاعات الاقتصادية لدى الدول، عنصرا أساسيا ومهما في مقومات التكامل الاقتصادي، سواء تعلق هذا النقص بالهياكل الإنتاجية أو بالإمكانيات التسويقية، أو بالموارد الإنمائية، كما يعد هدف كل دولة بغرض القضاء على حالات النقص هذه.

- إن حالات النقص المذكورة آنفا، لا يمكن تلاشيها إلا إذا وجدت حالات فائض تستطيع مقايضتها مقابل حصولها على ما تحتاجه من منافع من الدول الأخرى.

---

[1] – بوباية ذهبية ريمة، **معوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تحقيقه**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير–جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004-2005، ص24.

[2] – نور الدين دلال، **رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق الذكر ، ص6.

[3] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر ، ص26.

[4] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص234.

[5] – بوباية ذهبية ريمة، **معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تحقيقه**، مرجع سابق الذكر، ص26.

واقعيا هناك الكثير من البلدان تعرف حالة النقص والفائض فيما بين اقتصادياتها إلا أنها لم تنجح في إقامة تكتلات اقتصادية، وقد يكون السبب في ذلك أن حالة نقص لدى بلد معين، لا يقابله وجود فائض لدى بلد آخر من نفس طبيعة وجنس هذا النقص، وعليه فان العلاقات التكاملية هي عمليات أخذ وعطاء في آن واحد[1].

3. توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية:

تعتبر عناصر الإنتاج من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه، إذا يتيح للدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة، كما يتيح لها في الوقت نفسه تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وزيادة التعاون الاقتصادي مابين الدول المتكاملة.

4. التقارب في المستويات الاقتصادية :

ويقصد به أن تكون الدول المتكاملة ذات مستوى متقارب في التنمية، حتى يكون التكامل مفيدا لجميع الدول ولا يفيد البعض على حساب الآخر، لأن التباين سوف يؤدي إلى مزيد من الفوارق، وعليه كلما كان المستوى متقاربا كان التكامل سهلا وأكثر نفعا، والعكس كلما كان التباين كبيرا كان تحقيق التكامل صعبا وأقل نفعا.

5. ضرورة التدرج والآلية :

يجب أن يكون التكامل تدريجيا وآليا، بشكل يسمح لاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد وآليا، لأن التحولات الداخلية للبضائع والأموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية وآلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد.

6. تعدد الأطراف :

.بمعنى تعدد الدول المكونة للعملية التكاملية بحيث لا يكون عددها محدودا مما يجعل السوق الكلية محدودة، ولا يكون كثيرا بحيث يكون من المستحيل التوفيق بين مصالح الجميع[2].

7. التخصص وتقسيم العمل[3]:

إن عدم توفر التخصص وتقسيم العمل يؤدي إلى تنافس المشروعات القائمة بين الدول المتكاملة بحيث يمكن أن يقود إلى تضررها جميعا، أو إلى تضرر البعض منها.

8. الإحساس بالتوزيع العادل للمكاسب[4] :

أي شعور أطراف العملية التكاملية بأن الكل يمكن أن يستفيد بدرجات متقاربة في جميع المجالات، وعلى العكس فإن تصور هذه الأطراف أن هناك أطرافا تستفيد وأخرى تخسر من شأنه أن يعيق العملية التكاملية.

---

[1] – نور الدين دلال، **رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق الذكر ، ص10.

[2] – بوباية ذهبية ريمة، **معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تحقيقه**، مرجع سابق الذكر، ص.ص30-31.

[3] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص234-235.

[4] – محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**، ج 02، مرجع سابق الذكر، ص841.

9. توفر الطرق ووسائل النقل والاتصال[1]:

إذا يبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح التكامل الاقتصادي، لأنه حتى وإن توفرت المقومات الأخرى فإن مدى التكامل وفعاليته يبقى محدودا طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق ووسائل النقل بينها سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو النقل الجوي. لهذا انتبهت الدول المتقدمة منذ مدة إلى أهمية هذا العامل وحيويته في ربط الأقطار بعضها البعض، وربط الدول الأخرى بها، لذلك قامت بتطويره.

10. التقارب الجغرافي[2]:

يمكن اعتبار هذا المقوم من أهم المقومات لقيام تكتل إقليمي، ذلك أن واقعية الجوار يمكن أن تحقق حدا من الإلتقاء المصالح وتوافق الأهداف، وتخلق قدرا من القيم والأنماط السلوكية المشتركة، إلا أن التجاور الجغرافي قد لا يكون كافيا لوحده إذا كانت الدول المتجاورة لا تقبل الانضمام إلى تكتل إقليمي واحد.

11. البدء بالمجالات الاقتصادية[3]:

هذا يفرض الابتعاد عن المجال السياسي، الذي يفرض تحدي مفهوم سيادة الدول الأطراف، والتدرج شيئا فشيئا، إلى غاية الوصول إلى التكامل أو الوحدة السياسية.

12 انسجام السياسات الاقتصادية[4]:

يعد من أحد مقومات زيادة المبادلات داخل المنطقة، وخاصة التنسيق بين السياسات الجمركية، والتجارية والنقدية والضريبية، ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد هذه السياسات ولكنه يتطلب تنسيقها بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية إقتصادية إقليمية متوازنة يمكن من خلالها تحقيق التوثيق بين المصالح الوطنية والإقليمية.

II. مقومات أخرى للتكامل الاقتصادي:

رغم أهمية المقومات الاقتصادية في تشكيل التكامل ونجاحه، إلا أن قيام التكامل الاقتصادي يتطلب وجود مجموعة أخرى من المقومات والتي لا يمكن أن تقوم له قائمة من دونها ومن هذه المقومات نجد:

1. المقومات السياسية:

يتمثل أبرزها في وجود أنظمة ذات طبيعة سياسية متماثلة حتى يكون أساس لوجود و نجاح تكامل اقتصادي تام، أما إذا حدث العكس، أي عدم التماثل بين الدول في طبيعة نظامها السياسي، فإنه يشكل أهم عائق أمام توجه الدول نحو التكامل فيما بينها[5].

---

[1] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص236-237.

[2] – نور الدين دلال، **رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق الذكر ، ص9.

[3] – بيلا بلاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة راشد البراوي، القاهرة، ديسمبر1964، ص20.

[4] – نور الدين دلال، **رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق الذكر، ص11.

[5] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص233.

2. المقومات الاجتماعية والثقافية:

تعتبر المقومات الاجتماعية والثقافية عاملا أساسيا ومهما للتكامل، حيث إن اختلاف العادات، والتقاليد والقيم، والدوافع الاجتماعية بين الدول المتكاملة يمكن أن يؤدي إلى إعاقة التكامل إلى حد كبير[1]؛ كذلك كلما كانت الروابط الثقافية والاجتماعية قوية كالتاريخ، والحضارة، وتقارب الثقافة، واللغات، والمستوى التعليمي والصحي، كلما يعطي فرصة كبيرة لقيام منظمة إقليمية ويجعلها أكثر قدرة على المساهمة في حل مشاكل المنطقة وذلك بمعرفتها الكبيرة بموقف الأطراف[2].

المطلب الثاني: دوافع، ونظريات، وآثار التكامل الاقتصادي:

لقد شد التكامل الاقتصادي باعتباره ظاهرة ذات مقومات متعددة منها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وكذا السياسة إنتباه العديد من العلماء والباحثين الاقتصاديين، حيث حاول العديد منهم فهم هذه الظاهرة ووضع الإطار النظري لها، وتفسير دواعي وأسس قيامها، كما قام البعض منهم بوضع نظريات تفسر قيام الظاهرة التكاملية؛ وبإعتبار التكامل الاقتصادي ظاهرة اقتصادية قائمة تؤثر في اقتصاديات الدول المتكاملة، وتتأثر بالعديد من العوامل والمسببات، فإنه ينتج عنها العديد من الآثار، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

أولا: دوافع التكامل الاقتصادي:

إن دوافع التكامل الاقتصادي تتمثل في المزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكامل بعد تكاملها، مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل تكاملها، حيث كلما زاد القدر الذي يتم تحقيقه من هذه المزايا والمنافع كلما كان الدافع إلى تحقيق التكامل أكبر[3].

I. الدوافع الاقتصادية:

1. اتساع حجم السوق:

إن اتساع حجم السوق سوف يؤدي إلى تحقيق العديد من النتائج الاقتصادية أهمها:

أ). إقامة صناعات بحجم اقتصادي كبير والاستفادة من وفرات الحجم الكبير* التي تنشأ عن عملية التكامل وتخصص في الإنتاج[4].

---

[1] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص233.

[2] – نور الدين دلال، **رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق الذكر ، ص9.

[3] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص237.

* – باتساع السوق تقل معها كلفة إنتاج الوحدة الواحدة من الإنتاج، نظرا لان التكاليف الثابتة ستتوزع بزيادة الإنتاج على عدد اكبر من الوحدات المنتجة، بالتالي سيؤدي إلى خفض الكلفة بدرجة ملموسة، وعليه الأسعار ومن ثم القدرة على المنافسة والتجارة على مستوى وخارج الدول المتكاملة.

[4]- *Ali .M. El-Agraa,* ***The European Union Economics and Policies****, 8 edition, Cambridge university press, London, 2007, P109.*

ب). إتساع المشروعات بسبب توفر الطلب، وما يرافق ذلك من زيادة درجة استخدام الموارد والطاقات الإنتاجية القائمة وبالذات غير المستغل منه.

جـ). يتيح قدرا كبيرا من فرص التشغيل، وعليه فإن التكامل يمكن أن يساهم في الحد من البطالة، كما أنه يستوعب فائض العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة[1].

د). التخصص وتقسيم العمل بين الأعضاء المتكاملة، حيث يمكن لكل دولة أن تتميز بميزة نسبية وأن تتخصص في إنتاج سلعة معينة داخل منطقة التكامل[2].

2. يتيح التكامل الاقتصادي القدرة للاقتصاد:

هناك العديد من الدول تتوفر على إمكانيات فنية معتبرة تؤهلها للقيام بصناعات معينة، إلا أنها تعاني من عجز في المواد الأولية اللازمة لذلك، ومن هنا يبقى التكامل من أحسن الطرق لتوفير مثل هذه المواد.

3. تحسين الأوضاع الاقتصادية :

في بعض الأحيان، تقوم علاقات تكاملية بين دولة تتميز بمستوى متقدم من التطورات والتنمية مع دولة نامية، ومن هنا يكون الدافع من هذا التكامل هو مساعدة هذه الدول النامية في تحسين أحوالها الاقتصادية[3].

4. زيادة معدل النمو الاقتصادي:

إن عملية التكامل الاقتصادي تتيح للدول الأعضاء قدرا كبير من رؤوس الأموال، والأيدي العاملة، والقدرات الإدارية والتنظيمية[4]،كما يحقق التكامل الاقتصادي النمو في الناتج والدخل القومي، كذا النمو في الإمكانات التسويقية والمادية والبشرية والمالية وغيرها[5] .

5. إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية[6]:

من الصعوبة على معظم الدول النامية إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية، اعتمادا على قدراتها المالية والمادية والبشرية الذاتية، لذلك فإن التكامل يمكن أن يتيح لها قدرات كبيرة في إقامة تلك القاعدة.

6. تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض[7]:

إن التكامل يؤدي بالدول الأعضاء إلى تكوين كتلة اقتصادية تمتلك من القوة والأهمية الاقتصادية في الساحة الدولية ما يؤهلها إلى إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يضمن لها تحقيق مصلحتها.

---

[1] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص238-239.

[2] – نور الدين دلال، **رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق الذكر ، ص12.

[3] – بوباية ذهبية ريمة، **معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تحقيقه**، مرجع سابق الذكر، ص33.

[4] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص240.

[5] – فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص.ص183-184.

[6] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص241 -242.

[7] – نور الدين دلال، **رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق الذكر ، ص14.

II. الدوافع السياسية: يمكن تلخيص أهم الدوافع السياسية لتكامل في النقاط التالية:

1. سيطرة الدول المتكاملة على ثرواتها ومواردها الطبيعية واستغلالها لصالحها ومنع السيطرة الأجنبية[1]؛

2. تفادي الدول الدخول في حروب إقليمية مرتقبة الحدوث مستقبلا، كما يمكن أن تلجأ البلدان الضعيفة إلى التكامل الاقتصادي بغرض منع الخطر الخارجي، وهنا يعتبر التكامل وسيلة من وسائل الدفاع الخارجي؛

3. البحث عن السلام والرغبة في تحقيق الأمن الخارجي للدول المندرجة ضمن إطار التكامل؛

4. تقوية وتعزيز دفاع الدول المتكاملة كوحدة واحدة أمام التكتلات الإقليمية الأخرى[2].

III. الدوافع الاجتماعية والثقافية: يمكن تلخيصها في العنصرين التاليين:

1. يساهم التكامل الاقتصادي في تجسيد أنماط سلوكية إستهلاكية مشتركة بين دول الإقليم الواحد، الأمر الذي من شأنه أن يحل مشاكل المنطقة، عن طريق معرفة مواقف الأطراف[3] ؛

2. في بعض الحالات العلاقة التكاملية بين دولة متقدمة وأخرى نامية، هدفها رفع المستوى العلمي والصحي[4].

ثانيا: أهم النظريات المفسرة لتكامل الاقتصادي:

نظرا لأهمية التكامل كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية، والسياسية التي تعاني منها الدول، فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة منها لوضع إطار نظري، حيث تباينت النظريات الفكرية التي تراوحت بين النظرية الاتحادية، والاتصالات، والوظيفية التي تحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى النظرية الوظيفية الحديثة[5].

I. النظرية الاتحادية (أو الفيدرالية):

تعد هذه النظرية من أقدم النظريات في المجال التكامل، حيث يقصد بالطرح الفيدرالي الحالة التي تتحد فيها جماعات سياسية فيما بينها دون أن تفقد هذه الأخيرة استقلاليتها الذاتية[6] ؛ كما تسعى هذه النظرية إلى إقامة دولة إتحادية على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في أقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح[7].

وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين[8] :

1. الحالة الأولى: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعور بأن التجمع الإقليمي قادر فعلا على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية يفوق ما تحققه الدول الوطنية لوحدها.

---

[1] – قدور بوزيدي، **التكامل الاقتصادي العربي و السوق العربية المشتركة**، مرجع سابق الذكر، ص64.

[2] – بوباية ذهبية ريمة، **معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تحقيقه**، مرجع سابق الذكر، ص33.

[3] – نور الدين دلال، **رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق الذكر ، ص12.

[4] – بوباية ذهبية ريمة، **معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تحقيقه**، مرجع سابق الذكر، ص33.

[5] – هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير، عمان، 2005، ص138.

[6] – محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**، ج 02، مرجع سابق الذكر، ص842.

[7] – هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق الذكر، ص138.

[8] – محمد محمود الإمام، **تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي**، المنظمة العربية للتنمية العربية، القاهرة، مصر، 1998، ص6.

ويمكن القول بأن هذا الأسلوب أو الحالة يعتمد على قاعدتين:

أ). القاعدة الأولى: توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وتيقنها أن دولة الوحدة سوف تخدم مصالحها أفضل مما تفعله الدولة وهذا ما يمكن تسميته بقاعدة الكفاءة؛

ب). القاعدة الثانية: تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار وهذا ما يمكن وصفه بقاعدة الديمقراطية.

2. الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع، وتكون الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة متناحرة فيما بينها، ومن ثم ترى الفئات الاجتماعية الرافضة لهذا الأمر أنه من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

وبذلك يعتبر الفكر الاتحادي، إستراتيجية للتحرك نحو التكامل أكثر منه نظرية تضع أسسا لبلوغه، ويكون على الدولة الاتحادية بعد قيامها البحث عن أفضل السبل لتسيير شؤون المجتمع المتكامل.

II. النظرية الإتصالية (أو الصفقات):

ظهرت هذه النظرية على يد الباحث **كارل دويتش**، والتي إستخلصها من دراسة عدد من محاولات التكامل في أمريكا الشمالية وأوروبا، ومن بين هذه المحاولات: هيئة الفحم والصلب، السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة الشمال الأطلسي، حيث يرى أن للاتصالات دورا مهما في تحقيق الوحدة[1].

لضمان نجاح العملية التكاملية، أعطى **كارل دويتش** الطريقة التي يتم بها زيادة الاتصالات، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

1. ضرورة وجود قطاع رئيسي تتمحور حوله عملية التكامل، وتتركز حوله المؤسسات ويمكن اعتبار القطاع الاقتصادي هو أكثر القطاعات التي تتمحور حولها عملية التكامل؛
2. ضرورة وجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين الدول المندرجة ضمن التكامل في شتى المجالات؛
3. دور القوى غير الحكومية كالشركات متعددة الجنسيات في خلق العديد من قنوات التكامل؛
4. ضرورة وضع شروط محلية وعالمية لتجاوز العقبات التي تعترض سيرورة التكامل؛
5. يجب أن تكون النخب والقوي الحاكمة قادرة على التعامل مع هذه الشروط.

[1] – ريمون حداد، العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص207.

[2] – المرجع السابق، ص209.

III. النظرية الوظيفية :

وقد شاعت في الفترة بين الحربين العالمتين، وظهرت بإسم النظرية الوظيفية الأصـــلية بزعامـــة **ديفيـــد ميتراني*** ، ثم تطورت إلى الوظيفية الجديدة إثر الانتقادات التي وجهت إليها[1].

1. النظرية الوظيفية الأصلية:

تعد هذه النظرية من أهم نظريات التكامل، وأكثرها شهرة ولعل سبب ذلك هو انتهاج أوربا الغربية لهذا المنهج في تجربتها التكاملية[2]. كما أن هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية يعود بعضها إلى إفـــرازات الحربين العالمتين وما صاحبهما من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم خـــلال الفتـــرة (1929و1933) ، والحرب الباردة آنذاك بين الكتلتين الشرقية والغربية، وظهور أنظمة تسلطية[3].

كما يرجع الفضل في ظهور هذه النظرية نتيجة لدراسة الباحث البريطاني روماني الأصل:**ديفيد ميتراني،** التي وضعها سنة 1943، والذي ترك آثار واضحة على نظريات التكامل الاقتصادي، حيث كان من أهم دعاة المدرسة الوظيفية[4]، ويرى **ديفيد ميتراني** أن الوظيفة تعتمد على مجموعة من الافتراضات يمكن إيجازها فيما يلي:

أ). إن النظام المكون من الدول الحديثة، غير قادر على مواجهة المشاكل الاقتصادية؛
ب). إن الانتعاش الاقتصادي يعد الشرط الأساسي والأولي للسلام[5]؛
جـــ). إن المشروع التكاملي سوف يؤدي إلى التعاون في مشروعات تكاملية مرتبط به[6]؛
د). يجب أن يكون الاتحاد على مراحل، إذ يجب البدء بالتعاون في مجالات لا تؤدي إلى إثارة مشاكل سياسية.

وهكذا، فإن النظرية الأصلية تعمل على الفصل بين القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتباين المنفعة التي تنتج عن توفير وتأمين الحاجات الأساسية، ومن هنا يمكن اعتبارها إستراتيجية لتحقيق السلم الدولي[7].

2. النظرية الوظيفية الجديدة:

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية الأصلية، وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من **ارنست هاس، وأميتاي ايتزيوني، وكارل دويـــتش،** الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية:

---

* – وهو مؤرخ ومنظر سياسي بريطاني الجنسية، ومن مواليد رومانيا، عمله هو أساس النظرية الوظائفية في العلاقات الدولية، وعاش الفترة (1888-1975).

[1] – آسيا الوافي، آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العلمية للتجارة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية – جامعة الحـــاج لخضر، باتنة، 2006-2007، ص10.

[2] – محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**، ج2، مرجع سابق الذكر، ص844.

[3] – حسن ناقعة، **تجربة التكامل والوحدة الأوروبية وقابليتها للتطبيق عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 136، جوان 1990، 25.

[4] – ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، مرجع سابق الذكر، ص206.

[5] – حسن ناقعة، **تجربة التكامل والوحدة الأوروبية وقابليتها للتطبيق عربيا**، مرجع سابق الذكر، ص.ص25-26..

[6] – وليد عبد الحي، **معوقات العمل العربي المشترك**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ديسمبر 1987، 145.

[7] – ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، مرجع سابق الذكر، ص206.

أ). توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى؛

ب). وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع؛.

جـ). وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في عملية التكامل[1].

إن منطق هذه النظرية يعتبر أن التكامل هو عبارة عن عملية متعددة المراحل، حيث يدفع إنجاز كل منها إلى الانتقال إلى مجالات أخرى، وهذا ما يطلق عليه بـ**"الأثر الانسيابي"** وهو المحور الأساسي للمنهج الوظيفي الجديد. وهكذا فإن النظرية الوظيفية الجديدة تتفق مع النظرية الأصلية في المضمون، إلا أنها تركز على المستوى الإقليمي وليس على المستوى الدولي[2]، كما أن الفرق بين الوظيفية الأصلية والوظيفية الجديدة، أن النظرية الوظيفية الأصلية تفوض السيادة من خلال توزيعها على منظمات متعددة، في حين أن الوظيفة الجديدة تعمل على تفويضها لهيئة غير قومية جديدة، إضافة إلى كونها تعتمد على إستراتيجية التدرج[3].

ثالثا: آثـــار التكامل الاقتصادي:

في إطار تحليل منافع التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، فإن التحليل الاقتصادي يكشف على وجود مجموعتين من الآثار، حيث يعرف النوع الأول بالآثار السكونية، أما النوع الثاني فيعرف بالآثار الديناميكية.

I. الآثار السكونية للتكامل الاقتصادي: يمكن إجمالها فيما يلي:

1. الآثار على حركة السلع:

وينطوي هذا الأثر على المعاملات المختلفة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء، حيث هناك نوعان من الآثار يسمى الأثر الأول بخلق التجارة وهو أثر ايجابي، أما الأثر الثاني فيسمى تحويل التجارة وهو أثر سلبي[4].

لقد كان **جاكوب فاينر*** أول من تكلم عن خلق التجارة وتحويل التجارة، بوصفهما من النتائج التي تنشأ عن قيام الاتحاد الجمركي، والذي يعد بدوره أحد أشكال التكامل الاقتصادي، حيث يأتي الاتحاد الجمركي في أعقاب إزالة الحواجز الجمركية من تعريفات جمركية وقيود كمية وإدارية بين الدول الأعضاء.

أ). الآثار الخاصة بخلق التجارة :

لقد عرف فاينر أثر خلق تجارة على أنه الأثر الذي يتعلق بالتجارة الجديدة، والتي تنشأ بين الدول الأعضاء حيث يؤدي إلى تحويل المشتريات من سلعة معينة ومن المصادر المحلية الأكثر ثمنا إلى المصادر الأقل ثمنا[5].

---

[1] – آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العلمية للتجارة**، مرجع سابق الذكر، ص.ص13-14.

[2] – محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**، ج2، مرجع سابق الذكر، ص845.

[3] – ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، مرجع سابق الذكر، ص.ص207-208..

[4] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص32.

* – من أكبر مؤرخي الفكر الاقتصادي، ومن أعظم انجازاته كتاب"دراسات في نظرية التجارة الدولية"، وعاش الحقبة (1892-1970).

[5] – محمد هشام خواجكية، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق الذكر، ص49.

ولفهم تأثيرات التكامل، نفترض وجود دولتين (أ) و (ب)، حيث اتفقتا على إنشاء اتحاد الجمركي بينهما، أي إزالة كل الحواجز الجمركية أو التجارية مع بقاء هذه الحواجز اتجاه العالم الخارجي، كما تقوم كل من الدولتين (أ) و (ب) بإنتاج السلعة (س) ولدينا الدولة (ج) وهي مستبعدة من نطاق الاتحاد الجمركي.

ولتوضيح آلية خلق التجارة فيمكن عرض الوضع التالي:

قبل تكوين الاتحاد الجمركي كانت الدولتان (أ) و (ب) تقوم بإنتاج السلعة (س)، إلا أنهما لا تتميزان بالكفاءة الإنتاجية في إنتاج هذه السلعة، وبعد إلغاء الرسوم الجمركية بينهما تخلق تجارة جديدة، وهذا نظرا لاستغلال الفوارق في التكلفة الإنتاجية للسلعة، والذي أصبح ممكنا بعد إلغاء الرسوم. وعليه إذا كانت الدولة (أ) هي ذات الكفاءة الأقل في إنتاج السلعة (س) فستوقف عن إنتاجها، وتقوم بسد حاجياتها عن طريق الاستيراد من الدول (ب) ذات الكفاءة الأعلى(المنتج بأقل تكلفة)، وهو ما يعني خلق تجارة[1].

ب). الآثار الخاصة بتحويل التجارة:

أي تحول الطلب على الواردات من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبيا خارج التكتل إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله، وهو أثر سلبي على الرفاهة الاقتصادية حيث يحد منها[2].

ولتوضيح أثر تحويل التجارة فيمكن عرض الوضع التالي:

لدينا ثلاث دول (أ) (ب) (ج) وكانت الدولة (ب) تنتج السلعة (س) في ظل الحماية الجمركية، في حين كانت الدول (أ) تستورد هذه السلعة من الدول (ج) نظرا لكون المنتج ذو الكفاءة الإنتاجية الأعلى، وهذا قبل قيام الاتحاد الجمركي بين الدولتين (أ) و (ب)، وإثر قيام الاتحاد الجمركي تتحول واردات السلعة (س) للدولة (أ) من الدولة (ج) كدولة مصدرة خارج نطاق التكامل إلى الدولة (ب) كدولة مصدرة داخل نطاق التكامل، وهذا لكون تكاليف الإنتاج في الدولة (ب) أقل من مجموع الرسوم الجمركية وتكلفة الإنتاج في الدول (ج). وعليه أثر تحويل تجارة إذ هو عبارة عن تجارة قديمة تم تحويلها من بلد خارجي إلى بلد عضو في الاتحاد الجمركي[3].

2. الآثار على جوانب الإستهلاك:

إن إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول المتكاملة يؤثر على الاستهلاك، حيث كانت أسعار السلع قبل حدوث عملية التكامل تزيد على تكاليف إنتاج السلعة بمقدار الرسوم الجمركية، وبالتالي فإن هذه الأخيرة تشكل قيدا على الواردات من هذه السلع، أما بعد عملية التكامل فإن إلغاء الرسوم سيؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار عما كانت عليه، مما يجعل من السهل للمستهلكين المحليين تعديل أو تغيير نمط استهلاكهم للسلع[4].

---

[1] – بوباية ذهبية ريمة، **معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تحقيقه**، مرجع سابق الذكر، ص51.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص33.

[3] – بوباية ذهبية ريمة، **معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تحقيقه**، مرجع سابق الذكر، ص54.

[4] – بيلا بلاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، مرجع سابق الذكر، ص. ص76-77.

تتوقف الآثار الاستهلاكية على مدى ارتفاع مستوى التعريفة الجمركية أو انخفاضها، فكلما إرتفع مستوى التعريفات الجمركية المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، إرتفع الاضطراب في نمط الاستهلاك، ويعالج هذا الاضطراب بإلغاء الرسوم الجمركية، ومن جهة أخرى يساهم إبقاء الرسوم بالنسبة للدول غير الأعضاء في إحلال سلع الدول الأعضاء محل سلع الأجنبية، وبالتالي خسارة في الرفاهية العالمية[1].

II. الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي:

وهو يشير إلى العوامل المؤدية إلى قيام التكتل الاقتصادي سواء العوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو المتعلقة بالهياكل الاقتصادية لدول التكتل، وهذه العوامل لها آثر إيجابي مع مرور الوقت حيث تؤدي إلى[2] :

1). يتيح التكامل الاقتصادي فرص الدخول في أسواق كبيرة وهو ما يشجع على زيادة الإنتاج، ويساهم في تزايد غلة الحجم وبالتالي انخفاض التكاليف؛

2). إمكانية الحصول على الموارد المالية بشكل أسهل مما يساهم في تحقيق المزيد من التقدم للوحدات الإنتاجية؛

3). يؤدي التكامل الاقتصادي إلى إزالة الحواجز التجارية، مما يلغي المراكز التنافسية بين الدول الأعضاء؛

4). زيادة فرص التوظيف، كذا زيادة معدلات التبادل الدولي والتجارة الدولية البينية بين الدول الأعضاء؛

5). يؤدي التكامل إلى زيادة النشاط الاستثماري، وبالتالي تدفق الاستثمارات بين الدول المتكاملة وحتى الدول خارج إطار التكامل، حيث ترغب الدول غير الأعضاء في ضمان قدر من المكاسب المحققة في إطار التكامل[3]؛

6).خلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية، وزيادة نصيب التكتل من التجارة العالمية، بتالي تخفيض معوقات التجارة بين الدول الأعضاء، كذلك تخفيض درجة الاحتكار، وفي النهاية زيادة مستوى الرفاهة الاقتصادية[4]؛

7). تلعب الشركات العابرة للقارات دورا كبيرا في عملية التكتل، حيث إن اندماج هذه الشركات وتحالفاتها الإستراتيجية، تدفع الدول بالاتجاه نحو التكامل الاقتصادي لتشكيل كتلة اقتصادية فيما بينها[5] .

---

[1] – حسن عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، مرجع سابق الذكر، ص74 .

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص34.

[3] – بوباية ذهبية ريمة، **معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تحقيقه**، مرجع سابق الذكر، ص58-59.

[4] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص34.

[5] – عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص134.

المبحث الثاني: مسيرة ومداخل التكامل الاقتصادي العربي

يواجه الاقتصاد العربي تحديات واختلالات تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ولعل من أبـــرز هذه التحديات، اتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة " GATT"، وإنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995 والتي تهدف أساسا لخدمة مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، كذلك التطورات الاقتصادية الـــتي واجهت المنطقة العربية خارجيا، إضافة إلى ضعف اقتصادياتها[1]، لذا تنبهت الأقطـــار العربيـــة لأهميـــة التعـــاون الاقتصادي كوسيلة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عمدت مجموعة من الدول على عقد جملة من الاتفاقات تهدف في غالبيتها الوصول إلى مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي العربي.

وبالرغم مرور أكثر من خمسين عاما على هذه المحاولات، إلا أن حالة التجزئة والتشتت لا تزال تـــسود العلاقات الاقتصادية والسياسية العربية إلى الحد الذي يضع فيه كل قطر سياسته الاقتصادية بمعزل تام عما يجري في القطر الأخر، لذا سنحاول في هذا المبحث التعريف بأهم المحاولات التي تمت في مجال التعاون والتقارب التي مست مسير التكامل الاقتصادي العربي، إضافة إلى محاولة تحليل أهم المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق ذلك[2].

المطلب الأول: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي:

لقد اقترن تاريخ التكامل الاقتصادي العربي بتاريخ الجامعة العربية، حيث إرتبط وجوده بوجودها، فمنذ تأسيسها في 22 مارس 1945 بادرت إلى وضع أسس التعاون الاقتصادي من خلال العديد مـــن المعاهـــدات، وفيما يلي نعرض مسيرة التكامل حسب التسلسل التاريخي إلى:

أولا: أهم الاتفاقات التي وقعتها الدول العربية:

I. بروتكول الإسكندرية (1944):

إن بوادر التعاون والتكامل الاقتصادي العربي بدأ التوجه إليه مع بروتكول الإســـكندرية ســـنة 1944، والذي جمع كلا من سوريا، والأردن، والعراق، ولبنان، ومصر، وتم الإتفاق بينهم على ما يأتي:

1. إنشاء جامعة الدول العربية؛
2. التعاون في الشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها؛
3. تدعيم الروابط في المستقبل بين تلك الدول؛
4. تأييد استقلال لبنان وسيادته؛
5. وقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين[3].

---

[1] – مشدن وهيبة، **اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973–2003**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعـــة الجزائر، الجزائر، 2004–2005، ص189.

[2] – عدي قصور، **مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983،ص276.

[3] – *http:// www.arableagueonline.org* 20-12-2008

II. ميثاق الجامعة العربية (سنة 1945):

جاء إعتماد ميثاق الجامعة العربية سنة 1945 من قبل07 دول عربية هي الأردن، وسوريا، والعراق، ولبنان، ومصر، والسعودية، واليمن، ثم انضمت بقية الدول العربية إليها بين 1953-1977 ليصبح عددها 22 دولة[1].

III. معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (سنة 1950):

أبرمت هذه المعاهدة سنة 1950 إثر قيام إسرائيل، وقد شكل ذلك التحدي الأول للأمن القومي حيث أدركت الدول العربية حينها أن أي تحالف دفاعي لن يصمد إذا لم يسنده تعاون اقتصادي فيما بينها.

ولهذا، وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقية هو هدف عسكري إلا أنها نصت المادة السابعة منها على أهمية قيام بالعمل الجماعي لتنمية اقتصاديات هذه الأقطار وتنسيق النشاطات الاقتصادية، وكذلك تسهيل التبادل التجاري، كما حثت المادة الثامنة على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاهدة المختصين في الشؤون الاقتصادية[2]، وعلى الرغم من طموحات هذه الاتفاقية إلا أن الاجراءت الجماعية ظلت محدودة جدا واستمرت حالة التجزئة والتشتت السياسي والاقتصادي تسود العلاقات العربية[3].

IV. اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت (سنة 1953)[4]:

تم عقد هذه الاتفاقية سنة 1953، والتي استهدفت تنظيم المبادلات التجارية ضمن الدول المتعاقدة من خلال:

1. إعفاء المنتجات الزراعية ذات المنشأ العربي والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية بين الدول العربية المتعاقدة؛
2. إعفاء المنتجات الصناعية ذات المنشأ العربي من ريع ضريبة الإسترداد الجمركية بين الدول العربية المتعاقدة؛
3. عدم فرض رسوم داخل الدول المستوردة للسلع أعلاه تفوق ما يتم فرضه من رسوم على منتجتها المحلية المماثلة؛
4. توفير معاملة تفضيلية للدول المتفقة من حيث تراخيص الإسترداد والتصدير؛
5. تسهيل حركة تجارة العبور(الترانزيت) عبر أراضي الدول المتعاقدة بكافة وسائل النقل.

وقد تم زيادة نسبة الإعفاء الجمركي لبعض السلع الصناعية إلى 50%، وأدخلت السلع التي تم تجميعها ضمن السلع التي تتمتع بالتخفيض الجمركي بنسبة 20%، ورغم بعض النجاح الذي حققته الإتفاقية، إلا أن تأثيرها بقاء محدودا بسبب عدم شمولها لكافة الدول العربية، كذلك عدم إتفاق على جدول زمني للتخفيضات المقترحة، إضافة إلى تحديد سلطات الدول نظم التصدير والإسترداد وإختلاف نظم الضرائب الجمركية.

---

[1] – عبد الحميد زعباط، التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية أداتان لتكامل الاقتصادي العربي، **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص1.

[2] – *http:// www.arableagueonline.org* 20-12-2008

[3] – عدي قصور، **مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق الذكر، ص278.

[4] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص261-262.

V. اتفاقية انتقال رؤوس الأموال العربية لعام 1953 المعدلة عام 1956:

إهتمت هذه الاتفاقية، وتعديلاتها بتحرير إنتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقية من كثير من القيود والإجراءات، كما نصت على الاشتراك في مشاريع التنمية الاقتصادية، وفي سبيل ذلك قررت الاتفاقية إعفاء هذه الأموال لدى إنتقالها من قطر إلى قطر من أية رسوم أو ضرائب سواء في الدول المصدرة أو المستضيفة لرأس المال[1]. كما منحت مواطني الدول المنضمة في إطار الاتفاقية عل التسهيلات التالية[2] :

1. إستخدام حسابهم الدائن لتسديد مدفوعات المعاملات الجارية المستحق دفعها في الدولة المدينة؛
2. تحويل الحسابات الدائنة إلى المقيمين في أي دولة من دول الاتفاقية؛
3. إنتقال رؤوس الأموال بين دول الاتفاقية للإسهام في إقامة مشاريع التطوير الاقتصادي.

إلا أن الواقع لم يحصل فيه انتقال لرؤوس الأموال الحكومية، وكان انتقال الأموال الخاصة محدودا، واقتصر في الغالب على الاستثمار في الإسكان دون أن يتم التوجه نحو الإسهام في تحقيق مشروعات التنمية.

VI. اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (سنة 1957):

لقد تبين للمهتمين بالشؤون الاقتصادية أن اتفاقيات التبادل التجاري، وانتقال رؤوس الأموال، لا يمكن لوحدها أن تحقق أي إنجاز في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ما لم تكن تلك الاتفاقات مدعومة بتنسيق وإنسجام السياسات الاقتصادية الأخرى، هذا طرحت فكرة قيام الوحدة الاقتصادية العربية، حيث جاء تسلسلها التاريخي كما يلي:

1. اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرارها بتاريخ 1953/05/22، تأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبعها من أجل تحقيق الوحدة.
2. تمت الموافقة على مشروع الوحدة الاقتصادية الذي تم الانتهاء من إعداده في جوان1957 [3].
3. تم التوقيع على اتفاقية الوحدة العربية في 1962/06/06[4]، حيث وافقت عليه كل من مصر والمغرب والكويت في جوان 1962، والعراق وسوريا في1962/12/09، أما اليمن في 1963/02/07، ودخل المشروع حيز التنفيذ في1964/04/03، حيث تم وضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية قيد التنفيذ[5].
4. في عام 1964/06/03 أنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية بهدف العمل في اتجاه تحقيق عدد من الأهداف التي تضرب في صميم التكامل الاقتصادي[6].

---

[1] – محمد قويدري– محمد فرحي، أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص7.

[2] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص262-263.

[3] – الجوزي جميلة، **الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ثليجي عمار، الاغواط، 17-19 افريل 2007، ص219.

[4] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص264.

[5] – الجوزي جميلة، **الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**، مرجع سابق الذكر، ص319.

[6] – عبد الرحمان يسري أحمد، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002- 2003، ص245.

تضمنت إتفاقية الوحدة العربية أهدافها المتمثلة في[1] :

1. حرية إنتقال الأشخاص والرأسمال، كذلك تبادل السلع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
2. حرية الإقامة والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، حرية الملكية والوصية والإرث.
3. حرية النقل، وإستخدام وسائل النقل، والمرافئ والمطارات المدنية.

لقد أضحت الأهداف التي نصت عليها الاتفاقية بعيدة عن التحقق، بسبب التراجع الذي شهده الواقع العربي، وبالذات على المستوى الرسمي عن الإرادة الجادة في العمل باتجاه الوصول إلى الوحدة العربية.

VII. اتفاقية السوق العربية المشتركة (سنة 1964):

لقد كان القرار رقم17و19 الصادر في1964/08/13 بالقاهرة، هو القاضي بإنشاء السوق العربية المشتركة[2]، لكن عددا محدودا من الدول العربية وافق على هذه السوق وإنضم إليها، وحتى الدول المنظمة إلى السوق لم تضع بنودها موضوع التنفيذ في ما بينها في شكل كامل، حيث بلغ عدد الدول المنضمة عام 1965 أربعة دول هي مصر، وسوريا، والعراق، والأردن، ثم انضمت إليها في ما بعد ثلاث دول هي اليمن، وليبيا، وموريتانيا.

لقد كانت أهداف هذه السوق مماثلة إلى حد بعيد لأهداف الوحدة الاقتصادية العربية في ما يخص حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل السلع والمنتجات الوطنية والإقامة والاستخدام...الخ؛ حيث كان كل ذلك في سبيل تحقيق غايات أهمها تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للدول الأعضاء، كذلك تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، إضافة إلى إرساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة[3].

في عام 1971 اتخذ مجلس الوحدة العربية القرار رقم 688 بشأن تقييم كل من إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، وكذلك محاولة معرفة العقبات التي حالت دون تحقيق أهدافها[4].

ظلت السوق قائمة حتى 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، فتوقفت الدول الأعضاء الأخرى في السوق عن تطبيق الاتفاقية المبرمة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية[5].

---

[1] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص265-267.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص.ص71-73.

[3] – عادل خليفة، **السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، 2001، ص.ص29-30.

[4] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص77.

[5] – حجازي المرسي السيد، **تقويم السوق العربية المشتركة، مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 35، صيف 2005، ص9.

لقد تعثرت السوق العربية المشتركة تعثرا جعلها تكاد تكون عبارة عن حبر على ورق، لأسباب أهمها[1] :

1. إن قرار إنشاء السوق العربية نفسه لم يتضمن أية ترتيبات بخصوص الأجهزة الإدارية للسوق، وبذلك إعتبرت السوق تابعا لمجلس الوحدة الاقتصادية، وعليه لم يكن ليتحقق للسوق الكيان المستقل؛

2. إحتوت الاتفاقية الخاصة بإنشاء السوق على بنود تتيح إمكانية الحصول على استثناء بعض السلع من التعريفة الجمركية وعدم الالتزام بالقيود الكمية؛

3. لم تتمكن السوق العربية المشتركة من تحقيق التحرير الكامل للمنتجات سواء من حيث القيود الجمركية أو من حيث القيود النقدية أو الإدارية والكمية؛

4. قصور قرار السوق العربية المشتركة عن علاج السياسات المتبعة في بعض الدول نظام الحصص والرقابة على الصرف، بل أيضا عدم التنسيق بين سياسات الإنتاج وسياسات التبادل داخل دول السوق؛

5. ضعف الإرادة السياسة من جانب الدول الأطراف في السوق.

VIII. العمل الاقتصادي العربي المشترك في قمة عمان (سنة 1980):

يعتبر مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في مدينة عمان عام 1980، من أهم وأبرز مؤتمرات القمة العربية لأنه يمثل أول مؤتمر ركز اهتمامه على الجوانب الاقتصادية، وبذات ما يصل منها بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، وكذلك بسبب التوجهات التي برزت من خلاله والتي تضمنت التوصل إلى قرارات اقتصادية هامة تتمثل في ميثاق العمل الاقتصادي القومي، وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، عقد التنمية العربية المشتركة، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية[2].

IX . الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية (سنة 1980):

جاءت هذه الاتفاقية تتويجا للاتفاقيات التي سبقتها، وأصبحت منذ ذلك التاريخ الإطار القانوني الموحد لتنظيم العلاقات الاستثمارية بين الدول العربية؛ كما تعتبر هذه الاتفاقية خطوة متقدمة لتنظيم العلاقات الإستثمارية من حيث إطارها العام وتفصيلات أحكامها الخاصة بالضمانات والحوافز والتسهيلات وتسوية المنازعات؛ كما روعي في هذه الاتفاقية المعالجة الواقعية للعقبات الرئيسية التي تحد من تدفق رأس المال العربي داخل المنطقة العربية. ومن الترتيبات الأخرى اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي[3].

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص78.

[2] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص273.

[3] – محمد قويدري– محمد فرحي، **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، مرجع سابق الذكر، ص7.

X. اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (سنة 1981):

لم يكن الوصول إلى إبرام اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، إلا بعدما وصل مشروع السوق العربية المشتركة إلى مأزقه المعروف من شلل وتعثر، بالإضافة إلى العوامل أخرى[1]. حيث تم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية، وتهدف إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفقا لقوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية. ونصت الإتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف[2].

ثانيا: بعض نماذج التكامل الاقتصادي العربي:

سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى أهم التجمعات الإقليمية التي تمت على المستوى العربي المتمثلة في مجلس التعاون الخليجي وإتحاد المغرب العربي.

I. مجلس التعاون الخليجي:

1. نشأة ومسيرة المجلس:

بدأت بوارد إنشاء هذا المجلس سنة 1975 من خلال البيان المشترك بين دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة، بالدعوة إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية الدولتين، وتجتمع بصفة دورية على الأقل مرتين كل سنة. وفي سنة 1978 قامت الكويت بتحركات مكثفة بهدف توحيد الجهود لتحقيق الوحدة بين دول مجلس التعاون الست*[3].

بتاريخ 1981/05/25، تم الإعلان رسميا على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، في مؤتمر القمة الخليجية المنعقدة بأبو ظبي (الإمارات العربية)، ويعتبر هذا التاريخ بمثابة الدورة الأولى للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما يعتبر ثمرة لجهود اجتماعات وزراء خارجيتهم في كل من الرياض بتاريخ 1981/02/04، ومسقط بتاريخ 1981/01/06.

10-11نوفمبر1981، بالفعل تواصلت الجهود وتم عقد الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة الرياض من طرف ملوك ورؤساء الأعضاء[4].

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص79.

[2] – الجوزي جميلة، **الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**، مرجع سابق الذكر، ص320.

* – دول مجلس التعاون الست هي: دولة الإمارات العربية، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عُمان، دولة قطر، دولة الكويت.

[3] – عمورة جمال، عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو– متوسطية** ،رسالة دكتوراء غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير– جامعة الجزائر، الجزائر،2005–2006، ص283.

[4] – *http://www.gcc-sg.org* 22-12-2008

2. أهداف التكامل الاقتصادي الخليجي[1]:

أنشأ مجلس التعاون الخليجي، بغرض الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ). تحقيق التكامل، التنسيق، الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا للوحدة.

ب). وضع أنظمة متماثلة في مختلف المجالات: الاقتصادية، المالية، التعليمية، الثقافية، الاجتماعية، الصحة، الإعلامية، السياحية، التشريعية، الإدارية، شؤون الجمارك المواصلات.

جـ). دفع عجلة التقدم العلمي والفني في مجالات الصناعة، التعدين، الزراعة، الثروة المائية، الثروة الحيوانية، بما في ذلك إنشاء مراكز بحوث علمية.

د). إقامة المشروعات المشتركة كمدخل أساسي للتعاون بين الدول الأعضاء.

3. أسباب ودوافع التكامل الاقتصادي الخليجي[2]:

هناك عدة أسباب دعت الدول للجوء إلى التكامل الاقتصادي أهمها:

أ). توافر رأس المال في معظم الدول الأعضاء.

ب). تشابه الأنظمة الاقتصادية للدول الأعضاء، كتشجيع مبادرات القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية.

جـ). تتميز دول المجلس بامتدادها على أرض منبسطة، كما تطل على سواحل بحرية، مما يسهل عملية الاتصال.

د). تتميز دول المجلس بضيق السوق المحلي لكل منها، لهذا يعتبر ضم هذه الأسواق وجعلها سوق واحدة مفتوحة أمام منتجات دول المجلس حتمية لا مفر منها.

ه). إعتماد دول المجلس في حياتها اليومية على الاستيراد المطلق.

و). تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من مشكلة العمالة الأجنبية نتيجة للنقص الحاد في العمالة المحلية.

ي). بروز عصر التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مما يحتم قيام تكتل اقتصادي خليجي قوي.

4. أهم انجازات المجلس[3]: هناك العديد من الانجازات أهمها:

أ). تشجيع التبادل التجاري ضمن مرحلتين:

➢إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس اعتبارا من مارس 1983، الأمر الذي أدى إلى حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس دون رسوم جمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية.

➢إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس اعتباراً من الأول من جانفي 2003، والذي يقضي بتوحيد التعريفة الجمركية وحرية انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية.

---

[1] – *http://www.gcc-sg.org* 22-12-2008

[2] – وصاف سعيدي، مجلس التعاون الخليجي:دراسة تقييمية لمسار التكامل الاقتصادي، **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص.ص 1-2.

[3] – h*ttp://www.gcc-sg.org* 25-12-2008

ب). إقامة الإتحاد النقدي، حيث تبني برنامج زمني محدد لتحقيق الاتحاد النقدي والوصول إلى العملة الموحدة في عام 2010 ، وفق جدول زمني أقرته قمة مسقط (ديسمبر 2001).

جـــ). بناء المؤسسات الخليجية المشتركة بغية تأكيد التعاون الفني والاقتصادي بين دول المجلس وخفض النفقات كمؤسسة الخليج للاستثمار.

د). توحيد القوانين والأنظمة والإجـــراءات في المجالات الاقتصادية ، حيث أقرّ المجلس الأعلى نحو أربعين قانوناً موحداً ، بعضها ملزم ومعظمها استرشادي.

II. إتحاد المغرب العربي:

1. نشأة ومسيرة الاتحاد:

ترجع الفكرة الأولى لإنشاء إتحاد المغرب العربي إلى المؤتمر المغاربي الذي انعقد بجمهورية مـــصر العربيـــة بالقاهرة في فيفري سنة 1947، هذا وإن كانت الفكرة اللبنة قد تبلورت في المؤتمر الأول للأحزاب المغاربية الذي انعقد في مدينة طنجة من 28 إلى 30 أفريل من سنة 1957، والذي ضمّ ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، حيث عبّرت هذه الخطوة آنذاك عن بعد ودقـــة النضرة المغاربية الإستراتيجية لواقع ومستقبل التحولات الإقليمية والعالمية اقتصاديا[1]. وتوالت بعـــد ذلـــك عـــدة إجتماعات بدءا بمؤتمر طنجة سنة1958، إجتماع تونس 1964، إجتماع طرابلس عام1965، إجتماع الجزائر سنة1966، إجتماع الرباط عام 1970[2]، ثم بيان تجربة الوحدوي بين ليبيا وتونس ســـنة 1974، ومعاهـــدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983[3].

وفي تاريخ 12 جوان 1988، حدث أول لقاء بين الزعماء الدول المغاربية الخمس وهي: الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب وموريتانيا، في زرالدة بالجزائر، وهذا بهدف الاتفاق على مشروع مراكش، والذي عرف فيما بعد بإتفاقية مراكش، والتي تم التوقيع عليها في 17 فيفري 1989، وقد أنشئ بموجب هذه الاتفاقية اتحـــادا يجمـــع البلدان الخمس المذكورة آنفا، تحت إسم " **اتحاد المغرب العربي الكبير**".

في 23 جويلية 1990 بـــ زرالدة الجزائرية، التقى قادة الدول الخمسة في قمة خرجت بتبني إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي، وصار هدف الاتحاد المغـــاربي تـــشكيل وحـــدة اقتصادية بين البلدان الأعضاء[4]، حيث أوصى مجلس الرئاسة بالشروع في تحقيق الأهداف المسطرة إبتداءا من ســـنة 1992، وفقا للمراحل الأربعة التالية[5]:

---

[1] – بوكساني رشيد– دبيش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحـــسين وتفعيـــل الـــشراكة العربية الأوروبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004،ص.ص6-7.

[2] – بوباية ذهبية ريمة، **معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تحقيقه**، مرجع سابق الذكر، ص144.

[3] – بوكساني رشيد– دبيش أحمد، **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، مرجع سابق الذكر، ص7.

[4]– *http://www.maghrebarabe.org* 28-12-2008

[5]- *Fathallah Oulallou,* ***Après Barcelone: Le Maghreb est nécessaire****, édition l'harmattan, London, 1996, Page 144.*

أ). إقامة منطقة تجارة حرة سنة 1992؛

ب). إقامة اتحاد جمركي سنة 1995؛

جـــ). إنشاء سوق مشتركة مغاربية سنة 2001؛

د). الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي كآخر مرحلة يبلغها اتحاد المغرب العربي.

في 1991/03/10 توقيع معاهدة بين بلدان المغرب العربي تتعلق بالأوجه التجارية والتعريفية. كذلك من دورات الإتحاد المنعقدة يجدر ذكر كل من دورة ليبيا سنة 1991، ودورة نوا كشط سنة 1992[1].

كان هذا في ما يخص الاتفاقات الجماعية أما في يخص الاتفاقات الثنائية فنجد الاتفاق الذي وقـــع بـــين المغرب والجزائر في 1989/03/14 وهو إتفاقا تجاريا وتعريفيا بعنوان المنتجات المحلية المتبادلة بين البلدين، ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 1990/02/06، الناص على إعفاء مجمل المنتجات المتبادلة من حقـــوق الجمـــارك والرسوم المماثلة؛ كذلك الاتفاقية المبرمة بين تونس والمغرب والتي دخلت حيـــز التنفيـــذ في 1999/03/16، الناصة على إنشاء منطقة تبادل حر بين الطرفين خلال فترة الممتد إلى غاية 2007/12/31[2].

2. أهداف الاتحاد[3]: تتلخص أهداف إتحاد المغرب العربي في النقاط التالية:

أ). توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبها بعضهم ببعض؛

ب). تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها؛

جـــ). المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف؛

د). إنتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية؛

ه). العمل تدريجيا لتحقيق حرية التنقل للأشخاص، الخدمات، البضائع ورؤوس الأموال فيما بينها.

3. أهم انجازات الاتحاد:

أ). قام إتحاد المغرب العربي منذ تأسيسه، بإبرام 37 معاهدة واتفاقية، كان أولها في 23 جويلية 1990، وآخرها في 24 أفريل 1994[4]، دخلت منها حيز التنفيذ 06 اتفاقات تمثلت في: اتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية، اتفاقية الحجز الزراعي، اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار، اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي، إتفاقية النقل الـــبري للمسافرين والبضائع والعبور، وإتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للتجارة والاستثمار[5].

---

[1] – *http://www.maghrebarabe.org* 28-12-2008

[2] – محمد عباس محرزي، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلـــوم الاقتـــصادية و علـــوم التـــسيير- جامعـــة الجزائـــر، الجزائر،2001-2005، ص.ص48-49.

[3] – *http://www.maghrebarabe.org* 28-12-2008

[4] – الطاهر هارون- عز الدين بن تركي، **مبررات اتحاد المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد6، جوان2002، ص65.

[5] – موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج، **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبيـــة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004،ص.ص8-9.

ب). في ما يلي أهم المشروعات التي تم التفاوض حولها اتحاد المغرب العربي[1]:

- مشروع إنشاء الشركة المغاربية للطيران المدني؛
- توحيد المقاييس الصناعية بين المؤسسات المغاربية؛
- مشروع القطار المغاربي، وقد تقرر إنشاء خط مغاربي للقطار السريع، لكنه سرعان ما توقف.

جـــ). في مجال المحروقات، فقد اقتصر التعاون المغربي على اتفاقات ثنائية الأطراف من بينها[2]:

- إتفاقية بين الجزائر وتونس لإستغلال حقول "بورمة"، كذلك أنبوب الغاز الجزائري الايطـــالي عـــبر تونس، والذي بدأ تشغيله عام 1983 بطاقة إنتاجية قدرها 12 مليار متر مكعب سنويا؛
- مشروع انجاز شركة مختلطة جزائرية- مغربية لاستغلال منجم غاز جبيلات الغني بمادة الحديد؛
- إتفاق حكومي بين الجزائر وليبيا عام 1987، نتج عنه خلق 03 شركات: (الشركة الجزائرية الليبية لاستغلال وإنتاج البترول، الشركة الجزائرية الليبية للجيوفيزياء، الشركة الجزائرية الليبية للصناعات البتروكيماوية).

د). وفي ما يتعلق بميدان الزراعة، فقد كانت النتائج هزيلة جدا، إذ اقتصرت محاولات التكامل في هذا المجال على ثلاث منتجات: (الحلفاء، التبغ، الحمضيات)[3].

4. أهم أسباب تعثر الاتحاد:

أ). قضية الصحراء الغربية وإنعكاسها على العلاقات المغربية الجزائرية والعمل المغاربي المشترك، بالإضافة الى قرار تجميد مؤسسات وهياكل الاتحاد سنة 1995، على إثر الخلاف الذي تفاقم بين المغرب والجزائر في صـــيف 1994[4].

ب). ضعف الهيكل الاقتصادي لدول الإتحاد وتماثله، مما يصعب من تحقيق مشروع تكامل حقيقي بـــسبب إعتماد اقتصاديات دول الإتحاد على المواد الأولية، وهو ما يجعلها تحت رحمة تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية[5].

لقد ظل إتحاد المغرب العربي منذ نشأته إلى يومنا هذا، ولعدة متعثرا، حيث عرف إنسدادا كبيرا، مما يدعو بنا القول بأن دور إتحاد المغرب العربي سيبقى غير فعال مادام أعضاؤه لم يبرهنوا جدية نواياهم وأفعلهم من أجل تحويله من مجرد مسار للتعاون إلى مخبر حقيقي للتكامل الجهوي[6].

---

[1] – بوباية ذهبية ريمة، **معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تحقيقه**، مرجع سابق الذكر، ص152.

[2] – عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، ديسمبر 1996، ص.ص346-347.

[3] – خوني رابح- حساني رقية، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي، **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كـــأداة لتحـــسين وتفعيـــل الشراكة العربية الأوروبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004،ص10.

[4] – الطاهر هارون- عز الدين بن تركي، **مبررات اتحاد المغرب العربي**، مرجع سابق الذكر، ص65.

[5] – بوكساني رشيد- دبيش أحمد، **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، مرجع سابق الذكر، ص16.

[6] – *Rahem Samir, Et si les pays du Maghreb arabe décident de promouvoir l'UMA : Entre espoir et réalité ?,* ***Seminaire Nationale sur : Le développement industriel Dans les pays arabes de la mondialisation*** *, Institut d'économie Et la science de la gestion , Université telidji amar –laghouat ,le 17-19 Avril 2007, Page 01.*

III. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1. نشأة المنطقة[1]:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحيـــاء جهود التكامل الاقتصادي المتعثرة، وتستهدف أساسا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى.

تم التوقيع على اتفاقية تأسيس المنطقة في القمة العربية المنعقدة بالقاهر (21- 23 جوان 1996)، حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول الإثني عشر أعضاء الجامعة العربية آنذاك، ودخلت الاتفاقية حيـــز التنفيذ في أول جانفي 1998، على أن تلغى جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعـــضاء في2007. لكـــن في سبتمبر 2001، أقر تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية لإقامة هذه المنطقة لتنتهي في أول جانفي2005.

2. شروط الانضمام إلى المنطقة[2]: يشترط الانضمام إلى منطقة التجارة استيفاء شرطين أساسيين:

أ). المصادقة على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ب). الموافقة على البرنامج التنفيذي، وهذا من خلال إيداع الدولة المعنية التوجيهات الكتابية الـــصادرة مـــن السلطة المختصة إلى إدارات الجمارك لتطبيق التدريجي للرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي.

3. أهداف منطقة التجارة الحرة العربية[3]: تتمثل أهداف إقامة هذه المنطقة في:

أ). تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية، وكذلك مع العالم الخارجي.

ب). الحفاظ على المصالح وتعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية.

جـــ). الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية

د). وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية الدولية.

4. أهم انجازات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[4]:

أ). تعريض الإنتاج الوطني لمناخ من المنافسة، وهذا من شأنه أن يكسبه طابع الجودة والنوعيـــة، والقـــدرة على منافسة الإنتاج الأجنبي، إضافة إلى ذلك توسيع حجم السوق لتسهيل عملية التسويق.

ب). قدر التخفيض على الرسوم والضرائب بـــ 50 % عام 2002 من تلك الـــتي كانـــت مطبقـــة في 1997/12/31، كما بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في نهاية 2002، ستة عشرة دولة عربية.

---

[1] – كمال رزيق– فضيلي عبد الحليم، أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى– حلم أو واقع، **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحـــسين وتفعيـــل الشراكة العربية الأوروبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص.ص1-2.

[2] – كماسي محمد الأمين– شعبوني محمود فوزي ، المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل، **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتـــصادي العـــربي كـــأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص8.

[3] – كمال رزيق، **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، مرجع سابق الذكر، ص2.

[4] – بوباية ذهبية ريمة، **معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تحقيقه**، مرجع سابق الذكر، ص.ص193-194.

المطلب الثاني: المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي:

إن المداخل التي اتفقت عليها الأقطار العربية لتحقيق مفهوم التجمع الاقتصادي العربي قد تعددت وتطورت، وأخذ يظهر في كل مرحلة مدخل أو مداخل جديدة لم تكن مطبقة من قبل بين البلدان العربية، وعلى الرغم من الظهور والتطبيق للمداخل الجديدة، إلا أن ذلك لم يكن يعني التخلي عن المداخل السابقة.

وبصفة عامة يمكن تقسيم المداخل التي اتبعها البلدان العربية لتحقيق تجمعها الاقتصادي إلى:

أولا: مدخل تحرير التجارة أو المدخل التبادلي للتكامل:

حسب هذا المدخل إن تنمية التجارة، وتقوية المبادلات بين الأقطار العربية تؤديان إلى تحقيق الهدف المقصود من التجمع الاقتصادي العربي وهو هدف التكامل الاقتصادي بين هذه الأقطار، ولكي تنمو التجارة على النحو المنشود بين هذه الأقطار يجب أن تزال القيود المفروضة عليها والتي تعرقل حرية انسيابها، أيا كان شكل هذه القيود وصورها، وسواء أكانت قيود جمركية، أم قيود كمية، أم قيود الرقابة على الصرف الأجنبي وعلى تسديد المدفوعات[1]، بالتالي فإن تحرير التجارة العربية البينية يعد عنصرا ضروريا، ولكن غير كاف لوحده للتكامل الاقتصادي العربي.

كان هذا بالنسبة للجانب النظري، أما بالنسبة للواقع فيبين أن التجارة البينية العربية لا تشكل إلا جزءا يسيرا جدا من إجمالي تجارتها الخارجية، كذلك لم تتطور في الاتجاه الصحيح بل على العكس عرفت تراجعا في العشرية الأخيرة، وهذا التراجع والضعف التجارة البينية العربية يمكن أن يعزى إلى:

- الطبيعة النفطية للصادرات العربية؛
- تقارب مستوى تنميتها وضعف إنتاجها الصناعي وعدم تنافسيته؛
- جمود جهازها الإنتاجي جعل وارداتها متشابهة، ومصدرها العالم الخارجي؛
- كثرة السلع الصناعية والزراعية غير المعنية بتحرير التجارة البينية العربية؛
- وجود اتفاقيات للتبادل التجاري الحر التي أبرمتها بعض الدول العربية مع دول أو تكتلات إقليمية أخرى؛
- وجود حواجز غير جمركية، تتمثل في الحواجز الإدارية والكمية والمالية؛
- عدم وجود آلية لتعويض المنتجين المتضررين من عملية تحرير التجارة[2].

يعتبر مدخل تحرير التجارة من أول المداخل التي اتبعتها البلدان العربية لتحقيق التجمع الاقتصادي فيما بينها، كذلك تعد من المداخل التي تحظى بالاهتمام كبير في جهود التكامل الاقتصادي العربي.

---

[1] – محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، 1986، ص336.

[2] – عبد الحميد زعباط،، **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، مرجع سابق الذكر، ص.ص 4-5.

وفي الواقع أن إتباع الأقطار العربية لهذا المداخل على المستوى الجماعي في بداية الخمسينيات، جاء تحت تأثير عاملين اثنين:

أ). فمن ناحية، كان ذلك استمرارا لفلسفة الاتفاقات التجارية نفسها التي كانت تعقدها هذه البلدان في ما بينها في الفترة ما بين الحربين (الأولى والثانية).

ب). ومن ناحية ثانية، فقد تأثرت البلدان العربية، في إتباعها لهذا المدخل، بالفكر النظري الذي كان سائدا في العالم الغربي بخصوص موضوع التكامل الاقتصادي في فترة الخمسينيات[1].

أخذت البلدان العربية بهذا المدخل التبادلي للتكامل على المستوى الجماعي بمقتضى اتفاقات وقرارات أبرمت وصدرت على فترات متباعدة نذكر منها[2] :

- إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت 1953.
- قرار السوق العربية المشتركة 1964.
- إتفاقية تسيير التبادل التجاري بين الدول العربية 1981.
- إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 1998.

وعموما فإن المدخل التبادلي المعتمد لم يؤت أكله ولا يمكنه أن يشكل بمفرده أداة فعالة للتكامل الاقتصادي العربي، فإقامة منطق تجارة حرة عربية ضروري ولكنه غير كاف ولا يمكن أن يمهد السبيل للوصول إلى الهدف الأكثر أهمية وهو الوحدة الاقتصادية العربية[3].

ثانيا: مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيله:

ويكون ذلك عن طريق إزالة القيود على رؤوس الأموال بين البلاد العربية، وعن طريق تهيئة المناخ الملائم الذي يؤدي إلى مساهمة الأموال التابعة لبعض البلدان العربية في تمويل الاستثمارات في بلدان عربية أخرى، كما يستند هذا المدخل إلى أن قابلية وحرية انتقال عناصر الإنتاج (بما فيها عناصر رأس المال) بين مجموعة الأقطار تؤدي إلى توزيع هذه العناصر وتوطينها بين هذه الأقطار بما يحقق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الاقتصادية[4] .

على إعتبار أن عنصر رأس المال يعد أحد المحاور اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فلقد تبلور هذا الاهتمام في تعدد الاتفاقيات الخاصة بتنظيم انتقال رؤوس الأموال فنجد:

- إتفاقية انتقال رؤوس الأموال العربية لعام 1953 المعدلة عام 1956.
- إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية عام 1957[5].

---

[1] – محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**،ج01، مرجع سابق الذكر، ص417.

[2] – المرجع السابق، ص337.

[3] – عبد الحميد زعباط،، **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، مرجع سابق الذكر، ص6.

[4] – محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**، ج 01، مرجع سابق الذكر، ص338.

[5] – محمد قويدري- محمد فرحي، **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، مرجع سابق الذكر، ص7.

- إتفاقية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي1968[1].
- إتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية و انتقالها بين البلدان العربية عام 1970[2].
- إتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار1974[3].
- إتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية عام 1980.
- إتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية 2000[4].

وعند الاطلاع على الإتفاقات، نجد أنها بدأت بسيطة، تقتصر على مجرد تقرير مبدأ عدم عرقلة الحكومات العربية لإنتقال رؤوس الأموال بين البلاد العربية، ثم تطورات بحيث أصبحت تتجه، أكثر فأكثر، نحو الاتفاق على جوانب وتفصيلات عديدة تسهم في إيجاد الجو الملائم لتشجيع هذا الانتقال وخلقه[5].

ثالثا: مدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي:

وإذا كان تشجيع انتقال رؤوس الأموال البلاد العربية يمثل صورة من صور تشجيع انتقال أحد عناصر الإنتاج بين هذه البلاد، فإننا لا نجد اتفاقات مماثلة على المستوى الجماعي لتشجيع إنتقال عنصر العمل في ما بينها، فما زال انتقال العمال بين الأقطار العربية يخضع للقوانين الداخلية للأقطار المرسلة وللأقطار المستقبلة لهم، أو لبعض الاتفاقات الثنائية محدودة بين عدد من البلدان العربية[6].

إن إنتقال العمالة العربية البينية يعد مؤشرًا ايجابيا آخرًا على التكامل العربي الاقتصادي رغم انخفاض معدلاته في السنوات القليلة الماضية عما كان عليه؛ فغني عن القول أن أسواق العمل في دول الخليج العربي ما زالت توفر الآلاف من فرص العمل، الأمر الذي أسهم بشكل إيجابي في تقليص حالات البطالة والفقر في الدول العربية ذات العمالة الفائضة، وفي المقابل أسهمت العمالة العربية بشكل ايجابي في جميع جوانب العملية التنموية في الدول المستقبلة لهذه العمالة[7].

ومن هنا، يمكن القول إن هناك مدخلا فرض نفسه بصورة تلقائية على عملية التجمع الاقتصادي العربي وما يرتبط بها من انعكاسات تكاملية على اقتصاديات البلدان العربية، وهو مدخل تنقل القوى العاملة العربية داخل الوطن العربي، وكونه قد فرض نفسه على نحو تلقائي هذا لا يعني أن يستبعد من مداخل التجمع الاقتصادي العربي[8].

---

[1] – *http:// www.arabfund.org* 28-12-2008

[2] – محمد قويدري– محمد فرحي، **الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، مرجع سابق الذكر، ص7.

[3] – *http:// www.iaigc.net* 28-12-2008

[4] – بجاوية سهام، **الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق الذكر، ص96.

[5] – محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**، ج 01، مرجع سابق الذكر، ص473.

[6] – المرجع السابق، ص.ص 340-341.

[7] – أحمد فراس العوران، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموحات، **الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ثليجي عمار، الاغواط، 17-19 افريل 2007، ص18.

[8] – محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**، ج 01، مرجع سابق الذكر، ص341.

رابعا: المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي*:

ترجع فكرة أهمية إقامة المشروعات العربية المشتركة إلى أوائل الخمسينيات حيث جرت بعض المناقشات بين الاقتصاديين والسياسيين العرب حول أهمية ومنافع هذه المشروعات لدعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، كذلك خلص المؤتمر الثاني لإتحاد الاقتصاديين العرب والذي انعقد في مدينة بغداد خلال الفترة 8-13 مارس 1969، إلى أن المهمة الاقتصادية الأساسية أمام البلدان العربية هي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة، وهذا يستوجب أساسا إقامة مشروعات عربية مشتركة كأداة أساسية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، ومن ناحية أخرى أكدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على أهمية المشروعات العربية المشتركة بالنسبة لحركة التكامل الاقتصادي العربية[1].

على الرغم من أن صيغة المشروعات العربية المشتركة قد ورد النص عليها في بعض الاتفاقات العربية الجماعية، إلا أن الأخذ بهذه المشروعات كمدخل للتكامل الاقتصادي لم يأت استنادا لالتزام بهذه الإتفاقات، بقدر ما أتى لحدوث تطورات في الوطن العربي أدت إلى توافر رؤوس الأموال لدى مجموعة من البلدان العربية (البلدان النفطية) التي أصبح من الضروري أن تبحث عن صور ومجالات متعددة ومختلفة للاستثمار والتوظيف[2].

كذلك إن المشروع العربي المشترك يمكن النظر إليه على أنه أفضل السبل المتاحة لتنفيذ المشروعات الضخمة التي تعجز موارد قطر عربي بمفرده عن تمويلها، وبالتالي فالمشروع العربي المشترك جاء كحل أمثل لمشكلات الأعضاء المتكاملة[3].

لقد أثبتت التجربة أن المشروعات العربية المشتركة هي من أكثر الوسائل إستجابة وتلاؤما مع ظروف الأقطار العربية في تنمية قاعدتها الإنتاجية، كما أنها أداة تتكامل أهميتها مع عملية تحرير التبادل التجاري حيث تتضافر كلا الصيغتين في خلق الأسس الموضوعية لتحقيق التنسيق والتكامل، وتبعا لذلك اتجهت الأقطار العربية إلى التركيز على مدخل المشروعات كصيغة لتنمية القاعدة الإنتاجية العربية وتوسيع الأسواق القطرية أمام منتجات هذه المشروعات[4].

---

* – ضمن الفصل الثالث سوف نتعرض بالتفصيل للمشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.

[1] – محمود عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، أوت 1982، ص124.

[2] – محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**، ج 01، مرجع سابق الذكر، ص.ص342-343.

[3] – محمود عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**، مرجع سابق الذكر، ص125.

[4] – حسن صادق حسن عبد الله، دور المشروعات العربية الصناعية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي، **المؤتمر الدولي حول: التجارة العربي البينية والتكامل الاقتصادي**، الجامعة الأردنية– عمان– المملكة الأردنية الهاشمية، 20-22سبتمبر 2004، ص416.

خلاصة الفصل الأول:

يعد التكامل الاقتصادي عملية تدريجية مستمرة ومتواصلة، تهدف إلى الانتقال من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون والاتحاد فيما بين الدول، إذ يقوم على علاقات تبادلية بين مجموعة من الدول، حيث تتراوح درجة هذه العلاقات التبادلية من أبسط درجات التعاون والتنسيق؛ مرورا بالعلاقات الاتحادية، لتصل إلى أقصى درجات التكامل الاقتصادي والمتمثلة في بناء الاندماج الاقتصادي التام.

يقوم التكامل الاقتصادي وفقا لشروط، ومقومات، ودوافع معينة تعزز كيانه وتؤكد وجوده، كما يقوم التكامل الاقتصادي على عدة نظريات، حيث لا يمكن وضع نظرية موحدة تفسر قيامه، والتي يمكن اعتبارها المرجع الذي يتم الاعتماد عليه في فهم عملة التكامل، ولكون التكامل الاقتصادي عملية اقتصادية تتأثر بعدة شروط ومقومات وتأثر في الدول المتكاملة من عدة جوانب، فانه ينتج عن هذه الأخيرة عدة آثار.

ومن خلال إستعراضنا للتحديات التي تواجه مسيرة العمل العربي المشترك، نجد أن واقع التعاون الاقتصادي العربي يتصف بالضعف، وتحديات القرن الحادي والعشرين تقتضي التفعيل المشترك ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية من خلال تكتل اقتصادي عربي حقيقي مدعوم بإرادة سياسية صادقة ومخلصة، وخاصة أن الدول العربية تمتلك مقومات إقامة التكامل الاقتصادي العربي.

تمهيد :

لعل من الضروري حال البحث في المشروعات العربية المشتركة وآفاقها المستقبلية، أن يتم تسليط الضوء على مؤشرات أداء الاقتصاد العربي، في محاولة التعرف على الواقع الاقتصادي الذي وصل إليه في المرحلة الحالية، وهو ما يحمل دلالات ذات أبعاد كثيرة، ويصبح من المفيد بل ومن الضروري إلقاء نظرة إجمالية على الاقتصاد العربي من جوانب متعددة،كالسكان، وهيكل العمالة، ومستوى البطالة، والناتج المحلي الإجمالي العربي وهيكله، والاستثمار كنسبة من هذا الناتج، وأوضاع القطاعات الرئيسية سواء القطاع الزراعي، أو القطاع الصناعي، أو القطاع النفطي، أو قطاع التجارة الخارجية.

إضافة إلى ما سبق، سنحاول التطرق إلى الصناعة العربية المشتركة وغيرها من الجوانب والمؤشرات التي تكشف عن مدى توافر مقومات التكامل الاقتصادي العربي والإمكانيات الاقتصادية العربية في مجموعها والتي تبرز أهمية العمل من خلال المشروعات العربية المشتركة، أي في شكل تكتل اقتصادي عربي بدلا من العمل الفردي في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد لا يعترف إلا بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أصبحت أهم خصائصه.

وفي ضوء ذلك يمكن إلقاء عرض لمجموعة قراءات نعطي من خلالها فكرة عامة عن اقتصاديات الوطن العربي سواء من حيث الإمكانيات والموارد المتاحة ومدى استغلالها، أو من حيث خصائص ومؤشرات متعلقة بالاقتصاد العربي.

المبحث الأول: السيمات العامة لاقتصاديات الوطن العربي

نحاول من خلال هذا المبحث، ضمن محوره الأول، التطرق إلى الإمكانيات البشرية والمادية التي يتوفر عليها الوطن العربي، أما المحور الثاني، فسوف نشير إلى أهم المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: الإمكانيات والموارد المتاحة في الوطن العربي

أولا: الموارد البشرية في الوطن العربي:

I. السكان والعمالة :

قدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2007 بحوالي 326 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 7.6 مليون نسمة عما كان عليه في عام 2006، ويشكل النمو السكاني العالي عبئاً على اقتصاديات معظم الدول العربية ومعوقاً لجهودها الإنمائية، ومساهماً في زيادة معدلات البطالة والفقر[1]. ويتفاوت حجم السكان بشكل كبير فيما بين الدول العربية، حيث نجد عدد سكان مصر وحدها نحو 23 % من مجموع سكان الوطن العربي، وأكبر دولة تليها في عدد السكان هي السودان حيث يبلغ سكانها نصف عدد سكان مصر، كما يقترب عدد سكان السعودية من نحو نصف عدد سكان شبه جزيرة العربية، أما إذا نظرنا إلى جناحي الوطن العربي سكانيا، فسوف نجد الجناح الإفريقي يتفوق على الجناح الأسيوي، إذ يسكن الجناح الإفريقي ما يزيد على ثلثي السكان ويستأثر بنحو 65 % من المساحة، بينما لا يسكن الجناح الأسيوي إلا نحو الثلث الباقي (35 %)[2].

وعلى العموم، فإن معظم سكان الوطن العربي يتواجدون في ثمان دول هي: مصر، السودان، المغرب، الجزائر، العراق، السعودية، اليمن، سوريا؛ أما بقية الدول العربية التي يزيد عددها عن العشرة دول لا يزيد عدد سكانها عن 10 % من إجمالي سكان الوطن العربي[3].

وفي ما يلي نعرض جدول نبين فيه عدد السكان، ونسبتهم إلى العالم:

جدول رقم (1.2): عدد السكان في الوطن العربي، ونسبتهم إلى العالم خلال الفترة (2003 – 2007)

السنوات	عدد سكان الوطن العربي (مليون نسمة)	نسبة السكان الى العالم (%)
2003	300	4.6
2004	306.4	4.7
2005	309.9	4.8
2006	318.3	4.8
2007	326.1	4.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات ***http:// www.afm.org.ae***

[1] – **صندوق النقد العربي**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008. ص32.

[2] – محمد عبد الغني سعودي، **الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، مصر، 2006، ص85.

[3] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص19-20.

إن معدل نمو السكان يرتبط بشكل مباشر بحجم السكان، ذلك لأن إرتفاع معدلات النمـــو الـــسكاني يؤدي إلى ارتفاع حجم السكان خلال فترات زمنية، ويمكن قياسه بالصيغة التالية[1] :

معدل النمو السكاني = معدل الولادات – معدل الوفيات

تختلف الدول العربية في معدلات نمو سكانها، حيث تعتبر معدلات النمو السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي (فيما عدا الإمارات)، واليمن الأعلى مقارنة بالدول العربية الأخرى بسبب النمو السريع للعمالة الوافدة، وتحسن الرعاية الصحية.كما أن ارتفاع معدل الخصوبة في كل من اليمن، وجيبوتي، والعراق، وموريتانيا يشكل أحد أسباب زيادة معدل النمو السكاني فيها، بينما يلاحظ الانخفاض الشديد في معدلات نمو السكان في لبنـــان وتونس والجزائر، والذي بلغ نحو واحد في المائة، وهذا راجع إلى انخفاض معدلات الخصوبة[2].

أما بالنسبة لعدد القوى العاملة، ومعدل البطالة العربية، سوف نعرض الجدول التالي:

جدول رقم (2.2): القوى العمالة، والبطالة في الوطن العربي خلال الفترة (2003 – 2006)

السنوات	العمالة العربية (مليون عامل)	معدل البطالة (%)
2003	110.0	15
2004	111.7	15
2005	118.9	15
2006	122.3	14

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات ***http:// www.afm.org.ae***

قدر إجمالي عدد القوى العاملة بحوالي 122 مليون عامل، والذي يمثل حوالي 38 % فقط من إجمـــالي سكان الوطن العربي في عام 2006، وما نلاحظه هو انخفاض حجم العمالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية في العالم على الرغم من معدل نموها المرتفع و المتواصل، ويعزى السبب إلى ارتفاع عدد السكان، وبقاء الشباب في النظام التعليمي لمدد أطول، كذلك ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل، إضافة إلى تذبذب معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع قدرة القطاع العام والخاص على توفير فرص عمل كافية[3].

وبتحليل التوزيع النسبي للقوى العاملة على النشاطات والقطاعات الاقتصادية، يتضح مدى التفاوت الحاد في هذا التوزيع، والذي ينجم عنه انخفاض درجة إسهامها في توليد الناتج والدخل بسبب إرتباط معظمها بالعمـــل في القطاعات ذات إنتاجية منخفضة (الزراعة، الخدمات) وضعف إرتباطها بالقطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة نسبيا (الصناعة التحويلية) [4].

[1] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص21.
[2] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص29.
[3] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص.ص 38–40.
[4] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص39.

ومن ناحية أخرى قدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية بنحو 14 % من إجمالي القوى العاملة العربية، وهو الأعلى بين مناطق وأقاليم العالم الأخرى. حيث تتباين معدلات البطالة فيما بين الدول العربية بشكل واضح من دولة لأخرى، فنجد أعلى معدلاتها في الدول الأقل دخلا مثل موريتانيا، والسودان، واليمن، وفي الدول التي تشهد حالة من عدم الاستقرار، مثل العراق وفلسطين والصومال؛ وسجلت أدنى معدلاتها في دول مجلس التعاون الخليجي[1].

II. التعليم والصحة :

إن التعرف على التعليم في الدول العربية، وما يرتبط به يمكن أن يؤشر من خلال نسبة الأمية:

جدول رقم (3.2): المتوسط العام لمعدل الأمية للدول العربية.

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)	الفئة العمرية (15– 24 سنة)
2001	39.2	23.3
2004	30.1	14.7
2005	29.7	14.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات ***http:// www.afm.org.ae***

تعتبر ظاهرة الأمية من الآفات الأساسية التي تتغلغل في جسم المجتمعات العربية، وهي إحدى المؤشرات الأساسية لتخلفها، حيث وصل معدل الأمية في عدد من الدول العربية إلى مستويات مرتفعة، فبلغ في عام 2005 حوالي 57 % في موريتانيا، 59 % في العراق، 47 % في المغرب. ومن خلال بيانات الجدول رقم (3.2)، تبين أن هناك تراجع في المعدل العربي للأمية، مما يشير إلى نجاح بعض الدول العربية في خفض نسبة الأمية عن طريق إسهامات برامج محو الأمية وخطط التوسع في نشر التعليم، ومن أبرز الإنجازات العربية، أن نسبة الأمية بين السكان البالغين قد وصلت إلى دون 10 % العديد من البلدان العربية[2].

أما مؤشر الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام الإجمالي، فقد تراوح أدائه من دولة عربية لأخرى، فإرتفعت النسبة في دول، وعرفت الانخفاض في دول أخرى، وجاءت كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (4.2): معدل الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الإجمالي في الفترة (1995– 2005).

	تونس	السعودية	جيبوتي	المغرب	الجزائر	سوريا	السودان	الصومال
النسبة (%)	*28.7	27.6	27.3	27.2	24.0	9	8	2

ملاحظة: تمثل العلامة (*) البيانات لعام 2007.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص287. ***http:// www.afm.org.ae***

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008. ص40.

[2] – المرجع السابق، ص.ص34-35.

أما بالنسبة للصحة فيوضح أداء مؤشر الرعاية والخدمات الصحية التي قدمت للسكان في الدول العربية خلال العشر السنوات الأخيرة، أن أربع دول قد وفرت رعاية صحية لجميع سكانها وهي: قطر، والكويت، والإمارات، والبحرين، وتجاوزت نسبة السكان الذين قدمت لهم الخدمات الصحية 90 % في عشرة دول وهي مرتبة حسب ارتفاع النسبة مصر، والجزائر، والسعودية، والأردن، وعمان، وليبيا، ولبنان، وتونس، والعراق، وسورية. وانخفضت النسبة في أربع دول هي: المغرب، والسودان، وموريتانيا، واليمن، حيث تراوحت ما بين 50% في اليمن و 70 % في المغرب[1].

ومن المؤشرات كذلك الدالة على مدى كفاءة الرعاية الصحية مدى توفر الأطباء، حيث يزيد عدد الأطباء عن 200 طبيبا لكل 100 ألف نسمة في ستة دول تأتي في الترتيب حسب ارتفاع المؤشر، وهي: لبنان، ومصر، وقطر، والبحرين، والأردن، والإمارات[2]، حيث وصل عدد الأطباء في لبنان 291 طبيبا لكل 100 ألف نسمة[3]. ويتراوح عدد الأطباء بين (100- 200) طبيب لكل 100 ألف نسمة في الكويت، وعمان، وفلسطين، وسورية، والسعودية، وليبيا، والجزائر، وتونس، بينما ينخفض المؤشر عن 50 طبيبا لكل 100 ألف نسمة في خمسة دول وهي اليمن، والسودان، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال[4].

أما بالنسبة للإنفاق على الصحة، فقد تبين المؤشرات وجود تفاوت واضح بين الدول العربية، حيث تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي ما بين 2.1 % في الكويت و 12.8 % في فلسطين، ومن جهة أخرى تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ما بين 3.4 % في العراق، و 11.6% في تونس.

جدول رقم (5.2): نسبة الإنفاق على الصحة لبعض الدول العربية في سنة 2004.

البلد	(%) من الناتج المحلي الإجمالي	(%) من إجمالي الإنفاق العام
فلسطين	12.8	/
لبنان	11.6	9.3
الأردن	9.8	9.8
جيبوتي	6.3	11.5
تونس	*5.6	*11.6
العراق	5.3	3.4
الصومال	2.6	4.2
الكويت	2.1	6.0

ملاحظة: تمثل العلامة (*) البيانات لعام 2007.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص290. ***http:// www.afm.org.ae***

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص36.

[2] – المرجع السابق، ص37.

[3] – *http:// www.escwa.un.org* 26-07-2008

[4] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص37.

ثانيا: الموارد الطاقوية والمعدنية في الوطن العربي:

I. النفط والغاز الطبيعي :

لقد إزدادت تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام خاصة في الفترة الأخيرة، حيث بلغ نهاية 2006 نحو 1160.8 مليار برميل مقابل 1153.9 مليار برميل في عام 2005، أي بزيادة نسبتها 0.6 %. أما بالنسبة للدول العربية، فقد شهدت تقديرات الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام إرتفاعا في مستوياتها في نهاية عام 2006، حيث إرتفعت بحوالي 3.6 مليار برميل أي بنسبة 0.5 % لتصل إلى حوالي 668.2 مليار برميل. والجدير بالذكر أن حوالي 93 % من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية تتركز في خمس دول وهي: السعودية التي تستأثر بحصة 39.6 % من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة 17.2 % والكويت بنسبة 15.2 % والإمارات بنسبة 14.6 % وليبيا بحصة 6.2 %، وقد شكلت إحتياطيات الدول العربية نسبة 57.6 % من الاحتياطي العالمي من النفط الخام في نهاية عام 2006[1].

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فيحتوي الوطن العربي على حوالي 30 % من إجمالي الغاز الطبيعي في العالم، ويشمل الاحتياطي الموجود في قطر ما يقارب نصف إجمالي الاحتياطات العربية، ويعتبر ثالث أكبر إحتياطي في العالم العربي بعد روسيا وإيران، ويشكل الاحتياطي في كل من السعودية، والإمارات، والجزائر، والعراق، حوالي 12.2 %، 11.6 %، 8.6 %، 5.1 % على التوالي[2].

جدول رقم (6.2): نسبة احتياطي النفط والغاز الطبيعي في الوطن العربي إلى الاحتياطي العالمي خلال الفترة (2001 – 2007)

السنوات	نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي (%)	نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي (%)
2001	61.1	25.5
2002	61.1	30.0
2003	59.3	30.5
2004	59.8	31.0
2005	59.6	29.4
2006	57.6	29.5
2007	50.3	29.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص290.
http:// www.afm.org.ae

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص91.

[2] – عبد الهادي عبد القادر سويفى، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الثانية، مصر، 2006-2007، ص60.

من خلال الجدول رقم (6.2) تتأكد أهمية إمتلاك الوطن العربي للنفط في كونه أن نسبة الاحتياطات العربية تشكل نسبة كبيرة إلى الاحتياط العالمي، كما تشكل ما يقارب77 % من إحتياطات النفط المؤكد في دول الأوبيك، وفي الجهة المقابلة للجدول نجد الغاز الطبيعي، فرغم أن نسبة احتياطاته المؤكدة في الوطن العربي مقارنة بنسبة الإحتياط من النفط، تعتبر منخفضة إلا أنها تبقى مرتفعة ولها أهميتها الاقتصادية الكبيرة، خاصة وأن الغاز تتزايد أهميته بفعل التطورات التكنولوجية وبإعتباره كمصدر مهم للطاقة وكمستلزم للعديد من الصناعات[1].

II. خامات أخرى :

إن الخامات العربية لا تقتصر على مجرد النفط والغاز، إذ يتوفر في الوطن العربي العديد من الخامات والموارد الأولية، كالفوسفات، والحديد، والفحم الحجري، والزنك، والرصاص، واليورانيوم، والنحاس، والمنغنيز..

يشكل الفوسفات بعد النفط والغاز، ثروة معدنية لا يستهان بها خاصة في المغرب، والأردن، ومصر، حيث يعتبر المغرب ثالث منتج عالمي للفوسفات وأول مصدر لهذه المادة إذ يتوفر على 75 % من الاحتياطي العالمي سنة 2000[2].

كما يتصدر معدن الحديد قائمة الموارد المعدنية في المنطقة العربية، ويقع أهم منجم في المنطقة في الجزائر وهو منجم (ونزا)، حيث يبلغ معدل محتوى المعدن فيه 60 % وهو أعلى معدل في المنطقة العربية، كما قدرت الاحتياطات المؤكدة في الجزائر بما لا يقل عن 10 مليارات من الأطنان، غير أن أهم بلد في الإنتاج وتصدير الحديد هو موريتانيا. كما تعتبر مصر وسوريا والمغرب وتونس من بين مصدري الحديد ولكن بدرجات مختلفة[3].

جدول رقم (7.2): نسبة احتياطي بعض المعادن في الوطن العربي إلى الاحتياطي العالمي في سنة 2000.

المعدن	نسبة الاحتياط في الوطن العربي / العالمي (%)
الفوسفات	80
الحديد	14
النحاس	13

La Source: http:// www. onefd.edu.dz 08-01-2009

من ناحية أخرى، يتواجد الفحم الحجري في كل من دول المغرب العربي ومصر، حيث لم تحدث أي تطورات تذكر في مجال صناعته واستخراجه الذي ينحصر حاليا في منجم المغارة في شبه جزيرة سيناء بمصر، إذ أخذ إنتاجه في التراجع منذ التسعينات من القرن العشرين بسبب تحول معظم محطات توليد الكهرباء للعمل على الغاز الطبيعي، وصعوبة تسويقه بالطرق التقليدية لأسباب بيئية[4].

[1] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص59-60.

[2] – *http:// www.marefa.org* 08-01-2009

[3] – عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، اكتوبر1983، ص 88.

[4] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص93.

كما تزخر المنطقة العربية بموارد معدنية أخرى، كالزنك، والرصاص (المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر) واليورانيوم (الجزائر، والسعودية) والنحاس (مصر، وليبيا، والسودان) والمنغنيز (المغرب، ومصر)[1].

إن الشيء الملاحظ هو أن معظم في الوطن العربي تتواجد في دول المغرب العربي، بإستثناء بعض المعادن كالكبريت الذي يتواجد وينتج في العراق، والكروم في السودان[2].

ثالثا: الموارد المائية في الوطن العربي:

يعتمد الوطن العربي على عدة مصادر للموارد المائية التقليدية التي تشمل مياه الأمطار، والمياه السطحية، والمياه الجوفية، إضافة للمصادر غير التقليدية المتمثلة في مياه البحر المحلات، ومياه الصرف الصحي، والزراعي، والصناعي المعالجة ...، والجدول التالي يوضح مصادر المياه في البلاد العربية:

جدول رقم (8.2): الموارد المائية العربية المتاحة حسب مصادرها لعام 2002.

(الوحدة: مليار م^3)

الموارد المائية السطحية	الموارد المائية الجوفية		مجموع الموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية	الموارد المائية غير التقليدية	
	السنوية	المخزون		مياه التحلية	مياه التنقية
296	42	7734	338	2.5	8.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص49. ***http:// www.afm.org.ae***.

إستنادا إلى الجدول رقم (8.2) يتضح لنا، أن من خصائص الوضع الجغرافي في الوطن العربي هو شح المياه مقارنة بمعظم المناطق الأخرى من العالم، حيث لا تمثل الموارد المائية سوى 0.05 % من الموارد المائية المتجددة العالمي، وسبب ذلك أن حوالي 80 % من مساحة الدول العربية تقع ضمن المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة[3].

فبالنسبة إلى توزيع الموارد المائية الجوفية في الوطن العربي، فكانت بالشكل التالي:

جدول رقم (9.2): توزيع الموارد المائية الجوفية في الأقاليم العربية لعام 2002.

(الوحدة: مليار م^3)

الأقاليم	التغذية السنوية	المخزون
المشرق العربي (الأردن، سوريا، العراق، فلسطين، لبنان)	8.5	13.3
شبه الجزيرة العربي (دول مجلس التعاون الخليجي واليمن)	4.8	361.6
المغرب العربي (ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، وموريتانيا)	17.4	920.0
المنطقة الوسطى (مصر، السودان، الصومال، وجيبوتي)	11.3	6439.0
الإجمالي	42.0	7733.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص51. ***http:// www.afm.org.ae***.

[1] – عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**، مرجع سابق الذكر، ص 88.

[2] – نور الدين دلال، **رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق الذكر، ص184.

[3] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص.ص48-49.

أما بالنسبة لتوزيع المياه السطحية المتاحة في الوطن العربي، فجاءت بالشكل التالي:

الشكل رقم (1.2): التوزيع الجغرافي للمياه السطحية في الوطن العربي.

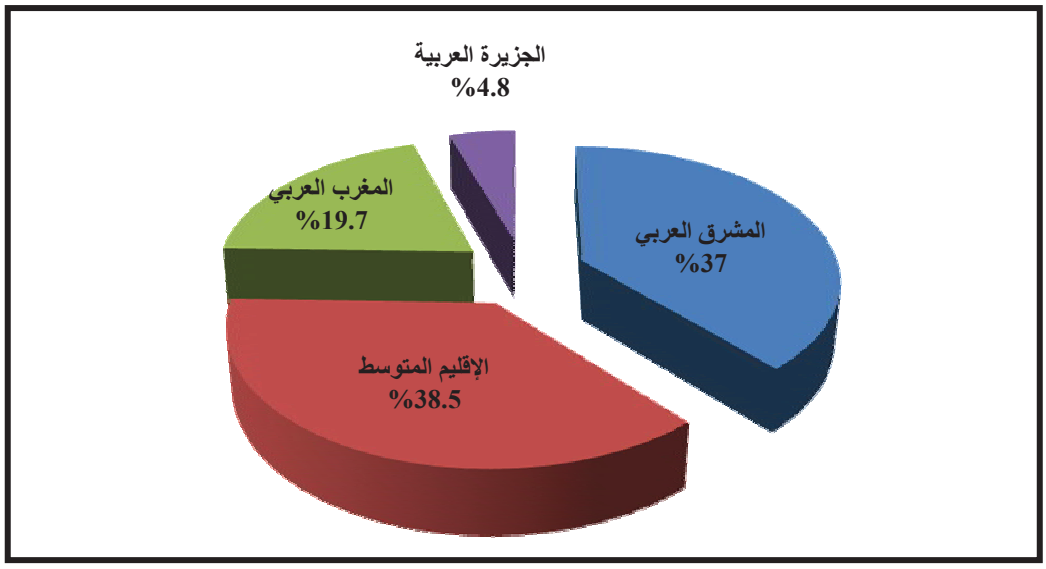

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ص61. ***http:// www.afm.org.ae***

رابعا: الموارد المالية في الوطن العربي:

إستمر تحسن الأوضاع المالية في الدول العربية خلال عام 2007 وللعام الخامس على التوالي، ويعـــزى التحسن في الوضع الكلي، إلى إرتفاع إجمالي للإيرادات العامة. وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته التطورات في أسعار النفط خلال الأعوام القليلة الماضية في تحسين الأوضاع المالية في الدول العربية، فإن مساهمة الإيـــرادات غير النفطية كانت ملحوظة أيضاً، حيث سجلت نسبتها إرتفاعاً إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام الرابع على التوالي، وعلى وجه الخصوص في الدول المصدرة للنفط[1].

جدول رقم (10.2): نسبة الإيرادات الحكومية الى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2007).

السنوات	2005	2006	*2007
إجمالي الإيرادات العامة:	**37.1**	**39.7**	**37.1**
1- الإيرادات النفطية.	26.7	29.3	26.4
2- الإيرادات الضريبية.	7.2	7.2	7.2
3- الإيرادات غير الضريبية.	2.4	2.3	2.4
4- الدخل من الاستثمار	0.9	1.0	1.1
المنح	**0.1**	**0.2**	**0.1**
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	**37.3**	**40.0**	**37.2**

ملاحظة: (*) **ميزانيات وبيانات أولية.**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص114.

http:// www.afm.org.ae **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص114**

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد العربي

نتناول في هذا المطلب الخصائص والمؤشرات الاقتصادية العربية خاصة بعد 1992، إذ استعاد الاقتصاد العربي نشاطه بعد أزمة الخليج، من خلال النقاط التالية:

أولا: الناتج المحلي الإجمالي العربي ومعدلات نموه:

يمكن التعرف على حجم الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات نموه، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (11.2): تطور الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية ومعدلات نموه خلال الفترة (2001 – 2007).

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	711.3	716.6	722.9	870.0	1066.5	1276.3	1471.7
معدل النمو (%)	/	0.75	0.88	20.35	22.59	19.67	15.31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات.
http:// www.afm.org.ae

من خلال الأرقام المعروض على الجدول أعلاه يتبين أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية في تنامي مستمر ولكن بدرجات متفاوتة، نظرًا لتباين مكونات هذا الناتج من دولة لأخرى خلال الفترة المشار إليها، وقد لعب النفط دورا رئيسا في الزيادات الكبيرة التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي العربي، خاصة في الفترة الممتدة ما بين (2004- 2006) التي عرفت إرتفاع في أسعار النفط، وهذا ما يبين أن القطاع النفطي هو من القطاعات الرئيسية المسيطرة على هيكل الاقتصاد العربي.

ثانيا: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي:

يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (12.2): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي بسعر السوق خلال الفترة (2001 – 2007)

(الوحدة: دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	2465	2430	2492	2935	3558	4142	4660

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات.
http:// www.afm.org.ae

يوضح الجدول رقم (12.2) إرتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل بالأسعار الجارية في الدول العربية من حوالي 4142 دولار للفرد عام 2006 إلى حوالي 4660 دولار عام 2007، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ نحو12.5 %، ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن مستوى دخل الفرد في جميع الدول العربية.

كما شهد نصيب الفرد العربي من الدخل تباينا من دولة إلى أخرى حيث حافظت قطـــر، والإمـــارات، والكويت، على أعلى متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول العربية، بينما كان متوسط نصيب الفـــرد مـــن الناتج المحلي الإجمالي لكل من موريتانيا، وجيبوتي، واليمن، والسودان، الأدنى بين الدول العربية[1].

ثالثا: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق في البلدان العربية:

لمعرف بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، يمكن عرض الجدول التالي:

جدول رقم (13.2): الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق في البلدان العربية

(الوحدة: نسبة مئوية %)

البيـــان	الأهمية النسبية لبنود الإنفاق				المعدل السنوي للنمو	
	1995	2000	2005	2006	2005-2004	2006-2005
الاستهلاك النهـــائي	**77.2**	**67.9**	**59.3**	**59.3**	**12.8**	**16.8**
الاستهلاك العائلي	56.9	49.1	42.4	42.1	12.3	16.1
الاستهلاك الحكومي	20.3	18.8	16.9	17.1	14.0	18.4
الاستثمار الإجمالي	**21.8**	**20.0**	**21.2**	**21.0**	**19.0**	**15.6**
فجـــوة المـــــوارد	**1.0**	**12.1**	**19.4**	**17.9**	/	/
صادرات السلع والخدمات	37.2	44.8	58.9	59.9	35.1	18.9
واردات السلع والخدمات	36.2	32.7	39.5	40.2	23.4	19.0
الناتج المحلى الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**21.8**	**16.9**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2007، ص23. ***http:// www.afm.org.ae***

ومن خلال تحليل الجدول أعلاه يتبين مايلي:

I. الاستهلاك النهائي :

بقيت حصة الاستهلاك النهائي في الناتج المحلي الإجمالي على حالهـــا بنـــسبة 59.3 % عـــامي2005 و2006، لكن في المقابل خلال نفس الفترة زاد معدل نموه من حوالي 12.8 % إلى حوالي 16.8 %، وترجع هذه الزيادة في معدل نمو الاستهلاك أساسا إلى إرتفاع الاستهلاك العائلي حيث بلغ معدل نموه حوالي 16.1 % عام 2006 بالمقارنة مع حوالي 12.3 % عام 2005، وإلى ارتفاع معدل نمو الاستهلاك الحكومي من حوالي 14.0 % عام 2005 إلى حوالي 18.4 % عام 2006.

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص19.

تشير الأرقام المتاحة إلى أن الاستهلاك النهائي قد وصل في الاقتصاد العربي إلى رقم معتبر، وهو ما يعكس وجود سوق كبيرة على مستوى الاقتصاد العربي في مجموعه، وهو من المقومات الضرورية لتعظيم عائد التكامل الاقتصادي، خاصة وأن الاستهلاك العائلي(الخاص) والإنفاق الحكومي (العام) بلغ في الدول العربية ذات الدخل المرتفع عام 2000 حوالي 42.5 %، 63.6 % (على التوالي) من إجمالي الاستهلاك العائلي[1].

II. الاستثمار الإجمالي :

سجلت قيمة الاستثمار بالأسعار الجارية للدول العربية ارتفاعاً بمعدل 15.6 % عام 2006 وبلغت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام نفسه حوالي 21.0 % مقابل 20.8 % عام 2005 وتبوأت قطر، والجزائر أعلى ترتيب بين الدول العربية بنسب تعادل 35.5 % و 29.6 % (على التوالي)، متبوعتين بموريتانيا بنسبة 27.6 %، ويعزى إرتفاع معدلات الاستثمار في هذه الدول بالمقارنة مع بقية الدول العربية إلى إرتفاع الاستثمار الحكومي خاصة في قطاع البناء والتشييد بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في القطاع غير النفطي في الجزائر، وإلى الاستثمارات المرتبطة بعدد مشاريع في قطاع الغاز، وكذلك قطاع البناء السكني، والصناعي في قطر، وتوسع الاستثمار في قطاع استكشاف النفط في موريتانيا.

وبصفة عامة، يعكس التطور الإيجابي في قيمة الاستثمار حالة الانتعاش الاقتصادي التي تمر بها معظم الدول العربية مدفوعة بالأداء الجيد للاقتصاد العالمي وإرتفاع عائدات الصادرات النفطية[2].

III. فجوة الموارد :

في عام 2006 إرتفعت قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات مسجلة بذلك معدل نمو بحوالي 18.9 %، وبشكل موازي كذلك ارتفعت قيمة الواردات بمعدل زيادة بحوالي 19.0 %، ونتيجة لهذا التطور بقيت نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية ككل على حالها عامي 2005 و2006، أما على المستوى الفردي للدول العربية، فتباينت نسب تغطية الصادرات للواردات في كل دولة حسب الأوضاع والتطورات الخاصة بها[3].

وبصفة عامة يرجع سبب التطور الايجابي لفجوة الموارد إلى إرتفاع عوائد الصادرات في الدول المنتجة والمصدر للنفط وإلى إرتفاع صادرات السلع والخدمات من الدول العربية غير النفطية[4].

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص50.

[2] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص.ص24-25.

[3] – المرجع السابق، ص.ص25-26..

[4] – عبد الهادي عبد القادر سويفى، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص165.

رابعا: الأسعار (أو التضخم) في البلدان العربية :

مع انحسار أزمة الخليج بعد عام 1992، بدأت معدلات التضخم في غالبية الدول العربية تستجيب بالإنخفاض أو الاستقرار، أو على الأقل بالزيادة الطفيفة، ويعزى هذا الاتجاه للإنخفاض إلى تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي وإتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار، وخاصة تحرير واستقرار أسعار الصرف في غالبية الدول العربية التي ساعدت على الحد من تأثير الأسعار العالمية للواردات على تكلفتها بالعملات الوطنية ومن ثم على أسعارها المحلية[1].

كما تفيد معدلات التضخم المقدرة من خلال معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، تباين أداء الدول العربية، حيث سجلت أكبر معدلات التضخم خلال عام 2007، في العراق بمعدل تجاوز30 % نتيجة حالة عدم الاستقرار التي يشهدها؛ وفاقت معدلات التضخم نسبة 10 % في كل من الإمارات، وعمان، وقطر، واليمن، ويرجع سبب إرتفاع الضغوط التضخمية إلى زيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي، إضافة إلى ضعف سعر صرف الدولار المستمر، بينما سجلت كل من الأردن، وجيبوتي، والسودان، والكويت، وليبيا، ومصر وموريتانيا، معدلات تضخم تراوحت بين 5.0 % و 9.5 % . أما بقية الدول، فسجلت معدلات تضخم أقل[2].

الشكل رقم (2.2): معدل التضخم في الدول العربية لعام 2007.

(الوحدة: نسبة مئوية %)

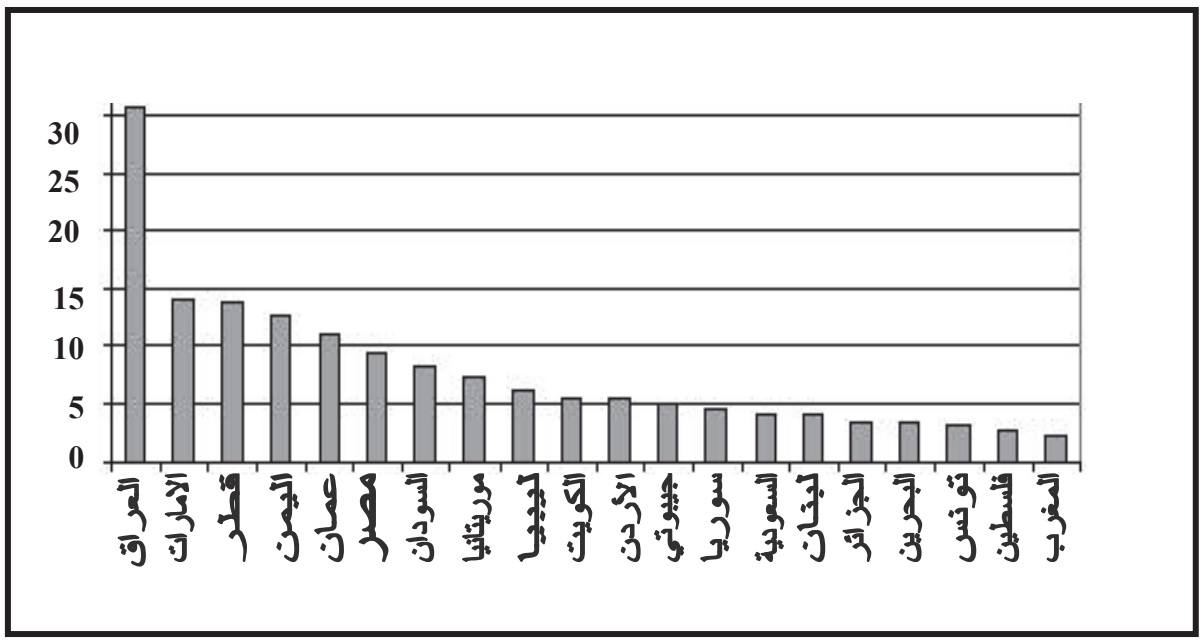

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2008، ص21. ***http:// www.afm.org.ae***

[1] – عبد الهادي عبد القادر سويفى، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص160-162.

[2] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص21.

خامسا: حالة موازين المدفوعات في البلدان العربية :

كان للتطورات الحديثة التي شهدتها اقتصاديات الدول العربية على المستويين الداخلي والخارجي إنعكاساتها على موازين المدفوعات في هذه الدول، فعلى الصعيد الداخلي أدت السياسات والإجراءات التصحيحية المالية والنقدية التي يجري تطبيقها في معظم الدول العربية لترشيد الإنفاق الحكومي، وبالتالي الحد من النمو الطلب المحلي إلى تخفيض معدلات نمو الواردات، وفي الجانب الخارجي تعكس التطورات التي شهدتها الصادرات العربية تحقيق معدلات نمو متزايدة[1].

إن البيانات المتاحة عن موازين مدفوعات الدول العربية تشير إلى إن التجارة الخارجية العربية قد شهدت تحسنا ملحوظا في قيمتها الإجمالية، حيث إستمرت الدول العربية كمجموعة خلال عام 2006 في تحقيق إرتفاع في فائض الميزان التجاري للعام الرابع على التوالي، ليصل إلى 301.9 مليار دولار مقابل 247 مليار دولار خلال عام 2005، أي أن نسبة فائض الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى 23.7 % في عام 2006 مقارنة بنسبة 22.6 % في عام 2005. " كما يوضحه لنا الشكل رقم (3.2)"

كما واصل وضع ميزان الخدمات والدخل لمجموع الدول العربية عجزه، حيث سجل إنخفاضا مستمرا وبمعدلات ملموسة ليصل في عام 2006 إلى 54.2 مليار دولار، وقد أسهمت في إرتفاع العجز عدة عوامل شملت في جانب المدفوعات، إستمرار إرتفاع دخل الاستثمار المرتبط بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط، وإرتفاع مدفوعات الشحن والتأمين بصورة مصاحبة لإرتفاع الواردات[2].

الشكل رقم (3.2): نسبة الفائض في الميزان التجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001 – 2006).

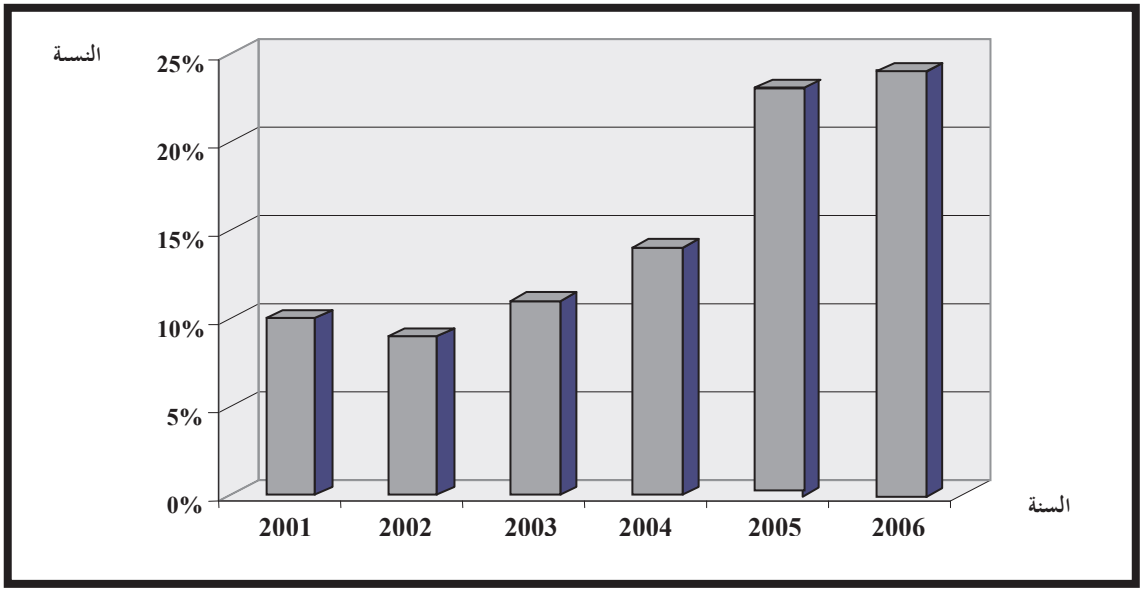

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2007، ص168. http:// www.afm.org.ae

[1] – عبد الهادي عبد القادر سويفى، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص173.

[2] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص168.

سادسا: الاحتياطات الخارجية العربية:

منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، تواصل تزايد ونمو الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي، ويرجع سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في معظم الدول العربية[1]، وفي ضوء ذلك تصاعد إجمالي الاحتياطيات الخارجية للدول العربية من حوالي 250.4 مليار دولار في عام 2005 إلى نحو 322 مليار دولار في عام 2006، أي بنسبة زيادة بلغت 28.6 %، وهو الأمر الذي نتج عنه ارتفاع تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة لوارداتها من 9.6 شهراً في عام 2005 إلى 10.8 شهراً في عام 2006[2].

ولتدعيم ما سبق من تحليل حول الاحتياطات الخارجية العربية، يمكن عرض هذا الجدول:

جدول رقم (14.2): الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية خلال الفترة (2001 – 2006)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة الاحتياطات الخارجية (مليار دولار)	112.0	136.4	166.2	205.6	250.4	322.0
نسبة الاحتياطات الى الواردات (بالأشهر)	9.7	10.1	10.8	10.3	9.6	10.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2007. ***http:// www.afm.org.ae***

وعلى المستوى الفردي للدول، فقد تمكنت العديد من البلدان العربية من زيادة احتياطياتها الخارجية الرسمية بصورة ملحوظة خلال عام 2006، حيث ارتفعت احتياطيات الجزائر بنسبة 38.4 % لتصل إلى 77.9 مليار دولار، وليبيا بنسبة 50.1 % لتصل إلى 59.3 مليار دولار، والإمارات بنسبة 31.4 % لتصل إلى 27.6مليار دولار، كما ارتفعت الاحتياطيات الرسمية بدرجات متفاوتة في باقي الدول العربية ما عدا في السودان وسورية اللتان تعتبر الاستثناء بين الدول العربية، حيث تراجعت احتياطياتهما الخارجية بنسبة 26.3 % و 15.1 % على التوالي.

أما بالنسبة لتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات، يلاحظ إرتفاع التغطية لليبيا من 42.4 شهراً في عام 2005 إلى 53.7 شهراً في عام 2006 ، وإرتفاع هذه التغطية للجزائر من 34.0 شهراً إلى 45.2 شهراً للفترة نفسها، كما ارتفعت التغطية أيضاً في كل من الكويت، ولبنان، وتونس، والإمارات، والأردن، والبحرين، والعراق، والمغرب، وموريتانيا، واليمن، أما باقي الدول العربية فشهدت تراجع نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات[3].

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص55.
[2] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص175.
[3] – المرجع السابق، ص175.

سابعا: المديونية الخارجية العربية:

استمر تراجع إجمالي الدين العام الخارجي* القائم في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة في عام 2006 بنسبة 7.3 %، مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 3.7 % في عام 2005، وذلك بعد الإرتفاع الذي سجله خلال الفترة (2002- 2004). ومن جهة أخرى انخفضت الديون الخارجية للدول العربية المقترضة من حوالي 147.8 مليار دولار في عام 2005 إلى نحو 137 مليار دولار في عام 2006 .

وعلى المستوى الفردي للدول العربية، وبسبب إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في عام 2006، انفردت الجزائر بين هذه الدول في استخدام جزء من عوائد صادراتها النفطية في تقليص مديونيتها الخارجية وذلك للعام الثالث على التوالي، حيث أثمرت جهود الجزائر على تقليص دينها إلى 5.6 مليار دولار عام 2006، بعدما كان 17.2 مليار دولار عام 2005، أما تونس فقد إنخفض الدين العام الخارجي من 19 مليار دولار في عام 2005 إلى حوالي 18 مليار دولار في عام 2006 بعد أن قامت بالسداد المبكر لجزء من مديونيتها الخارجية في ضوء الحصول على عوائد خصخصة شركة الاتصالات التونسية. كما أدى التغير في سعر صرف العملات مقابل الدولار إلى زيادة قيمة المديونية الخارجية للأردن بحوالي 275 مليون دولار في 2006، وفي تطور آخر حصلت موريتانيا على إعفاء جزء كبير من مديونيتها الخارجية ضمن المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون[1].

وبالإضافة إلى كل من الجزائر، وتونس، وموريتانيا، فقد تراجع الدين العام الخارجي أيضاً لمصر، وللمغرب، كما سجل إرتفعا بنسبة قليلة لكل من جيبوتي والسودان وسورية وعمان واليمن، أما في لبنان فقد ارتفع الدين العام الخارجي جراء التداعيات الاقتصادية للعدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف عام 2006[2].

ولتدعيم التحليل السابق حول التغيرات التي طرأت على المديونية العربية، يمكن عرض الجدول رقم (15.2)، ووفق هذا الجدول يمكن تبويب الدول العربية المقترضة ضمن ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى: تضم الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها منخفض نسبيا وهي: عمان، وسوريا، والمغرب، والجزائر، ومصر، واليمن.
- المجموعة الثانية: تضم الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها مرتفعا نسبيا وتشمل هذه المجموعة تونس، وجيبوتي، والأردن، ولبنان.
- المجموعة الثالثة: تضم الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها عاليا ومتفاقما وتشمل هذه المجموعة السودان، وموريتانيا[3].

---

* – يتكون **الدين العام الخارجي** من الديون طويلة الآجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون طويلة الآجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة، وتشمل الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي.

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص176-177.

[2] – المرجع السابق، ص.ص177-178.

[3] – عبد الهادي عبد القادر سويفى، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص188-189.

جدول رقم (15.2): الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة لسنتين 2005 و 2006.

(الوحدة: مليار دولار)

الدول	الدين العام الخارجي القائم		خدمة الدين العام الخارجي	
	2005	2006*	2005	2006*
الأردن	7.122	7.305	0.594	0.628
تونس	18.995	17.965	2.093	2.836
الجزائر	17.191	5.603	5.846	13.314
جيبوتي	0.415	0.430	0.030	0.030
السودان	27.006	28.457	0.303	0.244
سورية	4.904	5.334	0.338	0.336
عمان	3.859	4.174	0.239	0.246
لبنان	18.866	20.146	3.113	3.962
مصر	29.692	28.958	3.111	3.486
المغرب	12.444	11.862	2.402	2.342
موريتانيا	2.134	1.248	0.143	0.091
اليمن	5.169	5.469	0.208	0.227
الدول العربية المقترضة	**147.796**	**136.950**	**18.420**	**27.742**

ملاحظة: (*) **بيانات أولية.**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2007، ص176. ***http:// www.afm.org.ae***

ثامنا: التجارة الخارجية والبينية في الوطن العربي:

يعتبر قطاع التجارة من أهم القطاعات الاقتصادية في البلدان العربية، حيث سجلت التجارة العربية الإجمالية نموا بمعدل مرتفع عام 2007، وكان سببه الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات النفطية العربية في ضوء إستمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة الدول العربية للكميات المصدرة فيه، وبذلك ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية، وبجانب تحسن في أداء الصادرات ارتفعت أيضا الواردات العربية بمعدلات عالية في عام 2007 في ضوء استمرار النمو الاقتصادي المرتفع و ما ترتب عنه من زيادة الواردات لأغراض الاستثمار وإرتفاع فاتورة الواردات النفطية للدول المستوردة للنفط[1].

وفي مايلي نعرض هذا الجدول الذي يبين أهمية ووزن التجارة العربية:

[1] – عبد المجيد قدي– بوشعير لويزة، واقع اقتصاديات الدول العربية والحاجة لتكتلها، **الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ثليجي عمار، الاغواط، 17-19 افريل 2007، ص121.

جدول رقم (16.2): التجارة العربية الإجمالية خلال الفترة (2003 – 2007)

البيـــان	القيمة (مليار دولار)				
	2003	2004	2005	2006	*2007
الصادرات العربية	311.0	410.3	566.0	675.6	784.7
الواردات العربية	207.3	278.1	334.0	382.5	508.0
الصادرات العالمية	7510.7	9133.2	10370.5	12005.2	13747.7
الواردات العالمية	7763.3	9477.0	10747.9	12488.9	14399.1
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (%)	4.1	4.5	5.5	5.6	5.7
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية (%)	2.7	2.9	3.1	3.1	3.5

ملاحظة: (*) **بيانات أولية.**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص142. ***http:// www.afm.org.ae***

بشكل عام شهدت التجارة العربية تحسنًا متواضعًا منذ عـــام 1998، ومـــؤخرًا يبـــدو أن التكامـــل الاقتصادي العربي قد حقق شيئًا من التقدم لتلك التجارة، إلا أن ما تم تحقيقه ما زال متواضعًا جدًا وأقل كثيرًا من الطموحات خاصة في مجال التجارة البينية، حيث تشير البيانات الأولية بأن قيمة التجارة البينية العربية نمت بنسبة 16.7 % في عام 2007[1]، ويرجع سبب هذا النمو إلى عوامل عدة منها[2]:

- توقيع بعض الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية تشجعا لتجارة العربية البينية، ومنها إتفاقية أغادير؛
- زيادة الصادرات الزراعية والغذائية إلى دول مجلس التعاون الخليجي؛
- تطبيق الإعفاءات الجمركية الكاملة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع مطلع عام 2005.

جدول رقم (17.2): أداء التجارة البينية العربية خلال الفترة (2003 – 2007)

(الوحدة: مليار دولار)

	2003	2004	2005	2006	*2007
متوسط التجارة البينية العربية**	23.8	32.9	42.7	54.2	63.1
الصادرات البينية العربية	25.4	35.7	43.8	57.5	64.8
الوردات البينية العربية	22.2	30.0	41.6	51.0	61.5

ملاحظة: (*) **بيانات أولية.**

(**) **{الصادرات + الواردات}÷2.**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص147. ***http:// www.afm.org.ae***

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص158.

[2] – أحمد فراس العوران، **الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**، مرجع سابق الذكر، ص12.

جدول رقم (18.2): الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية للفترة (2003 – 2007)

(الوحدة: نسبة مئوية %)

	الصادرات العربية					الواردات العربية				
	2003	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
الأغذية والمشروبات	3.6	3.1	2.8	2.4	2.2	14.2	12.8	12.2	11.7	12.7
المواد الخام	2.5	2.6	2.2	2.1	2.1	5.0	5.1	5.0	5.0	4.9
الوقود المعدني	69.6	71.0	74.7	75.1	75.4	4.5	5.5	7.9	7.0	5.9
المنتجات الكيماوية	4.1	4.1	3.2	4.0	3.6	8.7	8.4	8.2	7.8	7.9
الآلات ومعدات النقل	4.2	4.3	3.6	4.1	4.0	36.4	36.9	36.4	38.3	38.0
المصنوعات	15.1	14.2	12.8	11.6	11.8	28.3	28.6	27.5	27.5	27.8
سلع أخرى	0.9	0.7	0.7	0.7	0.9	2.9	2.7	2.8	2.7	2.8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

ملاحظة: (عام 2007) بيانات أولية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص146. ***http:// www.afm.org.ae***

يشير الجدول رقم (18.2) إلى الثبات النسبي في التقديرات الأولية للهيكل السلعي للصادرات العربية الإجمالية لعام 2007 مقارنة بعام 2006. فالوقود المعدني، الذي يشكل الجزء الأكبر من الصادرات العربية، إزدادت حصته بشكل ضئيل من 75.1 % في عام 2006 إلى 75.4 % في عام 2007، وذلك جراء إرتفاع قيمة الصادرات النفطية؛ وقد حلت المصنوعات في المركز الثاني، ثم جاءت الآلات ومعدات النقل في المركز الثالث، وقد تبعتها المنتجات الكيماوية، ثم الأغذية والمشروبات، والمواد الخام، حيث جاءت حصصها كنسبة من الصادرات العربية في عام 2007 (11.8 %، 4 %، 3.6 %، 2.2 %، 2.1 %) على التوالي.

وفيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات العربية الإجمالية، فقد حافظت الآلات ومعدات النقل على المركز الأول مع إنخفاض حصتها إلى 38 % في عام 2007 بعد أن كانت 38.3 % في عام 2006 ، وقد حلت المصنوعات في المركز الثاني، ثم جاءت الأغذية والمشروبات في المركز الثالث، وقد تبعتها المنتجات الكيماوية، ثم الوقود المعدني، والمواد الخام، حيث جاءت حصصها كنسبة من الصادرات العربية في عام 2007 (27.8 %، 12.7 %، 7.9 %، 5.9 %، 4.9 %) على التوالي[1].

تاسعا: قطاع الزراعة في الوطن العربي:

تحتل الزراعة العربية أهمية كبيرة بسبب كونها القطاع الرئيسي في معظم الاقتصاديات العربية، حيث المساهمة الزراعة في توليد الناتج والدخل، إضافة إلى استيعابها الجزء الأكبر من المشتغلين في الاقتصاد[2].

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص.ص145-146.

[2] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص118.

تشير البيانات إلى أن الناتج الزراعي العربي، بالأسعار الجارية، إرتفع في سنة2007 إلى حـــوالي 89.8 مليار دولار محققا بذلك نموا نسبته 11.9 % عن سنة 2006، و يعود سبب هذا النمو إلى تحسن أداء النشاط الزراعي في خمس دول وهي: السودان، وسوريا، والجزائر، ومصر، والسعودية، والمغرب، حيث شـــكل النـــاتج الزراعي لهذه الدول الست مجتمعة حوالي 79 % من الناتج الزراعي العربي الإجمالي في عام 2007، ويعود النمو الجيد للناتج الزراعي في بعض الدول في عام2007 إلى الظروف المناخية المناسبة، وسقوط الأمطـــار بكميـــات جيدة، وزيادة المساحة المحصولية، والتوسع في استخدم التقنيات الزراعية الحديثة[1].

جدول رقم (19.2): الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية (2000 – 2007)

السنة	2000	2005	2006	2007
الناتج الزراعي (مليون دولار)	56315	69301	80222	89786
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.3	6.4	6.2	6.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص44. http:// www.afm.org.ae

إضافة إلى ذلك يمتلك الوطن العربي العديد من المقومات التي تساعده على تحقيق تكامل اقتصادي زراعي، وأهم هذه المقومات امتلاكه رصيدا جيدا من الأراضي الزراعية، حيث يقدر مجموع الأراضي الـــصالحة للزراعـــة بنحو 197 مليون هكتار بما يمثل 14.1 % من المساحة الإجمالية للدول العربية التي تقدر بحـــوالي 1.4 مليـــار هكتار، حيث لم تتجاوز المساحة المستغلة منها زراعياً الثلث، ويرجع ذلك إلى محدودية الموارد المائيـــة المتاحـــة، وضعف الإستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة في بعض الدول العربية وفي مقدمتها الـــسودان، ومـــصر، والعراق، نظراً لبعض الاعتبارات التقنية والاقتصادية[2].

جدول رقم (20.2): الأراضي الزراعية واستخدمتها في الدول العربية للفترة (2001– 2006)

(الوحدة: ألف هكتار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
أولا: المساحة الزراعية الكلية	66689	68744	70166	69669	71412	71310
1– الأراضي الزراعية المستديمة	7802	7944	7768	7913	8251	8360
2– الأراضي الزراعية الموسمية	58887	60800	62398	61756	63161	62950
أ/– الزراعة المطرية	31918	33827	36304	32396	33104	35612
ب/– الزراعة المروية	9364	9624	10131	10727	10657	9446
جـــ/–الأراضي المتروكة (البور)	17605	17349	15963	18633	19400	17892
ثانيا: مساحة الغابات	84545	84600	84615	101170	92687	92704
ثالثا: مساحة المراعي	393095	415705	415999	468580	648647	468586

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2007 http://www.aoad.org

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص44.

[2] – المرجع السابق، ص45.

المبحث الثاني: تشخيص حالة الصناعة في الوطن العربي

إن الصناعة إذا ما تمت بطريقة سليمة واستطاعت أن تخلق هيكلا صناعيا متكاملا، فإنها يمكن أن تؤثر إيجابيا، وبشكل كبير على مسار التنمية الصناعية، كما أنها تؤدي إلى خلق فرص العمل وتدعيم الإنتاج الفعلي المعتمد على المقومات الذاتية، كذلك تلعب الصناعة دورا هاما في دعم التكامل الإقليمي من خلال التخصص، والمشروعات الصناعية المشتركة.

ونظرا للدور الكبير الذي تقدمه الصناعة، سنحاول في هذا المبحث التعرض للصناعة العربية من خلال أهميتها، وخصائصها، ومدى مساهمتها في اقتصاديات الدول العربية، إضافة إلى التطرق لواقع، ومشاكل ومستقبل الصناعة العربية.

المطلب الأول: تحليل واقع الصناعة في الوطن العربي

أولا: أهمية قطاع الصناعة:

تحتل الصناعة مركزا متميزا في إطار العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتلعب بذلك دورا هاما في إطار هذه العملية، وهذا لا يعني التقليل من أهمية القطاعات الأخرى في الدول العربية، إذ لا توجد حالة واحدة لدولة متقدمة لا يحتل فيها القطاع الصناعي دورا مهما، وفي الجهة المقابلة لا يوجد حالة لدولة نامية حققت تطورا واسعا في الصناعة، لهذا حاولنا التعرض لأهمية الصناعة في النقاط التالية[1]:

1. الإسهام في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي العربي، حيث إن التطور الصناعي يقلل من هذا الإختلال عن طريق إضافة قطاع إنتاجي يمكن أن يساهم بشكل مهم في تكوين الناتج والدخل والتشغيل والصادرات، خاصة إذا كان هذا القطاع تتسم نشاطاته بالتنوع والتعدد الكبير في حالة تطويره؛

2. يعتبر القطاع الصناعي من بين أكثر القطاعات الاقتصادية ارتباطا بالتكنولوجيا، وذلك من خلال قدرته العالية على إستخدام أحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية؛

3. إن عملية التصنيع تساهم في تعظيم القيمة المضافة المرتبطة باستخدام الموارد المحلية، من خلال تحويلها إلى منتجات أخرى، بدلا من إستخدامها أو تصديرها بشكل أولى؛

4. تساهم الصناعة في تطوير قدرات، ومهارات العاملين، وخبراتهم الفنية، نظرا لأن التصنيع يعتمد في الغالب على إستخدام وسائل، وطرق إنتاج حديثة، ومتطورة تضمن تحقيق إمكانية التطوير النوعي للعاملين؛

5. إن قطاع الصناعة يساهم في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، كما يعمل على توفير احتياجات الأفراد في الوطن العربي من السلع المصنعة الاستهلاكية، وبالتالي فإنه يساهم في تطور، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة درجة الرفاهية، وتحقيق درجة أكبر من الإستقرار الاقتصادي...

[1] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص146-152.

6. يساهم القطاع الصناعي في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك بحكم ارتباطاته الأمامية والخلفية القوية مع تلك القطاعات من خلال إستخدام منتجاتها في إنتاجه، وتوفير متطلبات ومستلزمات الإنتاج في تلك القطاعات من إنتاجه.

7. إن الصناعة تساهم في تحقيق درجة أكبر من الاستقرار الاقتصادي، نظرا لما يتيحه من تنويع في الهيكل الإنتاجي، وكذلك تنويع هيكل الصادرات.

8. إن تحقيق التطور في القطاع الصناعي من شأنه أن يساهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

ثانيا: خصائص وسيمات الصناعة العربية:

تمتاز الصناعة العربية وخاصة التحويلية منها، بجملة من خصائص والسيمات، من أبرزها:

1. تتصف الصناعة العربية بالتجزؤ، وعدم التنسيق، والتكامل فيما بينها، سواء أكان التكامل أفقيا أم عموديا، وهذا ما ينعكس سلبا على نمط التصنيع العربي؛

2. عدم الاستقلالية والاعتماد الذاتي للصناعات العربية، بل كثيرا منها حلقات في سلسلة الصناعة العالمية المحتكرة تقنيا، وماليا من الشركات المتعددة الجنسية التي توجه سياساتها ومقرراتها الهادفة لخدمة مصالحها الذاتية[1]؛

3. التمركز الجغرافي للمشروعات الصناعية العربية، حيث تتركز معظم الصناعات في مدن معينة، وحتى في مناطق معينة داخل هذه المدن، رغم الجهود التي بذلتها بعض الدول في نشر الصناعة على مساحة أوسع، ولهذا التمركز نتائج سلبية تتمثل في تضخم خطير في المدن التي تتركز فيها الصناعة، وما يتبعها من مشاكل تقديم الخدمات كالسكن والتعليم والنقل وغيرها، كما يؤدي إلى حرمان بقية المناطق من نتائج النهوض بالصناعة خصوصا فيما يتصل بتوفير فرص العمل المشتغلين؛

4. الاعتماد المتزايد على مراكز التوريد الخارجية في تجهيز مستلزمات الإنتاج الصناعي، حيث تعتبر من السيمات البارزة للصناعة العربية[2]؛

5. التركيب غير المناسب للصناعة العربية، حيث تهيمن الصناعة الاستهلاكية على هيكل هذه الصناعة، في حين تنخفض حصة كل من الصناعة الإنتاجية (صناعة الآلات والمكائن) أي صناعة وسائل الإنتاج، وحصة مستلزمات الإنتاج، وهذا بطبعه يعتبر اختلال في هيكل الصناعة العربية؛

6. ضعف معدلات نمو وتطور الصناعة العربية بشكل عام، رغم حصول تطور ونمو واضح في هذه الصناعة، وبالذات في الدول النفطية، وخلال فترة السبعينات والثمانينات بشكل خاص[3].

---

[1] – حميد الجميلي، **دراسات في الأمن الاقتصادي العربي**، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، الجماهيرية الليبية العظمى، 2005، ص.ص272-273.

[2] – المرجع السابق، ص275.

[3] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص157.

7. مايزال البناء الصناعي العربي الراهن يلعب دورا هامشيا في الاقتصاد العربي وينعكس ذلك في الوزن النسبي المحدد لناتج الصناعة العربية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العربي، وضعف قدرة الصناعة العربية على تزويد الاقتصاد القومي باحتياجاته (الاستهلاكية، والإنتاجية)، أو حتى الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين؛

8. تتكون معظم الصناعات التحويلية العربية من الصناعات التقليدية المرتبطة بإستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الوردات، وبإستثناء بعض الصناعات البتروكيماوية؛ ومصافي النفط الحديثة؛ وبعض الصناعات المعدنية فإن الصناعة التحويلية العربية لا تزال بعيدة عن الصناعات الحديثة[1].

ثالثا: مساهمة الصناعة في اقتصاديات البلدان العربية:

في مايلي نحاول الإشارة إلى مدى مساهمة قطاع الصناعة في اقتصاديات الدول العربية من خلال:

I. الناتج الصناعي العربي :

ينقسم القطاع الصناعي إلى مجموعتين من الصناعات، هي مجموعة الصناعات الإستخراجية، ومجموعة الصناعات التحويلية، وفي ضو ذلك يمكن التعرف على قيمة الناتج الصناعي العربي من خلال الجدول التالي:

رقم (21.2): قيمة الناتج الصناعي العربي للفترة (2002– 2006)

(الوحدة: مليار دولار)

/	الصناعة الإستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
السنة	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي(%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي(%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي(%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)
2002	181.8	0.5	27.0	74.7	2.3	11.1	256.2	1.0	38.0
2003	219.1	20.5	29.0	82.6	10.6	10.9	301.7	17.6	39.9
2004	292.2	33.4	32.8	93.9	13.7	10.5	386.1	28.0	43.3
2005	420.7	44.0	38.6	106.6	13.5	9.8	527.3	36.6	48.4
2006	522.4	24.2	40.5	120.9	13.4	9.4	643.3	22.0	49.8
2007	585.4	12.1	39.8	138.6	14.6	9.4	724.0	12.5	49.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص66. ***http:// www.afm.org.ae***

إستنادا إلى الجدول رقم (20.2) يتبين ما يلي:

➢ يقدر إجمالي قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعة عام 2007 بحوالي 740 مليار دولار مقارنة مع حوالي 643.3 مليار دولار عام 2006 ، أي بمعدل نمو قدره 12.5 %، وانخفضت مساهمة القطاع الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنسبة ضئيلة في عام 2007 لتبلغ 49.2 % مقارنة بنسبة 49.8 % في عام 2006، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط والغاز في عام 2007 مقارنة بعام 2006[2].

[1] – حميد الجميلي، **دراسات في الأمن الاقتصادي العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص277-278.

[2] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص.ص65-66.

➢ مجموعة الصناعات الإستخراجية تساهم بدرجة أكبر بكثير من مساهمة مجموعة الصناعات التحويليـــة، حيث يتضح أن مع بداية الفترة عام 2002 كانت مساهمة الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 26.9 % ثم ظلت هذه المساهمة تتزايد حتى وصلت إلى 40 % عام 2006.

II. حجم العمالة في القطاع الصناعي العربي:

يقدر إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة بالدول العربية لعام 2006 بحوالي 19.2 مليون عامل، أي بنسبة 16.3 % من إجمالي العمالة العربية، وعليه تعتبر نسبة حجم العمالة العربية في قطاع الصناعة بصفة عامـــة متدنية مقارنة مع الدول النامية مثل ماليزيا والمكسيك وجنوب أفريقيا وتركيا، والتي تتراوح نسبة العمالة الصناعية فيها ما بين 23 % و 32 %؛ ويرجع سبب تدني النسبة، إلى أن نسبة كبيرة من العمالة تعمل في قطاع الزراعـــة بالدرجة الأولى وقطاع الخدمات بالدرجة الثانية[1].

الشكل رقم (4.2): العمالة الصناعية كنسبة من إجمالي العاملين.

(الوحدة: نسبة مئوية)

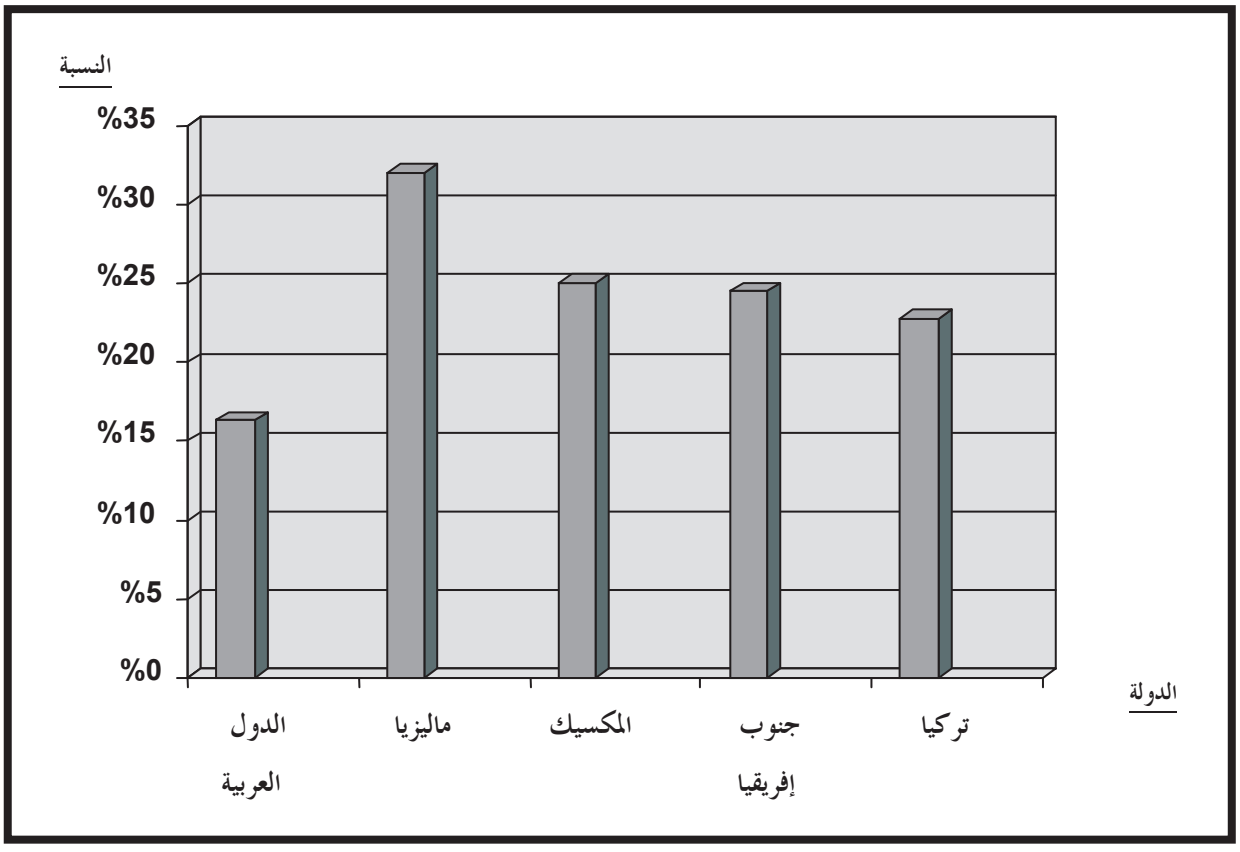

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد2007، ص72.

http:// www.afm.org.ae

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص 72.

III. متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي[1]:

الجدول رقم (22.2): متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي للفترة (2001-2006)

(الوحدة: دولار)

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي		
	الصناعة الإستخراجية	الصناعة التحويلية	القطاع الصناعي
2001	594	268	862
2002	585	266	851
2003	704	270	974
2004	987	316	1304
2005	1393	351	1744
2006	1658	395	2053

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004/ 2007، ص4/ ص73 (على التوالي)
http:// www.afm.org.ae

من خلال الجدول رقم (22.2) نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي، قد إرتفع من حوالي 863 دولار إلى 2053 دولار خلال الفترة 2001-2006، ويرجع سبب ذلك إلى إرتفاع متوسط نصيب الفرد من ناتج الصناعة الإستخراجية من حوالي 594 دولار إلى 1658 دولار خلال نفس الفترة.

المطلب الثاني: واقع، ومشاكل، ومستقبل الصناعة في الوطن العربي

أولا: واقع الإنتاج والاستثمار في قطاع الصناعة العربية:

تصنف الصناعات وفق التصنيف المعياري الصناعي العالمي إلى ثلاث مجموعات وهي إستخراج الموارد الطبيعية، التحويل إلى مواد خامية، صناعة المنتجات النهائية؛ وللسهولة تم تصنيف هذه الصناعات في مجموعتين أساسيتين هما: الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية[2].

I. الصناعة الإستخراجية :

تتكون الصناعة الإستخراجية في الدول العربية من صناعة إستخراج النفط والغاز (صناعة استخراجية نفطية)، وصناعات استخراج الخامات المعدنية مثل الحديد والنحاس والزنك والرصاص والذهب، وصناعات إستخراج المواد غير المعدنية مثل مواد البناء والفوسفات والبوتاس.

---

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص73.

[2] – فرج شعبان- عبد الحميد الحرتسي، سبل تفعيل إستراتجية لبناء اقتصاد صناعي يساهم في عملية التنمية الاقتصادية، **الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية بالدول العربية في ظل العولمة**، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالبويرة، 23-24 أفريل 2008، ص2.

1. صناعة إستخراج النفط والغاز:

يمثل النفط والغاز جزاءا هاما من منتجات الصناعة الإستخراجية، حيث يشكل استخراجهما المصدر الرئيسي للدخل في عدة دول العربية[1]، وفي ما يلي نعرض هذا الجدول الذي يمثل مقارن للإنتاج النفط والغاز الطبيعي العربي بالنسبة إلى مجموعات أخرى وكذا إلى الإنتاج العالمي:

الجدول رقم (23.2): إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي المسوق عربيا وعالميا للفترة (2003-2006)

	إنتاج النفط الخام (ألف برميل/يوم)				الغاز الطبيعي المسوق (مليون متر مكعب/سنة)			
	2003	2004	2005	2006	2003	2004	2005	*2006
إجمالي الدول العربية	20617	22148	22734	23202	300867	321212	362192	386838
إجمالي دول أوبيك غير العربية	9690	10266	10645	12372	199383	215856	226000	235900
إجمالي دول أوبيك	27281	29547	30672	32745	435972	469715	505525	524065
إجمالي العالم	68512	71243	72362	81621	2691504	2769768	2858795	2942027
نسبة الدول العربية للعالم (%)	30.1	31.1	31.4	28.4	11.2	11.6	12.7	13.1

ملاحظة: (*) **بيانات أولية**.

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص.ص332،333**. ***http:// www.afm.org.ae***

من خلال الجدول رقم (23.2) برز مايلي:

- إن الكمية المنتجة من النفط الخام العربي في زيادة حيث تجاوز 23 مليون ب/ي عام 2006 مقارنة مع حوالي 20.6 مليون ب/ي عام 2003، ونفس الشيء حدث مع الغاز الطبيعي حيث زادت الكمية المسوقة منه حتى بلغت حوالي 386.8 مليار م^3 عام 2006 بعدما كانت 300.8 مليار م^3 عام 2003.

- إن نسبة الإنتاج العربي من النفط والغاز الطبيعي لها ثقل ووزن كبير بالنسبة إلى الإنتاج العالمي، وخاصة النفط الخام الذي وصلت نسبة الكمية المنتجة منه عام 2005 حوالي 31.4 % من الإنتاج العالمي، ويأتي بدرجة ثانية الغاز الطبيعي الذي وصلت نسبة الكمية المسوقة منه حوالي 13.1 % من الإنتاج العالمي عام 2005.

2. الصناعة الإستخراجية غير النفطية[2]:

تمتلك بعض الدول العربية ثروات غير نفطية بعضها معدنية مثل خامات الحديد والنحاس والرصاص والزنك والذهب، والبعض الآخر غير معدني مثل الفوسفات والبوتاس ومواد البناء، أما بالنسبة لعملية إنتاج هذه الخامات، فكانت على النحو التالي:

[1] – عبد الهادي عبد القادر سويفى، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص51.

[2] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص314.

الجدول رقم (24.2): إنتاج الصناعة الإستخراجية غير النفطية لدول العربية في عام 2006

(الوحدة: ألف طن/ سنة)

	خام الحديد	صخر الفوسفات	خام الزنك	خام الرصاص	خام النحاس	الفحم الحجري
القيمة	23173.2	48274.9	210.5	112.6	14.4	1265.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص314. ***http:// www.afm.org.ae***

أما بالنسبة لإنتاج تلك الخامات على مستوى كل دولة من الوطن العربي حسب إحصائيات عام 2006، فإحتلت موريتانيا المركز الأول بإنتاج قدره 13797 ألف طن سنويا أي بنسبة 59.45 % من إجمالي الإنتاج العربي، أما إنتاج باقي الخامات (الفوسفات، الزنك، الرصاص، النحاس، الفحم الحجري)، فكان المغرب هو المتصدر بكميات (27094، 151.3، 59.9، 12.7، 650) ألف طن سنويا على التوالي، أي بنسبة (56.12 %، 72.04 %، 53.19 %، 88.19 %، 51.38 %) من إجمالي الإنتاج العربي على التوالي.

II. الصناعة التحويلية :

تهدف الصناعة التحويلية إلى زيادة القيمة المضافة للمواد الأولية والخامات الإستخراجية و تحويلها إلى مواد وسلع وسيطة ونهائية، ومن الصناعات التحويلية المهمة في الدول العربية صناعات مواد البناء مثل الأسمنت والحديد والصلب والألمنيوم، والصناعات الهيدروكربونية (صناعات التكرير والغاز والبتروكيماويات)، وصناعة الأسمدة، والصناعات الغذائية، ومنسوجات والملابس والأدوية وغيرها[1].

وفيما يلي نقدم نبذة مختصرة عن كل صناعة من الصناعات التحويلية:

1. صناعات مواد البناء:

تعتبر هذه الصناعات من أهم الصناعات التحويلية في الدول العربية، حيث شهدت نمواً ملحوظاً وبدرجة غير مسبوقة في الآونة الأخيرة وذلك لسد حاجة السوق المتنامية في مختلف الدول العربية، وقد شهد عام 2006 نموا لهذه الصناعة في أغلب الدول العربية بمتوسط عام قدر بـ 17.8 % بالمقارنة مع معدل نمو قدره 5.7 % عام 2004. وفي مايلي أمثلة من بعض صناعات مواد البناء:

أ). صناعة الاسمنت[2]:

تشير البيانات لعام 2006 إلى أن الطاقة الإنتاجية التصميمية لمصانع الاسمنت القائمة في الدول العربية بلغت حوالي 138 و 160 مليون طن من الكنلكر والاسمنت على التوالي، في حين بلغ الإنتاج الفعلي 122 و141 مليون طن من الكنلكر والاسمنت على التوالي، كما قدر إجمالي إستهلاك الدول العربية من الاسمنت والكنلكر بحوالي 147 مليون طن.

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص76.

[2] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص70.

كما أشارت البيانات إلى أن إجمالي الدول العربية تم استيراد حوالي 25 مليون طن، وتصدير حوالي 12 مليون طن من الأسمنت، وتشير هذه البيانات إلى أن مصر تحتل مركز الصدارة في صادرات الاسمنت بينما تعتبر الإمارات أكبر مستورد للأسمنت، وتليها العراق، ثم الكويت.

ب). صناعة الحديد والصلب:

تشهد صناعة الحديد والصلب تغيرات هامة تتمثل في التوجه لإقامة مشاريع صناعية ضخمة تقدر تكلفتها بمئات الملايين من الدولارات ويمتلكها القطاع الخاص الذي يتولى تمويلها وبالمشاركة أحيانا في إقامتها مع الشركات الأجنبية، وقد وصل إجمالي إنتاج الدول العربية من المنتج النهائي من الحديد والصلب إلى حوالي 15.2 مليون طن عام 2007، أي بنسبة 1.13 % من الإنتاج العالم المقدر بحوالي 1.34 مليار طن[1]، حيث تأتي مصر في مقدمة الدول العربية المنتجة لمنتجات الحديد والصلب النهائية (المنتجات المسطحة، واللفات والألواح الخفيفة والثقيلة، وحديد التسليح وغيرها)، تليها السعودية ثم ليبيا[2].

جـ). صناعة الألمنيوم:

تعتبر صناعة الألمنيوم حديثة في الدول العربية، حيث يرجع إدخال هذه الصناعة إلى عام 1972 من قبل شركة البحرين للألمنيوم (آلبا)، ثم في مصر عام 1975 بإنشاء مصنع نجع حمادي التابع لشركة مصر للألمنيوم، كما شهد بدأ تصنيع الألمنيوم في دولة الإمارات بواسطة شركة الألمنيوم دبي المحدودة (دوبال)، حيث تعتبر الإمارات واحد من الدول العشرة الأولى المنتجة للألمنيوم في العالم[3].

تعتمد صناعة الألمنيوم على مادة الألومونيا المستوردة من خارج الدول العربية، والتي شهدت في الآونة الأخيرة تراجعا في أسعارها، حيث سجل عام 2006 انخفاض من حوالي 480 دولارا إلى حوالي 370 دولارا لطن بسبب الزيادة المعروض منها في السوق العالمية من قبل المصدرين في الصين والهند، ومن المحتمل أن تستمر أسعارها في الهبوط مستقبلاً، وهذا يعتبر محفزا قويا للنهوض بهذه الصناعة في الوطن العربي[4].

وعلى صعيد الدول العربية، فقد إرتفع إنتاج شركة "دوبال" في الإمارات إلى حوالي 860 ألف طن عام 2007 ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 920 ألف طن عام 2008؛ وفي البحرين طورت صناعات لاحقة للألمنيوم الأولي الذي تنتجه شركة "آلبا"، من بينها مصنع ينتج 7 آلاف طن من مسحوق الألمنيوم سنويا، وتنتج شركة بحرينية أخرى نحو 165 ألف طن سنويا من رقائق الألمنيوم. إضافة إلى ذلك فقد أبرمت شركتي "مبادلة للتنمية" و"دوبال" الإماراتيتين اتفاقاً مع شركة سوناطراك الجزائرية لبناء أول مصهر للألمنيوم في الجزائر طاقته حوالي 700 ألف طن من الألمنيوم الأولي يوجه معظمه للتصدير إلى الأسواق الأوروبية[5].

---

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص71.

[2] – محمد عبد الغني سعودي، **الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص141.

[3] – عبد الهادي عبد القادر سويفى، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص65.

[4] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص79.

[5] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص.ص72-73.

2. الصناعات الهيدروكربونية:

أ). صناعة تكرير البترول:

من خلال الجدول رقم (25.2)، تبين لنا أن طاقة التكرير الابتدائي العالمية إرتفعت من حوالي 85.2 مليون برميل يومي عام 2006 إلى حوالي 85.3 مليون برميل يومي عام 2007، بسبب التوسعات في بعض المصافي القائمة، كذلك إرتفع إجمالي طاقات التكرير الابتدائي العربية من حوالي 7.2 مليون برميل يومي عام 2006 إلى حوالي 7.5 مليون برميل يومي عام 2007، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تشغيل مصفاة صحار الجديدة بسلطنة عمان بطاقة قدرها 116 ألف برميل يومي، وتتوزع بقية الزيادة بين مصافي الفجيرة في الإمارات، والخرطوم في السودان، وميناء الفحل في عمان، حيث قدر إجمالي عدد المصافي العربية القائمة سنة 2007 بـ 64 مصفاة.

الجدول رقم (25.2): إجمالي طاقات التكرير العالمية والعربية خلال الفترة (2001– 2007).

(الوحدة: ألف برميل يومي)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الطاقة العالمية	81140	82140	82540	83100	85120	85170	85300
نسبة الطاقة العربية إلى الطاقة العالمية (%)	8.4	8.5	8.8	8.9	8.5	8.5	8.8
إجمالي الطاقة العربية	6866	6943	7260	7358	7198	7200	7501

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص318. ***http:// www.afm.org.ae***

ب). الصناعة البتروكيماوية:

ما يلاحظ خلال الفترة 2004-2005 أن طاقات إنتاج الإيثيلين في العالم قد إرتفعت من حوالي 113 إلى حوالي 117 مليون طن، حيث ساهمت منطقة الشرق الأوسط والتي تضم الدول العربية بحوالي 25 % من هذه الزيادة[1]، ومن جهة أخرى واصلت الصناعة البتروكيماوية نموها وتوسعها في العالم العربي وخاصة في منطقة الخليج حيث تشير توقعات الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) إلى أن إنتاجها من المواد البتروكيماوية سوف يشهد إرتفاعا نتيجة البدء في إستغلال الطاقات الجديدة التي تنفذها[2].

وفي إطار مشروعات صناعة مشتقات البتروكيماويات، توجد عدة مشروعات في عدة دول عربية، ويعتبر مشروع"بترورابغ" في السعودية من أهم المشاريع البتروكيماوية في المنطقة، حيث يتضمن تطوير مصفاة النفط القائمة لتصبح طاقتها حوالي 400 ألف برميل يومي، وإضافة وحدات لتحسين أداء المصفاة ومجمع لتكسير الألوفينات بالوسيط الكيميائي[3].

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص81.

[2] – محمد عبد الغني سعودي، **الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص144.

[3] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص81.

جـــ). صناعة الغاز الطبيعي:

يقصد بها كل العمليات اللاحقة لاستخراج الغاز الطبيعي سواء كان حراً أو مصاحباً بغرض إســـتخلاص المتكثفات والماء والغازات الحمضية منه، وضغط الغاز ونقله عبر الأنابيب، وعمليات إسالة الغاز لنقله بواســـطة السفن، أو تحويله إلى سوائل ومشتقات نفطية صديقة للبيئة وذات قيمة مضافة عالية مثل النافتا والديزل وغـــاز البترول المسال[1]. وقد شهدت هذه الصناعة في الوطن العربي عدة تطورات في السنوات الأخـــيرة شملـــت إقامـــة مشروعات الإنتاج الغاز الطبيعي ونقله وتصديره للخارج في كل من قطر والإمارات والسعودية ومصر وعمـــان وسوريا وليبيا واليمن[2].

3. صناعة الأسمدة:

تقدر الطاقة التصميمية العربية للأسمدة النيتروجينية والفوسفورية والبوتاسية والمركبة بحوالي 48.2 مليون طن، في حين بلغ الإنتاج الفعلي منها نحو 41.6 مليون طن عام 2006 ، وقد سجلت هذه الصناعة زيـــادة في الصادرات حيث بلغت حوالي 24.2 مليون طن عام 2006 مقارنة بحوالي 21.8 مليون طن عـــام 2005، كما إرتفع إستهلاك الدول العربية للأسمدة من 19.7 مليون طن إلى 20.1 مليون طن خلال الفترة نفسها[3].

وعليه تعتبر صناعة الأسمدة الكيماوية من الصناعات التي حققت فيها الدول العربية إكتفاءا ذاتيا يتجـــاوز 100 % في اغلب أنواع الأسمدة الكيماوية وخاماتها، وبالذات في اليوريا والامونيا والأسمدة الفوسفاتية والبوتاس، إلا أن هذا لا يعني أن كل الدول العربية لديها إكتفاءا ذاتيا من كافة الأنواع، فالدول العربية بشكل عام لا تزال تستورد وبنسب عالية الأسمدة بالإضافة إلى أن بعض الدول العربية مثل السودان واليمن لا تنتج أي نوع من أنواع الأسمدة الكيماوية.

كما تشير البيانات إلى أن إنتاج النيتروجينة يتمركز في دول الخليج العربي، والجزائر، وليبيا، ومصر، أما إنتاج الأسمدة الفوسفاتية فيتمركز في المغرب، وتونس، والأردن، وسورية، وينفرد الأردن بإنتاج الأسمدة البوتاسية[4].

4. الصناعة الغذائية[5]:

ينضوي تحت هذه الصناعات العديد من الأنشطة التحويلية مثل مطاحن الحبوب، ومعاصـــر الزيـــوت، ومصانع الدهون، والألبان، والسكر، وتعليب الفاكهة والخضار، ومعامل المشروبات، والعصائر، والمياه المعدنيـــة، وأغذية الأطفال، وتصنيع الأعلاف والتمور، وتجهيز الوجبات الخفيفة، ومصانع التبغ والسجائر وغيرها.

---

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص82.

[2] – عبد الهادي عبد القادر سويفى، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص62.

[3] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص76.

[4] – عبد الهادي عبد القادر سويفى، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص62.

[5] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص85.

وتشير البيانات المتوفرة عن هذه الصناعات في دول مجلس التعاون الخليجي أن حجم الاستثمارات قد نمت خلال الفترة 2002-2006 بمعدل حوالي 5.8 % سنويا. كما تعتبر صناعة السكر من الصناعات الغذائية التي شهدت عدة تطورات في الآونة الأخيرة، إذ توجد مشروعات لإقامة مصانع جديدة للسكر في كل من الإمارات ومصر وسورية واليمن والسودان والسعودية، وتوسعات لمصانع قائمة في السعودية والجزائر؛ ويأتي السودان في طليعة الدول العربية المنتجة للسكر إذ بدأ إنتاج السكر فيه منذ عام 1962.

5. صناعة المنسوجات والملابس[1]:

تعتبر صناعة المنسوجات والملابس صناعة تقليدية ورئيسية في عدة دول عربية منها مصر وسوريا وتونس والمغرب ولبنان، وتشكل هذه الصناعة في المغرب إحدى مقومات الاقتصاد الوطني، حيث تشكل صادراتها ثلث إجمالي الصادرات، وقد بدأت بعض الدول العربية مثل السعودية والإمارات والبحرين التوسع في بعض النشاطات المرتبطة بصناعة الملابس في السنوات الأخيرة، وخاصة تلك الموجهة للتصدير.

كما اتجهت بعض الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية نحو تجديد تلك الصناعة من خلال تطبيق برامج لتحديث الصناعة عن طريق إنشاء مراكز وحاضنات صناعية، وشملت كل من تونس، والمغرب، والجزائر، ومصر، كما شرعت الحكومة اليمنية خلال عام 2004 في تطوير محالج القطن وإعادة هيكلة مصنعي الغزل ونسيج في صنعاء، ومع ذلك فإن الوطن العربي لا يزال يواجه عدم كفاية في الإنتاج من هذه السلع، إضافة إلى ذلك تعاني هذه الصناعة غياب النظرة التكاملية بين الدول العربية من جهة، وإلى المنافسة الخارجية الشديدة بعد سريان التطبيق الكامل لتحرير تجارة النسيج والملابس الجاهزة اعتبارا من جانفي 2005 من جهة أخرى.

6. صناعة الأدوية:

يقدر قيمة الإنتاج العربي من الدواء حوالي 4.9 مليار دولار عام 2005، مقابل إستهلاك كبير والمقدر بحوالي 10 مليار دولار، والجدول التالي يوضح إنتاج وإستهلاك الأدوية في الدول العربية:

الجدول رقم (26.2): تطور إنتاج واستهلاك الأدوية في الدول العربية خلال الفترة (2001– 2005).

(الوحدة: مليون دولار)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005
الإنتاج الوطني	3390	3880	3988	4336	4846
الاستهلاك	7020	7767	8472	9280	10156
الإنتاج الوطني الى الاستهلاك (%)	48.3	50.0	47.1	46.7	47.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص323. http:// www.afm.org.ae

[1] – عبد الهادي عبد القادر سويفى، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص56-58.

وتمتلك بعض الدول العربية صناعة دوائية تنمو بسرعة كما هو الحال في سوريا، والأردن، والسعودية، والإمارات، والمغرب، وتونس، والجزائر، أما مصر تعتبر صناعة الأدوية فيها قديمة وتغطي حاليا أكثر من 90 % من حاجة السوق المحلي، كما تجدر الإشارة إلى أن إنتاج الأدوية في الدول العربية، يتم معظمه عن طريق الحصول على تراخيص من الشركات العالمية المالكة للتقنية، إلا أن هناك عدد من المصانع تنتج بدون تراخيص[1].

ثانيا: مشكلات قطاع الصناعة العربية:

من الضروري التعرف على المشكلات التي تواجه تطور الصناعة في الوطن العربي، حيث إن هذا يعد أساسا مهما على وضع الحلول من أجل تجاوزها عن طريق توفير المستلزمات التي تمكن من ذلك، وتختلف درجة ومدى وجود هذه المشكلات من دولة إلى أخرى، إلا أن معظم الدول العربية إن لم يكن جميعها تقريبا تعاني من هذه المشكلات ومنها:

I. مشكلات الصناعة الإستخراجية :

1. يعاني قطاع الصناعة العربية، وبالذات النفطي من مشكل سياسة الأسعار والإنتاج، وإن كان تسعير النفط العربي وتحديد إنتاجه يتم ابتداء من قبل الشركات النفطية الأجنبية، والتي تمثل كارتل احتكاري يسيطر على إنتاجه وتصنيعه وتسويقه، وبالتالي فهي التي تحدد أسعاره بمعزل عن الدول صاحبة الثروة النفطية[2]؛

2. الاعتماد المفرط على القطاع النفطي، فبعد أكثر من ربع قرن مازال إنتاج وتصدير النفط يشكل المكون الأساسي للدخل المحلي والمصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول العربية[3]؛

3. ضعف قوة الدول المنتجة للنفط في منظمة أوبك والذي يتم الاتفاق بينها على تحديد الأسعار وسقوف للإنتاج النفطي، نتيجة تدخلات دولية وإقليمية عديدة، إضافة إلى دخول منتجين جدد إلى السوق النفطية من خارج دول منظمة أوبك، أخذوا يعملون على زيادة إنتاجهم بدون الالتزام بسقوف أو حدود معينة لإنتاج؛

4. إن سبب إنخفاض أسعار النفط في العديد من الحقبات هو العرض المرتفع من ناحية وتقنين الطلب من قبل الدول المستهلكة للنفط، دفع بالدول المنتجة للنفط إلى الزيادة إنتاجها للتعويض عن انخفاض السعر بزيادة كمية النفط المصدر[4].

---

[1] – عبد الهادي عبد القادر سويفى، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص73.

[2] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص110.

[3] – بلعور سليمان– بوخاري عبد الحميد، نحو تنمية صناعية عربية موحدة – حالة دول مجلس التعاون الخليجي، **الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية بالدول العربية في ظل العولمة**، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالبويرة، 23-24 أفريل 2008، ص.ص6-7.

[4] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص112-113.

II. مشكلات الصناعة التحويلية :

1. إنخفاض مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية والذي ينعكس في انخفاض نسبة الإنتاج الفعلي السنوي إلى الطاقة الإنتاجية القصوى (أو المتاحة)، وبرغم من أن مستويات استغلال الطاقة الإنتاجية يختلف من صناعة إلى أخرى ومن بلد إلى أخر، إلا أن حالة تدني مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية يشكل ظاهرة عامة بالنسبة للبلدان العربية التي هي موضوع البحث هنا[1]؛

2. إن ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، من شأنه أن يضعف القدرة التنافسية الصناعية للدول العربية في الأسواق المحلية والأسواق الخارجية؛

3. إنخفاض مهارات وقدرات وخبرات العاملين، حيث إن نسبة كبيرة من العاملين في هذا القطاع في العديد من الدول العربية من العمال غير الماهرين الذين إتجهوا للعمل بعد أن تم انتقالهم من قطاعات أخرى؛

4. إنخفاض القدرات الإدارية والتنظيمية في المشروعات الصناعية بالشكل الذي يجعل أداء هذه المشروعات دون مستواها المطلوب، وهو ما أدى إلى تعثر عملية التطور في القطاع الصناعي[2]؛

5. تعتمد الصناعة العربية عموما إلى حد كبير على التكنولوجيا المستوردة ، بما في ذلك التكنولوجيا المرتبطة بأساليب الإنتاج ووسائله[3].

6. تواجه الصناعات العربية في الوقت الحاضر تحديات نابعة من تزايد الاهتمام بتوحيد المعايير والمواصفات القياسية الخاصة بالجودة والصحة والبيئة، التي تعتبر شرطا ضروريا لتحقيق الجودة المطلوبة للسلع والخدمات الصناعية، وتسهيل دخولها للأسواق العالمية.

7. تتأثر بعض الصناعات العربية بالتطبيق التدريجي لحقوق الملكية الفكرية، وإلغاء إجراءات الحماية المترتبة عليها خصوصا صناعة الملابس والمنسوجات، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة الأدوية، وأيضا صناعة البرمجيات، مما يقلل من قدرتها على المنافسة[4].

بالإضافة إلى ذلك، يوجد مشاكل أخرى أهمها[5] :

- صغر حجم المنشآت الصناعية بسبب ضآلة رؤوس الأموال المستثمرة؛
- تنافس الصناعة العربية فيما بينها، وعدم وجود إتصالات تجارية عربية في المجال الصناعي، كذلك غياب التنسيق الصناعي فيما بين الدول العربية؛
- تمركز المنشآت الصناعية في المدن، نظرا لتوافر الشروط الضرورية لقيامها؛

---

[1] – حميد الجميلي، **دراسات في الأمن الاقتصادي العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص273-275.

[2] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص166-167.

[3] – المرجع السابق، ص169.

[4] – عبد الهادي عبد القادر سويفى، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص86.

[5] – بلعور سليمان- بوخاري عبد الحميد، **الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية بالدول العربية في ظل العولمة**، مرجع سابق الذكر، ص2.

➢فقدان الترابط بين مراحل الإنتاج، حيث تتسم الصناعة العربية بالتطور في المرحلة الأولى (الصناعة الإستراتيجية)، مقابل ضعف الصناعة الوسيطة واقتصار مشاريع الصناعة التحويلية على إنتاج السلع الاستهلاكية؛

➢تركز معظم النشاط الصناعي العربي في صناعات بدائل الواردات، وبالتالي فالإنتاج يكون مخصص للسوق المحلي وليس للتصدير، وهذه الصناعات ترتبط بالمواد الأولية المتوفرة كالنفط والحديد والقطن...؛

➢ضعف البنية التحتية الصناعية، إذ أن المناطق الصناعية قليلة وغير مجهزة بما يلبي الخدمات الصناعية.

ثالثا: مستقبل قطاع الصناعة العربية:

إن تحقيق مستقبل أفضل للصناعة العربية، يكمن في إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل وللمعوقات والتحديات التي تواجهها، خاصة في مجال التقانة، وحقوق الملكية الفكرية، وتوسيع الأسواق المتاحة، وتحقيق خطوات عملية نحو التكامل الصناعي وبالذات في الصناعات الرأسمالية والهندسة المحورية.

ففي مجال التقانة لابد من إعطاء أولوية لاستخدام التقانات الصناعية المتطورة، وأساليب الإنتاج الحديثة التي تضمن تقليل تكلفة الإنتاج وزيادة الجودة، وبالتالي تساعد السلع العربية على منافسة السلع الأجنبية، خاصة وأن التقانة المتطورة أصبحت عنصرا أساسيا في المنافسة.

وفي مجال الملكية الفكرية، على الدول العربية أن تتخذ الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية التي ستلحق بالصناعات المختلفة، ومن جانب آخر يمكن لدول العربية المعنية بصناعة البرمجيات أن تحد من تأثير تطبيق حقوق الملكية الفكرية بعد اتفاقيات مشاركة مع مالكي تقانات البرمجيات، وشراء بعض شركات البرمجيات الصغيرة.

وأما في مجال توسيع الأسواق المتاحة، فإنه من الطبيعي أن تتجه الدول العربية في تسويق سلعها الصناعية نحو السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد إكتمال إنشائها[1].

بالإضافة إلى ما سبق، على الدول العربية الاهتمام بالصناعات التي تؤمن التوفير بالنقد الأجنبي، وذلك من خلال تطوير صناعات تقل فيها المستلزمات المستوردة من جهة، ويتاح إنتاجه للتصدير من الناحية الثانية، كذلك التأكيد على تطوير الصناعات التي يمكن أن تكون منتجاتها محلا للمبادلات بين الدول العربية[2].

ولا يمكن إغفال مدى إرتباط مستقبل الدول الصناعة العربية بقدرة دولها على الاستفادة المتبادلة من الموارد والإمكانيات المتوفرة لديها في تحقيق تكامل اقتصادي على أساس المنافع المتبادلة، وهذا من شأنه أن يساعد على إقامة مشاريع صناعية عربية مشتركة، يمكنها من حل مشاكل التمويل إضافة إلى الاستفادة من مزايا الحجم، وتخفيض تكاليف الاستثمار، والإنتاج بما يزيد من قدرة السلع الصناعية العربية على المنافسة في السوق الدولية[3].

[1] – عبد الهادي عبد القادر سويفى، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص87-89.

[2] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص177-178.

[3] – عبد الهادي عبد القادر سويفى، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص89.

خلاصة الفصل الثاني:

يزخر الوطن العربي من سلطنة عمان شرقا إلى المملكة المغربية غربا، بثروات كبيرة تمكن شعوب هذه البلدان من الخروج من حالة العجز وتضعها في قائمة المصدرين للسلع والخدمات المختلفة، فهناك موارد وثروات طبيعية كانت طاقوية أو معدنية، وطاقات بشرية كبيرة، وموارد مالية معتبرة، وإمكانيات زراعية ضخمة.

ومن خلال المؤشرات التي ذكرت في هذا الفصل في إطار النظرة الكلية للاقتصاد العربي، تبين أنها تحمل دلالات واضحة وهامة، وهو أن الاقتصاد العربي يحمل في طياته وجنباته إمكانيات هائلة للنمو، والوصول إلى وضع أفضل مما هي عليه، كما يكتسب العالم العربي مكانة أساسية من حيث حجم ونوعية الموارد الاقتصادية الهامة التي تشكل المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة، ومصادر الطاقة للاقتصاديات الحديثة.

كما إتضح لنا من خلال هذا الفصل، كل الموارد المادية والإمكانيات الذاتية لبلدان الوطن العربي، ومكانتها في ترقية القدرات التنافسية، كما تبينت لنا العوامل الكثيرة المساعدة على تعميق التكامل وتوسيع مجالاته وضرورة حصار معوقاته من خلال إستراتجية بديلة للسياسات القطرية التنافرية الحالية، يتم في إطارها إعادة صياغة السياسات وبناء المؤسسات الاتحادية لتحقيق تنمية شاملة مستدامة تعكس عنصر السيادة والخصوصية، وتضمن تجسيد المشروعات العربية المشتركة، خاص الصناعية منها.

تمهيد :

بعد إستعراض واقع اقتصاديات الوطن العربي، تبين لنا أن هذه الاقتصاديات تتسم بالتوزيع غير العادل في الإمكانيات والموارد، حيث تعرف بعض الدول النقص والبعض الآخر فيض، وبهدف تخطي هذا الإشكال لجأت الدول العربية إلى تجسيد وتطبيق مفهوم التجمع الاقتصادي من أجل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وبناء اقتصاد عربي قوي ومنافس، ولتحقيق هذا التجمع اتبعت الأقطار العربية عدة مداخل، ومن بين هذه المداخل المشروعات العربية المشتركة.

لقد تعددت المزايا التي تعزى إلى منهج المشروعات المشتركة بدءا من القول إنه لا يتعارض مع السيادات الوطنية، ولا يتأثر بتباين الأنظمة السياسية، إضافة إلى اعتبار المشروعات المشتركة أساسا يمكن أن يرسي قاعدة راسخة للمضي نحو مزيد من خطى التعاون والتكامل، بل إن بعضهم يرى فيها أدوات تتميز بكونها تبني التكامل من أسفل إلى أعلى، وبأنها تندرج ضمن أساليب التكامل الايجابية لا السلبية، فضلا عن إعتبار أنها أنسب الوسائل في ظل الدرجة العالية من التنوع في الموارد المميزة للوطن العربي، إذ تمثل قنوات مرتفعة الكفاءة لتجميع فوائض الدول المتيسرة مع التي تعاني العجز، وبحكم كونها أسلوبا يتسم بالمرونة، فهي يمكن أن تنتشر في مجالات عديدة وبصيغ مختلفة.

لذا سنحاول في هذا الفصل بقدر الإمكان التعرض إلى المشروعات العربية المشتركة، من خلال تسليط الضوء على أهم مفاهيمها الأساسية، ثم إلى واقع تلك المشروعات، وفي الأخير نحاول التطرق إلى مشاكل ومستقبل المشروعات العربية المشتركة.

المبحث الأول: مدخل وصفي للمشروعات العربية المشتركة

قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، حيث سنقوم في المطلب الأول بالتعبير عن المفاهيم المختلفة التي كتبت في مجال المشروعات العربية المشتركة كمفهومها ومبررات قيامها ومراحلها التي مرت بها، إضافة إلى تصنيفها والمعايير المعتمدة في اختيارها، أما المطلب الثاني فسنخصصه إلى واقع المشروعات العربية المشتركة حيث نبدأه بتوزيع تلك المشروعات ثم الأطراف المنشئة لها وفي الأخير عينات من المشروعات العربية المشتركة.

المطلب الأول: ماهية المشروعات العربية المشتركة، وتصنيفها، ومعايير إختيارها

أولا: مفهوم المشروعات العربية المشتركة:

يوجد عدة مفاهيم وتعاريف للمشروعات المشتركة لعل أكثرها شيوعاً أنها كل صور التعاون بين طرفين أو أكثر ينتمون لدول مختلفة في سبيل القيام بنشاط استثماري معين يستمر لمدة من الزمن[1] ؛كما عرفت بأنها تلك المشروعات التي يشترك في إقامتها دولتان أو أكثر بحيث تساهم كل منهما في واحد أو أكثر من العناصر الإنتاجية كرأس المال أو عنصر العمل أو الخبرات الفنية أو التنظيم[2].

ومن الملاحظ على هذا التعريف أنه يبرز العناصر أو الركائز التي يقوم عليها المشروع المشترك وهي تعدد الأطراف المشاركة فيه، وأن يشترك كل طرف في المشروع المشترك بأي عنصر من عناصر الإنتاج اللازمة لقيام المشروع بالنشاط الاقتصادي الذي أنشئ من أجله[3].

وقد ظهر في الأدبيات الاقتصادية خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين مجموعة من التعاريف للمشروعات المشتركة اشتملت على صيغ كثيرة تباينت بعض جوانبها، لكنها أجمعت كلها على مفهوم اقتصادي واحد وهو أن المشروع المشترك أداة مادية ملموسة تقود إلى منافع التكامل الاقتصادي العربي[4].

وعليه ليس هناك تعريفا عاما للمشروع المشترك، وإنما هذه التسمية تمثل صيغة من صيغ الاستثمار المباشر والتي تقوم عن طريق إشراك طرفين أو أكثر، كل طرف يساهم بعامل أو أكثر من عوامل الإنتاج (رأس مال ثابت أو متغير، العمل...) في إنشاء قدرات إنتاجية على شكل مشروعات تهدف إلى تحقيق منافع (مكاسب) إقتصادية وإجتماعية متبادلة لكل الأطراف[5].

---

[1] – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير المشروعات المشتركة**، ورقة عمل مقدمة ومنشورة في كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5-7مارس 1983، ص29.

[2] – محمد العمادي، **تجربة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في المشروعات العربية المشتركة** ، بحث مقدم ومنشور في كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5-7مارس 1983، ص468.

[3] – سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، 1988، ص19.

[4] – سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، نشر في كتب النفط والمشروعات العربية المشتركة ، الطبعة الأولى، مؤسسة الكميل للتوزيع والإعلان والنشر، الكويت، نوفمبر 1988، ص76.

[5] – عباس بلفطيمي، **المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجلب الأموال المهاجرة**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 04، 2006، ص156.

ويمكن تلخيص ذلك في المخطط أو الشكل التالي:

الشكل رقم (1.3): المشروعات المشتركة.

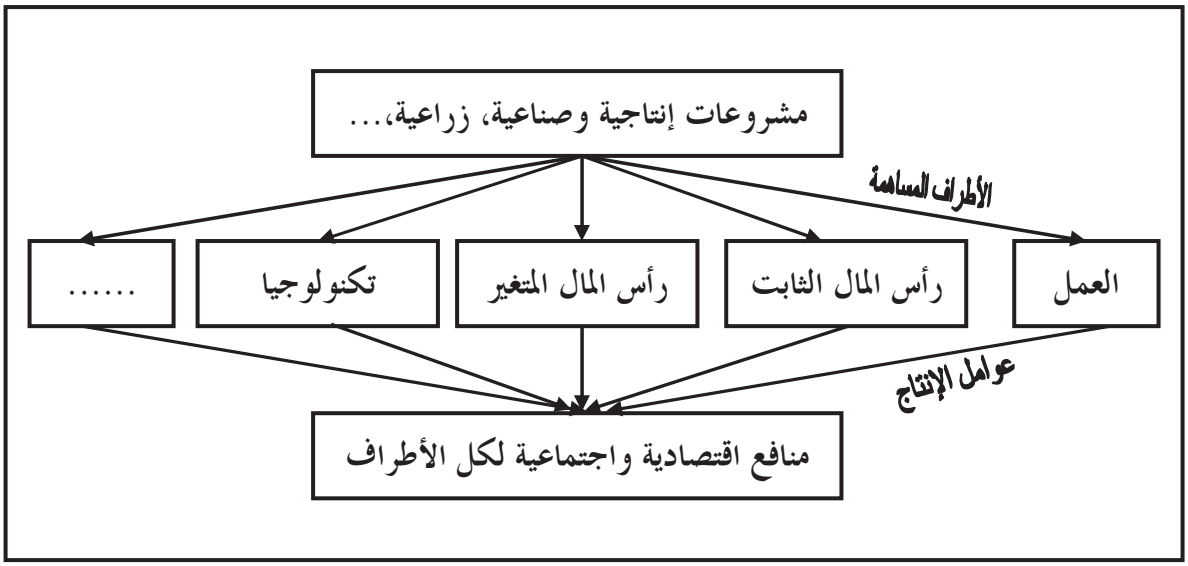

المصدر: عباس بلفطيمي، المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجلب الأموال المهاجرة، مجلة الباحث، العدد 04،2006، ص160.

وبإسقاط تعريف المشروع المشترك على تلك المشاريع التي تقام في الوطن العربي، فان مفهوم المشروعات العربية المشتركة كذلك تعدد، فمنهم من يرى أنها وسيلة للتكامل، تجمع نظريا صفة التعدد في الجنسية (التكامل في مجال الموارد الاقتصادية العربية) عند إقامتها، وبين التكامل في النشاط (التداخل في العملية الإنتاجية) بعد إقامتها[1].

ومنهم من عرف المشروع العربي المشترك على أنه " المشروع الذي يقوم بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية ويتم توطينه في مجموعة أقطار تساهم في إدارته بصورة مشتركة مع شمول آثاره (إمتداد نشاطه) بصورة واسعة للمنطقة العربية، وينشأ من قبل قطر أو أكثر من الأقطار العربية، ويتم توطينه في قطر واحد، إلا أن له منفعة إقتصادية واسعة لأكثر من قطر عربي[2].

وقد أثار هذا التعدد في التعاريف مجموعة من المنظمات العربية، فتصدت بالبحث والتحليل على تعريف موحد للمشروعات العربية المشتركة، حيث إتفقت على أنها "تلك المشاريع التي يشترك في إقامتها أطراف عربية في دولتين عربيتين أو أكثر سواء كانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام أو مختلط أو خاص والتي تستهدف القيام بنشاط إنتاجي، أو تجاري، أو مالي، أو خدمي، أو غيره من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لأقطار عربية، ويعزز التشابك والتلاحم بين اقتصاديات هذه الأقطار ويزيد من متانة الروابط والعلاقات الاقتصادية والتبادل فيما بينهما"[3].

---

[1] – بوجعدار الهاشمي، **الأموال النفطية العربية والإمكانيات المتاحة لاستثمارها في إقامة مشروعات عربية مشتركة في الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1985-1986، ص.ص172-173.

[2] –*M.A. LUTFI,* ***Manual For Multicountry Project Identification Preporation and evaluation in the arabe Countries****, UNCTAD ,Frst, Draft, 1977, P3.*

[3] – سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، مرجع سابق الذكر، ص20.

وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على هذا التعريف في دورته المنعقدة بتونس عام 1983 وأصبح منذ ذلك الوقت التعريف المتبع لدى أجهزة العمل العربي الاقتصادي المشترك المعنية بالمشروعات المشتركة[1].

ثانيا: مبررات قيام المشروعات العربية المشتركة:

برزت ظاهرة تزايد المشروعات العربية المشتركة بعد النتائج المخيبة للآمال من المدخل التجاري الذي إتخذته الدول العربية منذ 1953 كمدخل لتحقيق عملية التكامل الاقتصادي العربي، ورغم أهمية المدخل في فتح الأسواق العربية أمام السلع العربية، إلا أنه سرعان ما إصطدم بعقبة رئيسية حدت من فعاليته، وهي ضعف القاعدة الإنتاجية العربية القادرة علي توفير السلع القابلة للتبادل فيما بين الدول العربية، مما جعل بالتالي تجارتها البينية تبقى في حدودها الضئيلة غير قادرة على التطور والنمو، ولهذا أدركت الدول العربية أن تحرير التجارة لن يخدم التكامل الاقتصادي ما لم تسبقه قاعدة إنتاجية متقدمة[2].

ولهذا تم إختيار مدخل المشروعات المشتركة بغية تنمية وزيادة القاعدة الإنتاجية على النحو الذي يخدم العملية التنموية والمبادلات التجارية ويسهل انسياب رؤوس الأموال بين البلدان العربة، وبالتالي تشكيل المناخات الملائمة لتطبيق المدخل التجاري وغيره من المداخل الأخرى لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي[3].

وقد تطرقت الكثير من الدراسات والأبحاث لأهمية المشروعات المشتركة، حيث نجد مجلس الوحدة الاقتصادية الذي برر إختياره للمشروعات المشتركة مبكرا (منذ عام 1973) بكونها من الصيغ المهمة التي تحقق تقدما واسعا في مجال ترابط المصالح بين البلدان العربية وتوزيع الفوائد توزيعا عادلا بينها، كما تسمح بتقسيم متكافئ للعمل، وإلى خلق قاعدة إنتاجية يتم من خلالها التنسيق والتكامل على الصعيد القومي. إضافة لذلك فإن المشروعات المشتركة تمثل الصيغة الأكثر فعالية في توجيه المزيد من الاستثمارات العربية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي[4].

كما أوضحت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن أهمية المشروعات العربية المشتركة تكمن في إستيعاب الفوائض المالية العربية وتطوير السوق المالية العربية من خلال طرح أسهم تلك المشروعات في السوق العربية للتداول، وأخيراً كون بعض تلك المشروعات لا يمكن قيامها ما لم تتم بصورة مشروعات مشتركة للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وقدرتها علي المنافسة الدولية، إضافة إلى كونها تساهم في زيادة الإنتاج السلعي[5].

---

[1] – سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، مرجع سابق الذكر، ص77.

[2] – معتصم سليمان، **التجارة الخارجية العربية وهيكل الاقتصاد العربي 1970– 1979**، نشر في مجلة قضايا عربية تصدر عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، العدد الخامس، مايو 1983، ص45.

[3] – سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، مرجع سابق الذكر، ص77.

[4] – سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، مرجع سابق الذكر، ص23.

[5] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تنمية المشروعات العربية المشتركة وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في تمويلها**، ورقة مقدمة إلى ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، قطر 1982، ص2.

كما تطرقت أدبيات جامعة الدول العربية (إدارة الشؤون الاقتصادية) إلى مبررات المشروعات العربية المشتركة، فبينت أن سبب إهتمام البلدان العربية فيها يرجع أساسه إلى ميزتين تتسم بهما هذه المشروعات هما[1] :

أ). كونها وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي الذي لا يمس إلا جزءاً من الاقتصاد القومي، مما يجعل قبول البلدان العربية لها أسهل من قبولها للسياسات التكاملية الأخرى التي تتطلب تنازل البلدان عن قدر من سلطاتها؛

ب). كونها تمثل صيغة مرنة تجمع بين مصالح الدول العربية الأطراف ذات الفائض المالي وذات العجز المالي.

كذلك شهدت المشروعات العربية المشتركة اهتماما من قبل الاقتصاديين العرب، فإنبروا لها بالبحث والتمحيص، وبينوا أهميتها، ومبررات إنشائها، ويمكن بشيء من الإيجاز حصر أهم المبررات التي توصلوا إليها في النقاط التالية:

1. بإقامة المشروعات العربية المشتركة نستطيع المنافسة في الأسواق العربية والدولية، وتربية جيل جديد من الكفاءات البشرية، وتركيم رأس المال العربي في توسيع المشروعات، وتكميلها بل وإقامة مشروعات جديدة؛

2. تحقق المشروعات العربية المشتركة مصالح الأقطار العربية المشتركة فيها عن طريق إشتراك رأس المال والعمل والموارد، كما تحقق عوائد مناسبة لكل من هذه العناصر؛ إضافة ذلك فإنها تحل إلى حد كبير مشاكل التمويل والتصريف التي تعانيها المشروعات القطرية، وتستفيد من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق تحقيق الوفرات القطرية والقومية والدولية[2]؛

3. توسيع القاعدة الإنتاجية العربية التي تعتبر عنصراً مهماً لتحقيق الاستقلال الاقتصادي؛ والتخصص المتطرف في جانب الصادرات القائم على سلعة أو عدد محدود من السلع الأولية[3]؛

4. هناك مشروعات لا يمكن إقامتها أصلا إلا بتعاون بلدين أو أكثر، لأن طبيعة نشاط تلك المشروعات تتعدى الحدود الإقليمية مثل مشروعات إستغلال الثروات المشتركة؛

5. كبر حجم المشروعات، وضخامة تكاليفها مما يتطلب توفير إستثمارات من قبل أكثر من طرف، كما أن إنتاجها الكبير يفرض توفير أسواق أكثر من بلد واحد لإمتصاص هذه المنتجات؛

6. تعتبر وسيلة للبلدان النامية في مواجهة الآثار السلبية للشركات الاحتكارية الدولية والتكتلات الرأسمالية؛

7. تساهم المشروعات المشتركة في توطين الأموال العربية في الوطن العربي بعيدا عن اهتزازات النقد في الأسواق الدولية[4]؛

---

[1] – سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، مرجع سابق الذكر، ص79.

[2] – سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، مرجع سابق الذكر، ص27.

[3] – عبد الرحمن زكي إبراهيم، **السوق الإسلامية المشتركة هدف نهائي للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، مجلة آفاق اقتصادية، عدد 54، افريل 1993، ص133.

[4] – سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، مرجع سابق الذكر، ص82.

8. تمكن المشروعات العربية المشتركة من زيادة القدرة التفاوضية من خلال تجميع إمكانيات الدول العربية، وتوحيد مواقفهم[1]؛

9. إن قيام المشروعات العربية المشركة من شأنه أن يساهم في تنمية قطاعات عديدة إقتصادية، كما يساهم في زيادة معدل النمو، وتحديث الهيكل الاقتصادي، والاجتماعي في الدول العربية[2]؛

10. تعمل المشروعات المشتركة على توفير رؤوس الأموال الضرورية بتوزيعها على الجهات المعنية بدلا من تحمل جهة واحدة لها، مما يساعد البلدان الفقيرة على المساهمة في إقامة المشروعات المشتركة[3]؛

11. إن إقامة مشروعات مشتركة بعدد كاف يستتبعه تطوير التبادل التجاري، وتوسيع إنتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية، كما يخلق الجانب المادي لإقامة الهيئات الاقتصادية والإدارية العربية الموحدة[4]؛

12. إن المشروعات العربية المشتركة تندرج ضمن فكرة "التكامل الاقتصادي القطاعي" بإعتبارها من الأدوات التي عن طريقها يتحقق هذا النوع من التكامل[5].

ثالثا: مراحل المشروعات العربية المشتركة:

حسب التقسيم التاريخي، مرت المشروعات العربية بثلاث مراحل أساسية هي:

I. المرحلة الأولى (1946 – 1973)[6]:

ويمكن أن نطلق عليها مرحلة البداية الأولى، حيث ترجع فكرة تكوين مشروعات عربية مشتركة بإعتبارها أسلوباً للتعاون الاقتصادي العربي إلى الفترة التي تلت جامعة الدول العربية وإلى الخمسينيات من القرن العشرين، ففي 1946/04/10 وافق مجلس الجامعة العربية على إنشاء شركة عربية مساهمة لإستغلال الأراضي الزراعية في فلسطين وشرائها، حيث تساهم فيها الحكومات والمواطنون العرب من جميع الأقطار العربية، وكان الدافع وراء ذلك هو مواجهة المخطط الصهيوني للتغلغل الاقتصادي في فلسطين.

وبعد عشر سنوات، بالضبط في 1956/01/25 وافق مجلس الجامعة العربية على إنشاء شركة البوتاس العربية ذات المساهمة المحدودة لكي تقوم باستغلال أملاح البحر الميت بالأردن (على رأسها البوتاس) لدعم الاقتصاد الأردني في مواجهة الكيان الصهيوني.

كما يجدر ذكره أن في هذه المرحلة تم تنفيذ حوالي سبعة مشروعات حتى عام 1973.

---

[1] – بوجعدار الهاشمي، **الأموال النفطية العربية والإمكانيات المتاحة لاستثمارها في إقامة مشروعات عربية مشتركة في الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص175.

[2] – مجدي حفني، **مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي**، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص.ص87-88.

[3] – سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، مرجع سابق الذكر، ص29.

[4] – أحمد فراس مراد، **تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، العدد 01، أفريل1985، ص236.

[5] – *fritz Machlup.ed,* ***Economic Integration: Worldwide, Regional Sectoral****, The Macmihhan Press, New York, 1978, P136-139.*

[6] – محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**، ج 01، مرجع سابق الذكر، ص677.

3-2 المرحلة الثانية (1973 – 1990):

لقد بات من الواضح من خلال الجرد الأولى الضعف الذي عاشته تجربة المشروعات العربية المشتركة في بداية تطورها ونموها حيث لم نشهد أي نمو يذكر لها، لذا عقبتها مرحلة ثانية يمكن أن نطلق عليها بمرحلة الإنتعاش، والنمو، والإزدهار للمشروعات العربية المشتركة، وتشمل الفترة من (1973- 1989) أي ما بعد حرب أكتوبر سنة 1973 وما قبل حرب الخليج الثانية مباشرة.

لقد عرفت فترة السبعينات بعد حرب أكتوبر 1973 بداية الظهور الحقيقي للمشروعات المشتركة في إطار المنظمات العربية بصورة فعالة، حيث أخذت مشروعات المجلس الإقتصادي والإجتماعي تجد طريقها للتنفيذ الفعلي، كما تمكنت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول من إقامة عدد من المشروعات في قطاع البترول والنقل البحري، وبناء وإصلاح السفن، والاستثمارات البترولية، والخدمات البترولية، إضافة إلى ذلك ظهور محاولات خارج إطار المنظمات العربية أسفرت عن إنشاء أعداد أخرى من المشروعات العربية والدولية[1].

وهكذا شهدت المشروعات العربية المشتركة في هذه المرحلة تطورات كثيرة، حيث خطت خطوات واسعة وبسرعة نحو النمو، وذلك بفضل زيادة ميل الدول العربية نحو خلق طراز مرن جديد من أدوات التنسيق والتعاون، إضافة إلى زيادة الموارد المالية النفطية الناتجة عن إجراءات تصحيح أسعار النفط في عام 1973، وخير دليل على نجاحها أن هذه الفترة عرفت إقامة المئات من المشاريع المشتركة[2].

3-3 المرحلة الثالثة (1990 – إلى الفترة الحالية)[3]:

والتي بدأت بعد حرب الخليج الثانية أوت 1990 أي بعد الغزو العراقي للكويت، والتي تميزت بالجمود تقريبا حيث يبدو أنه من تبعات هذه حرب العزوف التام عن إقامة مشروعات عربية مشتركة، كما أوقفت التفكير فيها، أو التفكير في عمل مشترك أو حتى خطة مشتركة، بل وتركت المسألة مفتوحة للقطاع الخاص في إطار البحث عن فرص استثمار ومحاولة ترويجها، ويبدو ذلك واضحا من أعمال مؤتمرات المستثمرين ورجال الأعمال العرب.

وقد بدأ التعاون العربي في مجال المشروعات العربية يعود، ففي عام 1996، اتخذت توصيات في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لإنشاء ثلاث شركات عربية قابضة في مجال التسويق والتعبئة والتغليف والتأجير التمويلي.

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص181.

[2] – سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والمستقبل**، نشر في كتاب النفط والتعاون العربي تصدر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد السابع، الكويت، العدد 02، 1981، ص.104.

[3] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية**، مرجع سابق الذكر، ص.ص182-183.

رابعا: تصنيف المشروعات العربية المشتركة:

I. تصنيف المشروعات العربية المشتركة من حيث الهدف:

يمكن تصنيف المشروعات العربية المشركة حسب الهدف الذي تصبو إليه الأطراف المشاركة إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

1. المشروعات العربية المشتركة التي تهدف عامة إلى تقوية حركة التكامل الاقتصادي:

وتشتمل هذه المجموعة أساسا على المشروعات التي بادرت بها جامعة الدول العربية من خلال المجلس الاقتصادي العربي الذي كان سباقا في تشجيع إقامة مثل هذه المشروعات، إلا أن معظم المحاولات التي جرت لم تحقق نجاحا كاملا بإستثناء شركة البوتاس العربية؛ ومن ناحية أخرى قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1973 بتبني فكرة المشروعات العربية كأداة لمسارعة عملية التكامل الاقتصادي، وقد تم بالفعل إنشاء أربعة شركات مشتركة يبلغ مجموع رؤوس أموالها حوالي 1500 مليون دولار أمريكي، وتتناول أربعة مجالات إستراتجية للتعاون وهي التعدين، والإنتاج الغذائي، وصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية، والسلع الهندسية[1].

إضافة إلى ذلك هناك العديد من المشروعات كانت غايتها هو تحقيق هدف جماعي ومشترك للأطراف في العملية التكاملية، ومثال ذلك إقامة مشروعات زراعية في السودان بهدف تحقيق الأمن الغذائي أو درجة منه في بعض السلع للوطن العربي، كذلك إنشاء مركز للبحث العلمي أو للتطوير التكنولوجي، كذلك إنشاء مركز يقوم بتدريب العاملين لتوفير القوى العاملة اللازمة للتنمية[2].

2. المشروعات العربية المشتركة التي تستهدف التنمية المتكاملة لقطاع إنتاجي معين في عدة بلدان :

إنطلاقا من توجهات إتفاقية منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبيك) أقيمت مثل هذه المشروعات، وكان هدفها الرئيسي هو تعاون الأقطار الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، وعلى هذا الأساس فقد تم إنشاء أربع مشروعات مشتركة بين أعضاء هذه المنظمة، تتناول النقل البحري للنفط، وبناء وإصلاح السفن، والاستثمارات النفطية، والخدمات الإنتاجية في مجال النفطي[3].

إلى جانب ذلك، فإن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان إطارا لتشجيع إقامة المشروعات المشتركة التي تستهدف التنمية المتكاملة، إذ أكدت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في إطار هذا المجلس لعام 1981، على أهمية إقامة مشروعات مشتركة في مجالات الصناعة، والزراعة، والخدمات[4].

---

[1] – حسن صادق حسن عبد الله، **المؤتمر الدولي حول: التجارة العربي البينية والتكامل الاقتصادي**، مرجع سابق الذكر، ص422.

[2] – محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**، ج 01، مرجع سابق الذكر، ص684.

[3] – عبد القادر معاشو، **الأوبك: منظمة إقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي**، مرجع سابق الذكر، ص32.

[4] – حسن صادق حسن عبد الله، **المؤتمر الدولي حول: التجارة العربي البينية والتكامل الاقتصادي**، مرجع سابق الذكر، ص422.

3. المشروعات العربية المشتركة التي تستهدف تنمية قطاع معين في بلد ما، وذلك ضمن تطلع قومي:

ومثل هذه المشروعات تقع أساسا ضمن اهتمامات الصندوق العربي للإنمـــاء الاقتـــصادي والاجتمـــاعي والذي قام بتمويل العديد من المشروعات العربية خاصة في مجالات الموصلات والري وغيرها، إلا أن أبرز انجاز له هو إنشاء الهيئة العربية للإنماء والاستثمار والزراعي كمؤسسة عربية جماعية لتنمية القطاع الزراعي في السودان وفقا للإحتياجات العربية وبما يؤمن إكتفاءا ذاتيا على المستوى العربي في عدد من المنتجات الزراعية.

وهناك أيضا الشركة العربية للاستثمار التي تسعى إلى الترويج والمشاركة في تأسيس المشروعات الإنتاجية في البلدان العربية، كما تسعى إلى المشاركة في التمويل عن طريق الإقراض أو المساهمة المباشر في رأس المال الأسمى للمشروعات، ومن أبرز الأعمال التي قامت بها هذه الشركة المساهمة في مشروع سكر كنانة في السودان[1].

II. تصنيف المشروعات العربية المشتركة من حيث المنشأ:

يمكن تصنيف المشاريع العربية المشتركة وفقا للطريقة التي إتبعت في إنشائها إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. مشروعات أنشئت بمبادرة من جانب مؤسسات عربية حكومية مشتركة[2] :

وتأخذ هذه المشروعات في العادة صيغة مشروعات عامة متعددة الأطراف كنتيجة لجهود المؤسسات التي تروج لها في سبيل تحقيق الأهداف التي أنشئت هذه المؤسسات من أجلها، حيث تدور هذه الأهداف حول تحقيق تكامل إقتصادي على مستوى العالم العربي، أو بتطوير قطاع إنتاجي معين في إقتصاديات الأقطار المعنية.

2. مشروعات أنشئت بمبادرة من جانب شركات الاستثمار[3]:

ويأتي إنشاء المشروعات المشتركة من هذا النوع بمبادرة من الشركات المشتركة للاستثمار والـــتي تعمـــل كشركة قابضة في الدول المضيفة، وتتولى بدورها ترويج وتكوين مشروعات مشتركة في تلك الدول، وقد ثبـــت نجاح هذه الطريقة كوسيلة لترويج المشروعات المشتركة الخاصة.

3. مشروعات مشتركة (أو ثنائية) أنشئت بمبادرة مستثمرين فرديين[4] :

وتشمل هذه المجموعة المشروعات المشتركة الخاصة التي أنشئت على أساس تجاري خالص خارج أي إطار تنظيمي أو مؤسساتي مسبق، وعادة ما يأخذ زمام المبادرة في ترويج وتكوين هذه المشروعات المستثمر أو مجموعة من المستثمرين الفرديين.

---

[1] – حسن صادق حسن عبد الله، **المؤتمر الدولي حول: التجارة العربي البينية والتكامل الاقتصادي**، مرجع سابق الذكر، ص423.

[2] – محمود عبد الفضيل، **أموال النفط والمشروعات العربية المشتركة**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، سبتمبر 1980، ص.ص124-125.

[3] – محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، سلسلة عالم المعرفة، عدد 16، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1979، ص153.

[4] – محمود عبد الفضيل، **أموال النفط والمشروعات العربية المشتركة**، مرجع سابق الذكر، ص126.

خامسا: معايير اختيار المشروعات العربية المشتركة:

من المفروض منهجيا أن يرتبط اختيار المشروعات العربية المشتركة بمسألة أولوية الأهداف المشتركة للدول العربية، وهذا يتطلب[1]:

1. وجود إستراتجية اقتصادية موحدة في إطار توفير متطلبات التنمية العربية القائمة على أساس الاعتماد الجماعي على الذات؛

2. إعتماد خطة قومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك لوضع وتنفيذ مشروعات متكاملة، لتوفير إمكانية خلق التشابك بين الاقتصاديات العربية من أجل تعزيز المصالح المتبادلة بينها؛

وإذا ما أريد للمشروعات المشتركة القيام بمهامها في تدعيم الطاقة الإنتاجية العربية، وتوسيع السوق الإقليمية، وتدعيم السوق العربية المشتركة، فإنه لا بد لها من أن تتصف بالآتي[2]:

1. قيام الشركات العربية المشتركة بإنتقاء المشروعات الواردة في خطط التنمية المقررة في الدول العربية، بما يؤدي إلى ترابط إنتاجها مع بعضها البعض في عدة أقطار عربية، حيث تقوم الشركات بتنفيذ المشاريع الواردة في تلك اللحظة القومية بعد إقرارها؛

2. أن تنتقى المشروعات التي تلبي إحتياجات الأقطار العربية؛

3. أن يقوم التعاقد على إقامة المشروعات المشتركة في الدول العربية المعنية، مقترنا بمنح المزايا التي نص عليها قرار السوق العربية المشتركة؛

4. وأخيرا، فإن تطوير دور المشروعات العربية المشتركة لتحقيق توسيع القاعدة الإنتاجية العربية، وترابط إقتصاديات الدول العربية فيما بينها، يقتضي التركيز على إقامة المشروعات التي يمكن أن تلبي احتياجات الأقطار العربية والسلع الأساسية، وفقا لأولويات احتياجات السوق العربية وإمكانات التصدير إلى الأسواق الدولية، مع الاهتمام بإقامة المشروعات العربية التي تصون الأمن الغذائي العربي والمشروعات الصناعية التي تعتمد على الخدمات المحلية.

وبالفعل طبقت معايير إختيار المشروعات العربية في أكثر من مناسبة، فقد قامت بعثة مشتركة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة بدراسات ميدانية هدفها إستكشاف وإعداد قائمة حصرية للمشروعات العربية المشتركة القابلة للتنفيذ، وقد انتهت البعثة من أعمالها في مايو- آيار من عام 1978 لتنتقي من بين 300 مشروع مائة مشروع مرشحة لتنفيذ في المستقبل[3].

---

[1] – سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004، ص.ص280-281.

[2] – حسن صادق حسن عبد الله، **المؤتمر الدولي حول: التجارة العربي البينية والتكامل الاقتصادي**، مرجع سابق الذكر، ص422.

[3] – *The Arab Fund for Economic Social Development,* ***The Joint Programme: Activities in The Field of Identification of Inter Country Investment Projects****, Kuwait: The Arab Fund,1978, P6.*

المطلب الثاني: واقع المشروعات العربية المشتركة

أولا: توزيع المشروعات العربية المشتركة:

سنحاول إلقاء الضوء على المشروعات العربية المشتركة استنادا إلى أربعة أنواع من التوزيعات هي:

I. توزيع المشروعات المشتركة حسب الحجم :

إذا كان حجم المشروعات العربية المشتركة في بداية السبعينيات من القرن العشرين هو 15 مشروعا برأسمال قدره 293 مليون دولار[1]، فإن الدراسة التي أعدها الجهاز الاقتصادي لجامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في منتصف الثمانينات (بداية عام 1986)، توضح بأن عدد هذه المشروعات قد زاد زيادة ملفتة للانتباه حيث بلغ عددها 830 مشروعا منها 391 مشروعات عربية مشتركة و439 مشروعات عربية- دولية مشتركة[2]، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1.3): عدد المشروعات المشتركة ورؤوس أموالها.

المشروعات المشتركة	العدد	رأس المال (ألف دولار)
المشروعات العربية المشتركة	391	21379968
المشروعات العربية- الدولية المشتركة	439	14347943
الإجمالي	830	35727911

المصدر: سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مرجع سابق الذكر، ص278.

وفي إطار الحديث عن حجم زيادة المشروعات المشتركة خاصة منها المشروعات العربية المشتركة فإن عددها زاد على 856 مشروعا سنة 1997 برأسمال يقارب 36 مليار دولار[3].

II. توزيع المشروعات المشتركة حسب الملكية :

هناك ثلاث جهات أساسية تمتد اهتماماتها نحو المشروعات العربية، جهات خاصة، وجهات مختلطة، وجهات حكومية، تتمثل تفاعلاتها كالأتي:

جهات حكومية + جهات حكومية ← مشروعات مشركة عامة

جهات خاصة + جهات حكومية ← مشروعات مشتركة مختلطة

جهات خاصة + جهات خاصة ← مشروعات مشتركة خاصة

---

[1] – خليفة مراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطموحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005- 2006، ص138.

[2] – سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مرجع سابق الذكر، ص277.

[3] – خليفة مراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطموحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات**، مرجع سابق الذكر، ص140.

ويمكن إيجاز توزيع المشروعات موضوع البحث حسب هذه الأنماط كالأتي:

جدول رقم (2.3): توزيع المشروعات المشتركة حسب الأطراف المنشئة لها.

المشروعات المشتركة	العدد		رأس المال	
	الرقم	النسبة (%)	القيمة (ألف دولار)	النسبة (%)
مشروعات مشتركة عامة	271	32.6	17435221	48.8
مشروعات مشتركة مختلطة	273	32.9	10718373	30
مشروعات مشتركة خاصة	286	34.5	7574317	21.2
الإجمالي	830	100	35727911	100

المصدر: على سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق، مرجع سابق الذكر، ص47.

تعكس هذه الأرقام بوضوح زيادة أهمية المشروعات العامة لإستحواذها على نسبة كبيرة من إجمالي رؤوس أموال المشروعات المشتركة وذلك لوجود مجموعة كبيرة من المشاريع الحكومية ذات الرؤوس الأموال الضخمة، كالمؤسسة العربية المصرفية ومؤسسة الخليج للاستثمار، والشركة العربية للاستثمار، والشركة العربية للتعدين، وغيرها من المشروعات، و تحتل المشروعات المختلطة الدرجة الثانية من حيث الأهمية الرأسمالية والعددية، أما بالنسبة إلى المشروعات المشتركة الخاصة فإنها تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية العددية، ودرجة ثالثة وأخيرة من حيث الأهمية الرأسمالية، وهذا بسبب كثرة أعداد المشروعات الخاصة ذوات رؤوس الأموال الضئيلة[1].

III. التوزيع الجغرافي للمشروعات العربية المشتركة :

جدول رقم (3.3): التوزيع الجغرافي للمشروعات العربية المشتركة.

(الوحدة: ألف دولار)

الإقليم	حصته من الناحية العددية			حصته من الناحية الرأسمالية		
	العدد	النسبة (%)	الترتيب	القيمة	النسبة (%)	الترتيب
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	151	38.6	1	12721081	59.5	1
بلدان المشرق العربي	91	23.3	3	2031097	9.5	4
بلدان وادي النيل	110	28.1	2	3292515	15.4	2
بلدان المغرب العربي	34	8.7	4	2886296	13.5	3
باقي البلدان العربية	5	1.3	5	448979	2.1	5
المجموع	**391**	**100**	/	**21379968**	**100**	/

المصدر: زياد عربية، مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الدعوة إلى خصخصتها، مرجع سابق الذكر، ص262.

[1] – سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، مرجع سابق الذكر، ص.ص47-48.

من خلال الجدول رقم (3.3) تتوزع المشروعات العربية المشتركة في المنطقة العربية بنسب مختلفة، فقد إحتل مجلس التعاون لدول الخليج المرتبة الأولى، وتليه بلدان وادي النيل في المرتبة الثانية وذلك من حيث الأهمية العددية والمالية معا، وتأتي بلدان المشرق العربي في المرتبة الثالثة عدديا والرابعة ماليا، بينما جاءت بلدان المغرب العربي في المرتبة الرابعة عدديا والثالثة ماليا، أما باقية الأقطار العربية فجاءت في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية العددية والمالية[1].

IV. التوزيع القطاعي للمشروعات العربية المشتركة :

جدول رقم (4.3): توزيع المشروعات المشتركة حسب القطاعات المختلفة

(الوحدة: ألف دولار)

طبيعة المشروع	مشروعات عربية مشتركة (1)		مشروعات عربية دولية مشتركة (2)		المجموع (1+2)	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
صناعة إستخراجية	35	1610991	47	523343	82	2134334
صناعة تحويلية	94	4757609	98	6205682	192	10963291
زراعة	35	2000584	34	325806	69	2326390
تمويل	123	8267303	155	6274724	278	14542027
فنادق وسياحة	31	549635	29	494441	60	1044076
نقل وموصلات	28	3419452	18	185651	46	3605076
بناء وتشييد	25	551040	32	137971	57	689011
خدمات	20	223381	26	200325	46	423706
المجموع	**391**	**21379968**	**439**	**14347943**	**830**	**35727911**

المصدر: سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها، ومستقبلها، مرجع سابق، ص109.

إستنادا إلى الجدول رقم (4.3) يتضح أن المشروعات تتركز بشكل واضح في قطاعي التمويل والصناعة التحويلية، حيث تحتل مشروعات قطاع التمويل (المصارف والتأمين والاستثمار) المرتبة الأولى، وتليها مشروعات الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية من حيث المساهمة العددية والرأسمالية في المشروعات العربية المشتركة، وكذا العربية الدولية المشتركة، وتأتي بدرجة ثانية مختلفة الأنشطة الأخرى التي يختلف توزيعها من قطاع لأخرى[2].

وبما أن إهتمامنا في هذه الدراسة منصبا على قطاع الصناعة، فإن البيانات المتاحة تشير إلى توزيع المشروعات الصناعية المشتركة بالشكل التالي:

[1] – زياد عربية، **مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الدعوة الى خصخصتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، العدد 12، 1998، ص.ص262-263.

[2] – سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها، ومستقبلها**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، العدد 12، 1998، ص108.

جدول رقم (5.3): عدد المشروعات الصناعية المشتركة ورؤوس أموالها.

المشروعات الصناعية المشتركة	العدد	رأس المال (ألف دولار)
المشروعات الصناعية العربية المشتركة	93	4809509
المشروعات الصناعية العربية الدولية المشتركة	151	5035326
الإجمالي	244	9844835

المصدر: حسن صادق، المؤتمر الدولي حول: التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، مرجع سابق الذكر، ص426.

يتضح من خلال الجدول رقم (5.3) أن المشروعات الصناعية العربية الدولية المشتركة تتصدر المشروعات المشتركة من حيث الأهمية العددية والرأسمالية، وبالرغم من كون هذه المشروعات قد أسست بمساهمات أجنبية فإن 142 مشروعا منها قائمة داخل المنطقة العربية و09 مشروعات فقط (تبلغ رؤوس أموالها 565 مليون دولار) مقامة في دول أجنبية، مما يدل على أولوية إقامة المشروعات الصناعية المشتركة داخل الوطن العربي[1].

أما عن توزيع تلك المشروعات على فروع النشاط الصناعي فكانت على الشكل التالي:

جدول رقم (6.3): توزيع المشروعات الصناعية المشتركة حسب فروع النشاط الصناعي المختلفة
(الوحدة: ألف دولار)

طبيعة المشروع	مشروعات عربية صناعية مشتركة (1)		مشروعات عربية صناعية دولية مشتركة (2)		المجموع (1+2)	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
صناعات الاسمنت ومواد البناء	24	15390209	28	205121	52	1744150
صناعات الكيماوية	08	294175	42	380885	50	675060
الصناعات البتروكيماوية	02	590000	13	1799000	15	2389000
الصناعات الدوائية	12	649815	02	51500	14	701315
صناعة الأسمدة	04	168100	09	295780	13	463880
صناعة تكرير البترول	02	153900	05	192000	07	345900
الصناعات المعدنية	08	230490	18	848325	26	1078815
الصناعات الغذائية	07	298000	12	628150	19	926150
صناعة الغزل والنسيج	15	204000	09	254565	04	458565
الصناعات الخشبية	02	14000	02	15000	04	29000
الصناعات الهندسية	09	668000	11	365000	20	1033000
الإجمالي	**93**	**4809509**	**151**	**503526**	**244**	**9844835**

المصدر: حسن صادق، المؤتمر الدولي حول: التجارة العربي البينية والتكامل الاقتصادي، مرجع سابق الذكر، ص426.

[1] – حسن صادق حسن عبد الله، **المؤتمر الدولي حول: التجارة العربي البينية والتكامل الاقتصادي**، مرجع سابق الذكر، ص426.

ثانيا: الأطراف المنشئة للمشروعات العربية المشتركة:

كما عرفنا سابقا، فإن القطاع الحكومي والقطاع الخاص يلعبان الدور الفعال في إنشاء المشروعات العربية المشتركة، ولإعطاء الصورة العامة للصيغ التي تنشأ بها تلك المشروعات، نقدم بعرض النقاط التالية:

1. محدودية المساهمات التي تقوم بها المؤسسات القطرية (صناديق، مصارف، شركات إستثمارية...الخ) في مجال إنشاء المشروعات العربية المشتركة، بإستثناء انجازات ملحوظة قامت بها المؤسسات التالية: صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي، المصرف العربي الليبي الخارجي، الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية، الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية.

2. ظهور إنجازات ملحوظة تقوم بها بعض المشروعات المشتركة (القابضة والاستثمارية) في شتى الأنشطة المختلفة منها على سبيل المثال: الشركة العربية للاستثمار، الشركة العربية للثروة الحيوانية، الشركة العربية للتعدين، الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب)، الشركة العربية للاستثمارات الصناعية[1].

3. هناك العديد من المشروعات العربية المشتركة الثنائية أو المتعددة الأطراف من القطاع العام قد تم إحداثها بموجب اتفاقات حكومية ثنائية أو متعددة الأطراف وفقا لمبادئ القانون الدولي.

4. هناك العديد من المشروعات العربية المشتركة الثنائية أو المتعددة الأطراف من القطاع الخاص تم إنشاؤها وفقا لأحكام قانون التجارة في بلد المقر وشارك رجال الأعمال من مختلف الأقطار في رأسمال هذه المشروعات[2].

5. إن الأغلبية المطلقة من المشاريع العربية الثنائية العامة قد تم تأسيسها دون دراسة وترويج، حيث أملتها ظروف التعاون الثنائي وتحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية مابين الطرفين المعنيين، أما بالنسبة للمشاريع الثنائية الخاصة المقامة فالأمر سهل إذا توافر المال لدى كلا الطرفين، أما إذا توافر المال عند أي من الطرفين فيضطلع الطرف الأخر بإعداد الدراسات الأولية والترويج للمشروع وذلك لجذب المال اللازم لتنفيذه.

6. هناك العديد من المشاريع العربية الخاصة المتعددة الأطراف قد تم تأسيسها من خلال الدراسة والترويج، خاصة تلك المشاريع التي نبعت أفكارها في بلدان العسر العربية.

7. أقيمت بعض المشاريع المشتركة العربية منها أو العربية الدولية المتعددة الأطراف بناء على قرار سياسي من الدول المعنية، ومن هذه المشاريع البنك الإسلامي للتنمية.

8. هناك بعض المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات والاتحادات النوعية، التي تعمل ضمن مناهج محددة في مجال المشروعات العربية المشتركة، وتستكشف فرص المشاريع الجديدة ودراستها، و انتقائها والترويج لها على شتى الأصعدة والقطاعات[3].

---

[1] – سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، مرجع سابق الذكر، ص.ص48-49.

[2] – أحمد فراس مراد، **تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق الذكر، ص 242.

[3] – سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، مرجع سابق الذكر، ص.ص52-53.

وأهم أمثلة يمكن الإشارة إليها في هذا السياق ما يلي:

أ). المنظمة العربية للتنمية الإدارية[1]:

يرتبط نشاط هذه المنظمة بالترويج والتحفيز وإقناع الأطراف المعنية بالمشروع، بهدف الدخول والمساهمة في المشروعات العربية المشتركة بالتعاون مع الدول والمؤسسات المالية والاستثمارية ورجال الأعمال والمستثمرين.

ب). منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول[2]:

تمارس نشاطها في مختلف مجالات الصناعة البترولية، وهدفها الرئيسي ترسيخ التعاون بين الأقطار العربية الأعضاء، حيث إنبثق عنها خمسة مشروعات وهي: الشركة العربية لنقل البترول، الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن، الشركة العربية للاستثمارات البترولية، الشركة العربية للخدمات البترولية، معهد النفط العربي للتدريب.

جـ). مجلس الوحدة الاقتصادية العربية[3]: هدفه تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية عن طريق الاهتمام بتطوير منهج وأساليب إقامة المشرعات العربية المشتركة.

د). الأمانة العامة لجامعة الدول العربية[4]: يتلخص دورها بعقد الندوات والمؤتمرات وإعداد البحوث والتقارير وإتخاذ القرارات بشأن المشاريع المشتركة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

هـ). الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي[5]:

يهدف الصندوق وفقا لإتفاقية إنشائه إلى الإسهام في تمويل مشروعات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الدول والبلاد العربية عن طريق تحديد وإعداد المشايع العربية المشتركة والترويج لها.

و). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار[6]:

لها الدور الرائد في مجال الاستثمارات العربية والمشروعات المشتركة من خلال توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين وإعداد البحوث والدراسات التي تتعلق بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعها في الدول العربية، كذلك تشجيع وتوفير الضمان للمستثمر العربي بتعويضه عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية.

ط). الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للأقطار العربية[7]:

يسعى هذا الاتحاد إلى الترويج للمشروعات العربية المشتركة من خلال بحوثه وتقاريره وندواته ومؤتمراته التي يعقدها، حيث دعا الى عقد مؤتمرات لرجال الأعمال والمستثمرين العرب بالاشتراك مع كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لبحث أمر إنشاء مشاريع عربية مشتركة جديدة.

---

[1] – *http:// www.arado.org.eg* 22/01/2009
[2] – *http:// www.oapecorg.org* 02/08/2008
[3] – *http:// www.caeu.org.eg* 03/08/2008
[4] – *http:// www.arableagueonline.org* 22/01/2009
[5] – *http:// www.arabfund.org* 23/07/2008
[6] – *http:// www.iaigc.net* 21/07/2008
[7] – سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، مرجع سابق الذكر، ص60.

ثالثا: دراسة عينات من المشروعات الصناعية العربية المشتركة:

سنقوم بدراسة عينات وتجارب من المشروعات الصناعية العربية المشتركة، وذلك من ناحيـــة أهـــدافها ونشاطاتها والنتائج المالية التي حققتها، ودورها في تفعيل العمل العربي المشترك.

I. الصناعة الإستخراجية :

1. شركة البوتاس العربية في الأردن:

تأسست هذه الشركة عام 1956، برأسمال قدر بحوالي 83.318 مليون دينار أردني (ما يعـــادل 118 مليون دولار أمريكي)، حيث تساهم فيها وزارة المالية الأردنية بنسبة 26.88 %، وشركة PCS الكندية بنسبة 27.96 %، والشركة العربية للتعدين بنسبة 19.96 %، والبنك الإسلامي للتنمية بنسبة 5.16 %، وحكومة العراق بنسبة 4.71 %، والشركة الليبية للاستثمارات الخارجية بنسبة 4.06 % والهيئـــة العامـــة للاســـتثمار (الكويت) بنسبة 3.95 %، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بنسبة 3.74 %، وقطـــاع الخـــاص بنـــسبة 2.95 %، وحكومات أخرى بنسبة 0.63 %[1].

تهدف هذه الشركة إلى استخراج ومعالجة البوتاس الأردني وبعض المواد الأخرى مثل البرومين والمغنيسيوم والصوديوم والكلور المتوافرة في البحر الميت، وقد بلغ إنتاج هذه الشركة عام 2008 حوالي 1892599 طـــن من البوتاس، حيث تجاوز إنتاج عام 2006 بكمية قدرها 98185 طن[2].

2. الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) في موريتانيا:

تهدف هذه الشركة إلى إستغلال خامات الحديد في منطقة القلب، حيث بلغ إنتاجها عام 2007 حوالي 11.15 مليون طن من خام الحديد. كما قدر رأسمال الشركة بحوالي 12.18 مليار أوقية موريتانية (ما يعـــادل 268 مليون دولار أمريكي)، حيث تساهم فيها الجمهورية الإسلامية الموريتانية بنـــسبة 78.35 %، والبنـــك الصناعي الكويتي بنسبة 7.17 %، والشركة العربية للتعدين بنسبة 5.66 %، والـــصندوق العراقـــي للتنميـــة الخارجية بنسبة 4.06 % والمكتب الوطني للهيدروكاربورات المعادن (المغـــرب) بنـــسبة 2.30 %، والبنـــك الإسلامي للتنمية بنسبة 1.97 %، وأسهم خاصة للموريتانيين بنسبة 0.14 %.

3. مشروع (أكجوجت) لنحاس في موريتانيا:

قدر رأسمال الشركة بحوالي خمسة ملايين دولار أمريكي موزعة على المساهمين كما يلي: شـــركة وادي الروضة للاستثمارات الصناعية بنسبة 75 %، والشركة العربية للتعدين بنسبة 14.20 %، والصندوق العراقـــي للتنمية الخارجية بنسبة 6.17 %، والشركة الليبية للاستثمارات الخارجية بنسبة 4.63 %[3].

---

[1] – *http:// www.armico.com.jo* 22/01/2009
[2] – *http://www. arabpotash.com* 22/01/2009
[3] – *http:// www.armico.com.jo* 22/01/2009

4. شركة الصناعات الكيميائية للفليور:

يقع المصنع أمام ميناء مدينة "قابس" الواقعة في جنوب الجمهورية التونسية، حيث بدأ إنتاجه عام 1976 بطاقة إنتاجية قدرها 42000 طن سنويا من فلوريد الألمنيوم[1]، وبرأسمال مقدر بحوالي تسعة مليون دينار تونسي (ما يعادل 7.8 مليون دولار أمريكي). وتساهم فيه الشركة العربية للتعدين بنسبة 26.67 %، وشركة مرحبا العالمية بنسبة 18.35 %، وشركة بيتش بنسبة 17.15 %، ودلة البركة 9 %، ونزل سالم بنسبة 4.83 %، وبرج خلف 4.83 %، المصرف القومي للبلاستيك بنسبة 2.8 %، المصرف العقاري والتجاري التونسي بنسبة 2.11 %، ومساهمون آخرون 14.26 %. وبلغ الإنتاج لعام 2007 حوالي 45939 طن من فلوريد الألمنيوم، أما المبيعات فقدرت عام 2007 بحوالي 66.33 مليون دينار تونسي[2].

5. الشركة العربية للخدمات البترولية بطرابلس (ليبيا)[3]:

وقعت إتفاقية إنشاء هذه الشركة في 23 نوفمبر 1975 برأسمال مصرح به قدره 100 مليون دينار ليبي، ويشترك في عضويتها 11 دولة عربية (الجزائر، ومصر، والبحرين، والعراق، والكويت، وقطر، وليبيا، والسعودية، وسوريا، وتونس، والإمارات)، حيث تعبر من المشروعات المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ومن أهم أهدافها القيام بالخدمات البترولية عبر إنشاء شركات متخصصة في فرع واحد أو أكثر من فروع الخدمات البترولية، أما بالنسبة لانجازاتها فقد قامت الشركة لحد الآن بإنشاء ثلاث شركات هي:

أ). الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار:

تأسست عام 1980 بطرابلس (ليبيا)، حيث تساهم فيها الشركة العربية للخدمات البترولية بنسبة 40 %، والشركة العربية للاستثمارات البترولية بنسبة 20% وشركة "سانتافي" العالمية المساهمة والمملوكة بالكامل لمؤسسة البترول الكويتية بنسبة 40%. ومن ضمن أهدفها القيام بعمليات الحفر البري والبحري، وصيانة الآبار، وحفر آبار المياه، والقيام بالعمليات الفنية الأخرى المصاحبة لعمليات الحفر في الأقطار الأعضاء وغيرها من الدول.

ب). الشركة العربية لجس الآبار:

تأسست في مارس 1983ببغداد، حيث تمتلكها الشركة العربية للخدمات البترولية بالكامل، وتتخصص في تنفيذ عمليات جس الآبار وتثقيب البطانات وغيرها من العمليات التقنية الخاصة بصناعة استخراج البترول.

جـ). الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي:

تأسست عام 1984 بطرابلس (ليبيا)، حيث تساهم فيها الشركة العربية للخدمات البترولية بنسبة 40 %، وشركة جيوسورس– هاليبرتون بنسبة 40 %، والشركة العربية للاستثمارات البترولية بنسبة 10%، والمؤسسة الوطنية للنفط (ليبيا) بنسبة 10%، وتقوم بأعمال المسح الجيوفيزيائي مستخدمة أحدث التقنيات.

---

[1] – *http:// www.icf.ind.tn* 22/01/2009
[2] – *http:// www.armico.com.jo* 22/01/2009
[3] – *http:// www.oapecorg.org* 02/08/2008

5. شركة الأبيض للأسمدة والكيماويات الأردنية[1]:

يقع منجم فوسفات الأبيض بالمملكة الأردنية الهاشمية، وبرأسمال مقدر بحوالي 29.864 مليون دينار أردني، وتساهم فيها شركة جافكو البحرين بنسبة 42.8 %، وشركة مناجم الفوسفات الأردنية بنسبة 15 %، والمصرف الإسلامي (البحرين) بنسبة 14.4 %، وشركة الفارس للاستثمار والصناعة بنسبة 12.8 %، والشركة العربية للتعدين بنسبة 10 %، وشركة Sea Field Offshore Co بنسبة 5 %.

وتقدر الطاقة الإنتاجية السنوية لهذه الشركة بحولي 80 ألف طن سلفات البوتاس، و 36 ألف طن من فوسفات الكالسيوم الثنائي، و65 ألف طن سوبر الفوسفات الثلاثي، و58 ألف طن كلوريد الكالسيوم.

II. الصناعة التحويلية :

1. شركة العربية لتعدين[2]:

أنشئت الشركة بموجب قرار اتخذه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 1974/06/10، وقد تم التوقيع على عقد تأسيس الشركة بتاريخ 1975/2/1، وبرأسمال مقدر بحوالي 54470000 دينار كويتي، كشركة مساهمة عربية تساهم فيها الحكومات العربية أو الشركات والمؤسسات العربية التي تحددها تلك الحكومات (دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 20.20 %، والمملكة العربية السعودية بنسبة 20.20 %، وجمهورية العراق بنسبة 20.20 %، والهيئة العامة للاستثمار- الكويت بنسبة 20.20 %، والشركة الليبية للاستثمارات الخارجية بنسبة 10.10 %، وجمهورية مصر العربية بنسبة 2.75 %، والجمهورية اليمنية بنسبة 1.43 %، والشركة العربية للاستثمار بنسبة 1.10 %، والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن- المغرب بنسبة 1.10 %، ووزارة المالية - الأردن بنسبة 1 %، وجمهورية الصومال بنسبة 1 %، والجمهورية العربية السورية بنسبة 0.46 %، والجمهورية التونسية بنسبة 0.11 %، والجمهورية الإسلامية الموريتانية بنسبة 0.11 %، وجمهورية السودان بنسبة 0.04 %).

تهدف هذه الشركة إلى جميع الأعمال الفنية والصناعية والتجارية المتصلة بالنشاط التعديني والمكملة له، وعلى الأخص الكشف والاستخراج والتركيز والتجهيز والنقل والتسويق والتصنيع، حيث نجحت خلال المدة المنصرمة في المساهمة بعدد من المشاريع التعدينية والمشاريع الصناعية المرتبطة بالتعدين كمشروع شركة البوتاس العربية (الأردن)، والشركة الوطنية للصناعة والمناجم (موريتانيا)، ومشروع أكجوجت لنحاس (موريتانيا)، وشركة الصناعات الكيميائية للفليور (تونس)، وشركة محاجر الخليج (سلطنة عمان)، وشركة الدار الجامعية للاستثمارات والدراسات (الأردن)، والشركة العربية للكيماويات المنظفات (العراق)، وشركة الصناعات الهندسة العربية (الأردن)، وشركة الأبيض للأسمدة والكيماويات (الأردن).

---

[1] - *http:// www.armico.com.jo* 22/01/2009

[2] - **الشركة العربية للتعدين**، التقرير السنوي لسنة 2007.

2. شركة اسمنت الخليج[1]:

تأسست هذه الشركة بتاريخ 1980/03/30، برأسمال مقدر بحوالي 812096820 درهم إماراتي، وفي ما يلي نسبة الملكية وفقا لجنسيات المساهمين: مساهمي دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 13.86 %، ومساهمي دولة الكويت بنسبة 62.55 %، ومساهمي المملكة العربية السعودية بنسبة 22.38 %، والمساهمين الآخرين بنسبة 1.21 %. ويتمثل نشاط الشركة في إنتاج وتسويق الاسمنت بنوعيه العادي والمقاوم للكبريتات، حيث سجلت المبيعات زيادة كبيرة خلال عام 2007، حيث ارتفعت من 663.74 مليون درهم في عام 2006 لتصل إلى 822.7 مليون درهم في عام 2007.

3. شركة البحرين للصناعات الخفيفة بالمنامة (البحرين)[2]:

تأسست هذه الشركة عام 1979، وبلغ رأسمالها المدفوع حتى عام 1980 حوالي 2.5 مليون دينار بحريني، ومن أهدافها إقامة وتشغيل المصانع والورش التابعة لها للقيام بجميع العمليات الداخلية واللازمة للصناعات الخفيفة كصناعة الأثاث المعدني والخشبي وصناعة الأدوات الصحية وصناعة المواد العازلة وغيرها.

4. شركة غاز البحرين الوطنية بناغاز (المنامة – البحرين)[3]:

تأسست هذه الشركة في شهر ديسمبر1979 برأسمال قدره 8 مليون دينار بحريني، حيث تساهم فيها شركة نفط البحرين بنسبة 75 %، والشركة العربية للاستثمارات البترولية بنسبة 12.5% وشركة نفط البحرين (بابكو) بنسبة 12.5%، وتهدف هذه الشركة إلى التصنيع وتسويق السوائل الهيدروكربونية من الغاز الطبيعي في دولة البحرين على أسس تجارية.

5. الشركة العربية للحديد والصلب بالمنامة (البحرين)[4]:

تأسست هذه الشركة عام 1980 برأسمال قدره 160 مليون دولار، وتهدف إلى هذه الشركة الى إنشاء مصنع لتكرير خامات الحديد المستورد، وذلك لتغطية إحتياجات مصانع الاختزال المباشر المقامة في المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية ودولة قطر بالإضافة إلى التصدير لدول أخرى.

6. شركة دولفين للطاقة المحدودة أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)[5]:

يعتبر مشروع "دولفين" للغاز الطبيعي بين دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة من أهم المشاريع في مجال الغاز الطبيعي، حيث يتضمن إنشاء خط أنابيب بحري بطول 370 كلم وقطر 47 بوصة (ما يقارب 120 سنتمتر) وبطاقة نقل 82 مليون م^3 من الغاز الطبيعي يوميا من قطر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

---

[1] – *http://www.gulfcement.ae* 24/01/2009

[2] – بوجعدار الهاشمي، **الأموال النفطية العربية والإمكانيات المتاحة لاستثمارها في إقامة مشروعات عربية مشتركة في الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص207-208.

[3] – *http:// www.banagas.com* 24/01/2009

[4] – بوجعدار الهاشمي، **الأموال النفطية العربية والإمكانيات المتاحة لاستثمارها في إقامة مشروعات عربية مشتركة في الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص210.

[5] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الاسكوا**، مطبوعات الأمم المتحدة ، نيويورك، 2005، ص.ص65-66.

7. شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات بالمنامة (البحرين)[1]:

تأسست هذه الشركة عام 1979، حيث تتقاسم فيها كل من حكومة البحرين وحكومة الكويت وحكومة السعودية رأس مال الشركة بالتساوي، ومن المنتجات التي تنتجها الشركة نجد: النشادر، الميثانول (سائل كحولي ملتهب)، والأسمدة النيتروجينية وغيرها.

8. الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (اكديما)[2]:

تأسست بتاريخ 1976/03/06 من طرف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برأسمال مصرح به 60 مليون دينار كويتي موزعة على 6000 سهم، وتساهم فيها العديد من الأطراف (دولة الإمارات العربية، دولة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة قطر، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، الجمهورية اليمنية، دولة فلسطين، المؤسسة الأردنية للاستثمار، الجمهورية الجزائرية).

تقوم الشركة بوضع إستراتيجية للصناعات الدوائية ومستلزماتها على المستوى القومي بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الدوائية وتساهم في تمويلها وترويجها بالاتفاق مع الحكومات والأطراف العربية الأخرى بالإضافة إلى عملها في مجال إنتاج وتسويق الخامات الدوائية والمستحضرات الطبية ومستلزمات الإنتاج والأجهزة والمستلزمات الطبية ومستلزمات التعبئة والتغليف. وقد تمكنت الشركة حتى الآن من خلق تفاعل إيجابي بين رأس المال العربي الخاص والعام بإنشاء مجموعة من الشركات منها:

أ). الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية بالمملكة العربية السعودية (سبيماكو)[3]:

هي شركة مساهمة سعودية برأس مال قدره 600 مليون ريال سعودي، تأسست في يناير من عام 1986، ولقد أنشئت الشركة بهدف تكون نواة لصناعة الدواء في المملكة العربية السعودية وفقاً لأحدث المعايير والتقنيات العلمية والصناعية، لإنتاج وتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية داخل وخارج المملكة العربية السعودية.

ب). شركة الخليج للصناعات الدوائية بالإمارات العربية المتحدة (جلفار)[4]:

تأسست هذه الشركة بتاريخ 1977/05/31، برأسمال مقدر بحوالي 641041997 درهم إماراتي، حيث تساهم فيها حكومة رأس الخيمة بنسبة 22.73 %، و الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية بنسبة 8.81 %، البنك الإسلامي للتنمية بنسبة 6.72 %، إضافة إلى مساهمين آخرين. ويتمثل نشاط الشركة في صناعة الأدوية والمضادات الحيوية والمحاقن، حيث تعتبر الأولى في هذا المجال على نطاق الخليج، كما تقوم الشركة بتسويق منتجاتها عالمياً حيث تمتلك مصنعاً في الإكوادور وألمانيا ويوجد لديها مكاتب تسويق في كل من الشرق الأوسط وأمريكا وأوربا.

---

[1] – *http:// www.gpic.com* 24/01/2009
[2] – *http:// www. acdima.com* 25/01/2009
[3] – *http:// www.general@spimaco.com.sa* 25/01/2009
[4] – *http:// www.julphar.com* 25/01/2009

جـــ). الشركة الكويتية للصناعات الدوائية بالكويت (الصفاة)[1]:

تأسست هذه الشركة عام 1980 برأسمال قدره 6 مليون دينار كويتي، حيث تساهم فيها دولة الكويت بنسبة 35 %، والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية بنسبة 25 %، واكتتاب عـــام 40 %، ومن أهم أهدافها إيجاد صناعة دوائية تشكيلية لسد جزء من استهلاك دولة الكويت وبعض أقطار الخليج العـــربي، وتقدر الطاقة الإنتاجية السنوية للشركة بـــ 350 مليون أقراص، 50 مليون كبسولات، 10 ملايـــين زجاجـــة أشربة، 6 ملايين أنبوبة مرهم ، 3 ملايين زجاجة قطرات معقمة، 10ملايين أمبولات.

9. الشركة العربية للاستثمار[2]:

تأسست الشركة عام 1974، وهي شركة عربية مشتركة تملكها حكومات 17 دولة عربيـــة، بـــرأس المال المصرح به 800 مليون دولار والمدفوع 600 مليون دولار، وفي ما يلي مـــساهمات الـــدول الأعـــضاء في رأسمال الشركة، وهي مرتبة حسب تاريخ المساهمة (المملكة العربية السعودية بنسبة 15.68 %، ودولة الكويت بنسبة 15.68 %، وجمهورية السودان بنسبة 2.68 %، وجمهورية مصر العربية بنسبة 6.97 %، ودولة قطر بنسبة 8.19 %، ودولة الإمارات العربية المتحدة بنـــسبة 15.68%، ومملكـــة البحـــرين بنـــسبة 1.71 %، والجمهورية العربية السورية بنسبة 6.97 %، وجمهورية العراق بنسبة 10.48 %، والمملكة الأردنية الهاشميـــة بنسبة 0.32 %، والجمهورية التونسية بنسبة 1.71 %، والمملكة المغربية بنسبة 1.71 %، والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بنسبة 6.97 %، وسلطنة عمان بنسبة 1.71 %، والجمهورية اليمنية بنـــسبة 0.32 %، والجمهورية اللبنانية بنسبة 1.61 %، والجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية بنسبة 1.61 %).

تهدف الشركة إلى تعبئة الموارد المالية وتدويرها من أجل تنمية الاقتصاد العربي، ويتم ذلك مـــن خـــلال ممارسة الشركة نشاطها في مجالين أساسيين هما:

- الاستثمار في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية (الزراعية، والصناعية، والخدمية) في الدول العربية.
- تقديم الخدمات المصرفية والمالية لمؤسسات القطاع الخاص والعام داخل وخارج الدول العربية.

10. الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب)[3]:

أنشأت بتاريخ 23 نوفمبر 1975 برأسمال مصرح به قدره 1.2 مليار دولار أمريكي من قبل11دولـــة عربية كلها أعضاء في المنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، واختيرت مدينة الدمام في المملكة العربيـــة السعودية مقرا لها، وحددت أغراض الشركة في الإسهام في تمويل المشروعات والصناعات البترولية، حيث ساهمت في العديد من المشروعات العربية الصناعية المشتركة ومثال ذلك تساهم (أبيكورب) في الشركة العربية لكيماويات المنظفات مع مساهمين عرب وأجانب بنسبة 32 %.

---

[1] – بوجعدار الهاشمي، **الأموال النفطية العربية والإمكانيات المتاحة لاستثمارها في إقامة مشروعات عربية مشتركة في الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص209.

[2] – *http:// www.taic.com* 08/01/2009

[3] – *http:// www.oapecorg.org* 02/08/2008

المبحث الثاني: محاولة تقييم جدوى المشروعات الصناعية العربية المشتركة، وآفاقها المستقبلية.

من خلال ما تقدم، يتضح أن العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجال المشروعات العربية المشتركة، قد أكد وجوده من خلال إقامة عدد من هذه المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما حتم علينا في هذا المبحث القيام بتقييم لتجربة المشروعات العربية وآفاقها المستقبلية.

وقد قمنا بتقسيم المبحث إلى مطلبين، حيث سنتعرض في المطلب الأول إلى محاولة تقييم تجربة المشروعات العربية المشتركة وذلك من خلال إبراز النتائج التي حققتها، وآثارها التكاملية، ثم المشاكل التي تعترض مسيرتها، أما المطلب الثاني سنحاول فيه جمع أهم الحلول التي من شأنها أن تساهم في إنجاح التجربة، إضافة إلى المشروعات التي تحضى بالأولوية، وفي الأخير سنختمها بمستقبل المشروعات العربية المشتركة.

المطلب الأول: تقييم، والآثار التكاملية، ومشاكل المشروعات الصناعية العربية المشتركة

أولا: تقييم تجربة المشروعات الصناعية العربية المشتركة:

ليس من السهل إجراء دراسة تقييمية عملية لتجربة المشروعات العربية في الوقت الراهن وذلك لسببين أساسيين هما[1] :

1. قلة البيانات والمعلومات الضرورية لقياس مدى ربحية وآثار هذه المشروعات، كما أن المتوفر منها ليس أكثر من تقارير لا تعطى تفصيلات كمية وتحليلية لنشاطات هذه المشروعات ونتائج أعمالها بسبب السرية المصطنعة عليها؛

2. إنخفاض الأهمية العددية والرأسمالية للمشروعات الصناعية العربية المشتركة، حيث إنها ما زالت دون المستوى المطلوب بالمقارنة مع حجم الأموال المطلوب توظيفها في شتى القطاعات الاقتصادية حتى تستطيع دفع عجلة التنمية العربية قدما إلى الأمام، وزيادة التكامل والتشابك بين الاقتصاديات العربية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإننا سنحاول بقدر الإمكان إجراء تقييم لهذه التجربة، حيث تعتبر تجربة المشروعات العربية الصناعية المشتركة من أهم التجارب التي مر بها الوطن العربي، سواء من حيث عددها أو من حيث الاستثمارات الموضوعة فيها أو شمولها لنطاق واسع من الفعاليات الصناعية والفعاليات الأخرى المرتبطة بها، حيث إستطاعت هذه المشروعات كما رأينا سابقا قدرتها ونجاحها على تحقيق درجة عالية من التعاون الاقتصادي العربي، وقد كانت هناك شواهد وأدلة تبين صحة ذلك وأهم هذه الشواهد مايلي:

[1] – سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، مرجع سابق الذكر، ص.ص89-91.

1. ساهمت المشروعات العربية المشتركة في استغلال جزء كبير ومتزايد من الخامات المعدنية العربية وتوفير جزء هام من متطلبات الصناعة العربية من هذه الخامات؛

2. أدت تجربة المشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعة التحويلية إلى خلق قيم مضافة استفاد منها الاقتصاد العربي[1]؛

3. إقامة مجموعة من مهمة من المشروعات الصناعية العربية المشتركة في شتى فروع الصناعة ومجالات المختلفة، كصناعة الاسمنت والبناء والصناعات الكيماوية البتروكيماوية والدوائية وصناعة الأسمدة وصناعة تكرير النفط والصناعات المعدنية والغذائية، والغزل والنسيج والصناعات الهندسية؛

4. تعبئة جانب متزايد من الموارد المادية والبشرية العربية في مشاريع عربية مشتركة في مجالات التعدين وخاصة التي هي من قبل الشركة العربية للتعدين[2]؛

5. قيام جهود عربية مشتركة ومنسقة لتطوير الخبرات والكفاءات الفنية اللازمة للأقطار العربية، وذلك من خلال معاهد كثيرة اقيمت كمشروعات عربية مشتركة، نذكر منها معهد النفط العربي للتدريب؛

6. تدعيم وتنمية القدرة الذاتية في مجال الخدمات النفطية التي تعتبر حكرا على الشركات النفطية، وذلك من خلال الشركة العربية للخدمات البترولية[3]؛

7. نشر المشروعات العربية المشتركة في مجالات حيوية، لم تدخلها من قبل تتمثل بإنشاء صناعات دوائية ومصحات[4].

وفي محاولة لتقييم دور المشروعات العربية المشتركة بصفة عامة، يلاحظ أن المشاركة فيها اقتصرت أساسا على التمويل، وهذا ما جعل الخطوة التكاملية التي تجسدت بقيام المشروعات ضيقة الأفق جدا، ومن ناحية أخرى فإن قيام المشروعات العربية المشتركة قد إتسم بالعشوائية في الغالب، إذ لم تنطلق فكرة تأسيس المشروعات، ومن ثم إقامتها من تصور عام ومنظم للترابطات الأفقية، أو الجغرافية، والعمومية المتصلة بمراحل الإنتاج الواجب إحداثها بين القطاعات والاقتصاديات العربية من أجل تسريع التنمية في جانبها القطري والقومي، أي لم توضع أية إستراتجية اقتصادية لتنظيم العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتحكم بالتالي إنتقاء المشروعات الواجب إقامتها في إطار منطق هذه الخطة، وترتب على هذا أن توزيع الموارد البشرية، والمالية بين الحاجات الاقتصادية القومية، وكذلك توزيع المشروعات جغرافيا ظل عشوائيا تحكمه ظروف، وموجات عابرة ليس لها نظام أولويات واضح منبثق عن الإستراتيجية والخطة[5].

---

[1] – بوجعدار الهاشمي، **الأموال النفطية العربية والإمكانيات المتاحة لاستثمارها في إقامة مشروعات عربية مشتركة في الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص190-191.

[2] – سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، مرجع سابق الذكر، ص.ص82-85.

[3] – سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها، ومستقبلها**، مرجع سابق الذكر، ص114.

[4] – سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والمستقبل**، مرجع سابق الذكر، ص125.

[5] – جامعة الدول العربية، **وثائق مؤتمر القمة العربية الحادي عشر**، عمان، نوفمبر، 1980.

لذلك نجد أن المشروعات العربية المشتركة القائمة بينها روابط تساعد على الدعم المتبادل، فمثلا المشروعات الإنتاجية، والصناعية لا تستفيد من الإمكانيات المالية المتاحة لدى المشروعات المشتركة المالية، وكذلك لا يوجد أي تنسيق أو تعاون بين المشروعات المشتركة في المجال التسويق أو البحوث والدراسات وهذا تلاشيا للازدواج في الجهد.

ثانيا: الآثار التكاملية للمشروعات الصناعية العربية المشتركة:

إن المشروعات المشتركة هي من بين الوسائل التي يمكن أن يتحقق عن طريقها التكامل الاقتصادي القطاعي، حيث يعتبر هدف وخطوة مرحلية من خطوات التكامل الاقتصادي العام، ولكي تحقق المشروعات المشتركة مثل هذا التكامل بين الأقطار الأطراف، يجب توافر شروط معينة، وهناك حد أدنى لهذه الشروط التي يجب توافرها لكي تكون المشروعات المشتركة ذات آثر تكاملي، وهي[1]:

1. أن تكون المشروعات المشتركة من النوع الذي يؤدي عمليا إلى حدوث درجة من الترابط العضوي الإنتاجي والتسويقي بين اقتصاديات البلدان الأطراف؛

2. أن يرتبط ذلك بإستراتجية معينة تتفق عليها الأقطار الأطراف تحدد الأسس العامة والأهداف الرئيسية بعيدة المدى للتعاون الاقتصادي في ما بينها، كما تحدد أنواع الوسائل والأساليب، والسياسات الواجب إتباعها لوضع هذه الأسس العامة موضع التنفيذ، وهنا يأتي التكامل الاقتصادي القطاعي كهدف رئيسي من أهداف الإستراتيجية، وتأتي المشروعات المشتركة كوسيلة وأسلوب لتجسيد هذا الهدف؛

وإضافة إلى الشرطين، فإن هناك من الشروط الأخرى الأساسية والتي تتعلق بالأقطار النامية بالذات وهي:

3. التنسيق طبقا لخطة محددة بين المشروعات المشتركة التي تقام في الأقطار الأطراف في عملية التكامل، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد التي تتوافر أو التي يمكن أن تتوافر لهذه الأقطار؛

4. إختيار المشروعات المشتركة يكون طبقا لأولويات التنمية، ومتطلباتها هو من الأمور التي يفرضها منطق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية التي يجب أن تحتل مكان الصدارة بين أهداف الأقطار النامية.

ولا يقتصر الدور الإنمائي التكاملي للمشروعات المشتركة على مشروعات الهياكل الأساسية، ولكن يمكن أن تلعب دورا مهما بالنسبة لتنمية الصناعة، حيث يسمح أسلوب المشروعات المشتركة بإنشاء مشروعات صناعية كان من غير الممكن إنشاؤها على أساس قطري بحت، فضلا عن ما يؤدي إليه إنشاؤها من دعم مسار التصنيع وتقويته في الأقطار الأطراف في مجموعها.

[1] – محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**، ج 01، مرجع سابق الذكر، ص.ص688-689.

وفي ضو هذه الجوانب الأساسية التمهيدية، من الأهمية الإشارة إلى الآثار الايجابية والتكاملية التي يمكن أن تكون قد حققتها المشروعات المشتركة التي تمت إقامتها حتى الآن، وفي ما يلي أهمها:

1. لعل أوضح آثر ملموس في مجال المشروعات المشتركة يتمثل في ذيوع هذا النشاط حيث تزايد عدد هذه المشروعات، في الآونة الأخير بشكل ملفت للنظر؛

2. ولعل من الآثار الواضحة أيضا أن الاهتمام بالمشروعات الصناعية العربية المشتركة قد انتقل من رجال الحكومات العرب إلى رجال الأعمال العرب، حيث اخذوا زمام المبادرة، وقد انبثقت عن لقاءاتهم شركات ومشروعات عربية صناعية مشتركة[1]؛

3. تحقيق نوع من التكامل المالي بين البلدان العربية، من خلال توفير رؤوس الأموال من مصادر متعددة، لأجل تمويل المشروعات الكبرى الجديدة في مختلف الأمكنة والبلدان العربية[2]؛

4. زيادة الاهتمام بالتكامل المالي العربي، وذلك من خلال إقامة مصارف وشركات عربية استثمارية تعبر عن تكتل الإمكانيات المالية العربية، وإتاحة الفرصة لقيام مشروعات عربية مشتركة ذات أحجام اقتصادية كبيرة، وذلك عن طريق تمويلها أو المساهمة فيها، ومن أمثلتها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي[3]؛

5. أما عن دور المشروعات العربية المشتركة في تكوين القرار السياسي الخاص بالتكامل الاقتصادي العربي فإن بدايات متواضعة قد تحققت، ولكن لا يمكن القول بأن آلية جديدة قد ولدت في هذا الخصوص. لذا فان المشروعات العربية المشتركة الراهنة تبحث عن ولي شرعي يرعاها، ويدافع عنها ويوفر لها مناخ الأمان للعمل دون حساسية العاملين بها أو ما يحلمون به من أفكار حول طموحات عربية مشتركة.

6. إذا كان دور المشروعات العربية الصناعية المشتركة محدودا في الداخل، فمن العبث تتبع أي دور لها في الخارج، أو تتبع مواقف لها في توفير المدخلات أو تصريف المخرجات، ومع ذلك فلا يمكن أن نغفل الدور الفعال لبعض المشروعات الصناعية العربية المشتركة[4]؛

7. أتاحت المشروعات العربية المشتركة قدرا من ترشيد مسار الحياة الاقتصادية العربية للتخلص من الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العربي، عن طريق تغطية الكثير من العجز في الميزان التجاري للدول العربية في السلع التي اقيمت فيها المشروعات.

8. لقد عملت المشروعات العربية المشتركة على زيادة الترابط والتشابك الأمامي والخلفي بين الاقتصاديات العربية على المستوى القطري والقومي، كما ساهمت في زيادة الإنتاج والدخل القومي.

9. ساهمت المشروعات العربية المشتركة في تعزيز تكامل عناصر الإنتاج بين الأقطار العربية[5].

---

[1] – عبد العال الصكبان، **الآثار التكاملية للمشروعات العربية المشتركة** ، بحث مقدم ومنشور في كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5-7مارس 1983، ص.ص113-114.

[2] – زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004، ص 222.

[3] – بوجعدار الهاشمي، **الأموال النفطية العربية والإمكانيات المتاحة لاستثمارها في إقامة مشروعات عربية مشتركة في الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص190-191.

[4] – عبد العال الصكبان، **الآثار التكاملية للمشروعات العربية المشتركة**، مرجع سابق الذكر، ص116.

[5] – بوجعدار الهاشمي، **الأموال النفطية العربية والإمكانيات المتاحة لاستثمارها في إقامة مشروعات عربية مشتركة في الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص199.

مما سبق يتضح، أن المشروعات المشتركة تشكل إحدى الصيغ لتحقيق التكامل الاقتصادي، حيث تحتل أهمية خاصة نظرا لآثارها الإيجابية، لأن جوهر التكامل الاقتصادي بين بلدين أو أكثر من الدول النامية يتلخص في نوع من التطور الهيكلي الذي يتحقق من خلال التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصاديات الدول الأعضاء، طبقا لتخطيط إنمائي لهذه الاقتصاديات، مما يدفع التنمية الاقتصادية، والاجتماعية لكل منها إلى التحسن والنمو. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تنشئ المشروعات العربية المشتركة فروع نشاط اقتصادي يغذي بعضها البعض الآخر، فعن طريق التكامل الرأسي تتابع سلسلة مراحل الإنتاج لسلعة معينة أو عدة سلع، أو عن طريق التكامل الأفقي الذي يمنح لكل دولة عضو تخصصا في إنتاج نوع أو أنواع من السلع والخدمات، ويتم تسويقها في أسواق البلدان الأعضاء، وبطبيعة الحال مع البلد المضيف للمشروع المشترك.

وعليه، فإن آفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك لا يقتصر على مجرد إقامة المشروعات ذات التمويل المشترك أو حدوث التدفقات المالية والبشرية رغم جدواها عن طريق التكامل، وإنما تتعدى إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الإنتاجية للوطن العربي[1].

ثالثا: معوقات المشروعات الصناعية العربية المشتركة:

إن هذه النتائج الإيجابية التي حققتها المشروعات الصناعية العربية المشتركة كان بالإمكان تحقيق أكثر منها لو لم تكن هنالك مشاكل وصعوبات تواجه مسيرتها، وتحد من أعمالها وإنجازاتها، وتحول دون الأهداف التي قامت من أجلها، ومن أهم هذه المشاكل والمعوقات نذكر مايلي:

I. المعوقات الداخلية:

1. المعوقات الإدارية[2]:

فكم من مشروع علّقت الشركة عليه الآمال العريضة قد تعثّر أو فشل في تحقيق أهدافه بسبب ضعف وسوء الإدارة، ولعل من أهم أسباب مظاهر ضعف الإدارة:

1. تدخل حكومة البلد المضيف للمشروع بشكل مباشر، أو غير مباشر في عملية اختيار أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، أو في نطاق ممارسة هذه الإدارة لاختصاصاتها، الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة لا تنسجم مع توجهات المساهمين في المشروع؛

2. عجز الإدارة عن تسيير المشروع بالشكل الملائم بسبب تأثيرات العمل النقابي في بعض الدول وما تفرزه من سلبيات تؤدي إلى عرقلة الإنتاج، وزيادة تكاليفه، وتدني قدرته على المنافسة كالإضرابات؛

3. تفشي الفساد الإداري، والاستخفاف باعتبارات النزاهة والأمانة والرقابة الذاتية؛

---

[1] – بجاوية سهام، **الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص129-130.

[2] – *http:// www.gucciaac.org* 25/02/2007

2. تدني مستوى دراســـات الجدوى:

أكّدت الخبرة العملية على أرض الواقع أن معظم دراسات الجدوى التي تعاملت معها المشرعات العربيـــة المشتركة لم يرق إلى المستوى المهني المطلوب، إما لتروع هذه الدراسات نحو الإفراط في التفاؤل أو لعـــدم إلمامهـــا بمختلف جوانب المشروع، وعدم تقديرها لاحتياجاته الفعلية. ويعود ذلك في أغلب الحالات إلى أن معظم هـــذه الدراسات مكتبية نظرية لا تستمد إسقاطاتها من الواقع، وإلى صعوبة التعرّف على الظروف المحلية الخاصة بالبيئـــة الاستثمارية التي سيقام فيها المشروع. إلا أن هذا لا يستثني عدم وجود دراسات الجدوى، فمثلا منظمـــة الخلـــيج للاستثمارات الصناعية تقوم بدراسة جدوى العديد من المشروعات، ولها خارطة الاستثمار في الأقطار العربية.

3. عـــدم استقـــرار النظـــم القانونيـــة[1]:

فالإشكالية القانونية للمشروعات العربية المشتركة يتمثل في عدم وجود قانون شامل لها، وتبعثر أحكامـــه في قوانين مختلفة، بالتالي يطرح عدداً من المشكلات تحول دون فهم المستثمر للأحكام المنظمّة للاســـتثمار فهمـــاً صحيحاً. كما أن تعدد الأجهزة المشرفة على تطبيق هذا القانون، وعدم التنسيق بينـــها يؤديـــان إلى إخـــتلاف الإجتهادات من مسؤول لآخر مما يفتح المجال لمفارقات في التطبيق تنطوي في بعض الحالات على تمييز مجحف.

4. الافتقـــار إلى البنيـــة الأساسيـــة:

نقص توفر مرافق البنية الأساسية التي تيسّر تنفيذ المشروع بتكاليف مجدية، من خدمات النقل، والمـــوانئ، والمطارات، والاتصالات، ومصادر الطاقة يعتبر من أهم معوقات جذب الاستثمار، حيث يترتب على عدم توفرها تحميل المشروع أعباء استثمارية إضافية ينعكس أثرها السلبي مباشرة على المردود.

5. خلل السياســـات النقديـــة[2]:

لا شك أن مشكلة تدهور قيمة العملة المحلية، وتعدد أسعار صرفها، والقيود المفروضة علـــى تحـــويلات المستثمرين تأتي في مقدمة مظاهر خلل السياسات النقدية لبعض الدول العربية. وقد أدى تدهور قيمة العملة المحلية إلى إنخفاض القيمة الحقيقية لبعض الاستثمارات، أما تعدد أسعار الصرف يضع المستثمر أمام أوضاع متناقضة، كما أن القيود والإجراءات المعقدة التي تخضع لها التحويلات الخارجية بالعملة الأجنبية، تنفـــر المـــستثمرين وتجعلـــهم يتجهون إلى أسواق أكثر جاذبية.

6. خلل هيكل تمويل المشاريع:

إن عجز الإمكانيات للوفاء بالمتطلبات التمويلية للمشاريع الاستثمارية، وعدم توفر مؤسسات تمويليـــة في معظم الدول العربية تقدّم تمويلاً طويل المدى بشروط معقولة، يدفع أحياناً المستثمرين إلى الاعتماد بـــشكل كـــبير على القروض قصيرة الأجل، بمعدلات فائدة عالية لتمويل احتياجات متوسطة وطويلة الأجل.

---

[1] – علي كساب– محمد راتول، **التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 0، 2004، جامعـــة الشلف، ص45.

[2] – فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر،ص297.

7. مشـــكلات التسويق[1] :

لم تتمكن بعض مشاريع من تحقيق الأهداف المتوخاة منها، نتيجة عدم قدرتها على تسويق السلع التي أنتجتها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخزون وضرورة تخفيض الإنتاج إلى حد قد يفقد المشروع جدواه الاقتصادية والمالية.

8. التساهل في مراقبـــة تطبيق المواصفات القياسيـــة:

تتساهل بعض الدول المضيفة للمشاريع في مراقبة تطبيق المواصفات القياسية المفروضة على السلع التي تباع في أسواقها المحلية، مما يؤدي إلى إغراق بعض تلك الأسواق بمنتجات رديئة ورخيصة الثمن، تقف حجر عثرة أمام تسويق منتجات المشاريع ذات المواصفات القياسية بأسعار تحقق عائداً مقبولاً على الاستثمار.

9. افتقار أسواق المال لآليات تمويل المشاريع الجديدة[2] :

لم تتمكن أسواق رأس المال العربية بسبب حداثتها، من أن تلعب دوراً فعالاً في تمويل الاستثمارات.

II. المعوقات الخارجية:

إن التقلبات السياسية والاقتصادية التي شهدها النظام العالمي خلال القرن الماضي كان لها الأثر الكبير على النظام العربي بشقيه السياسي والاقتصادي، وهذا من خلال جملة من الظواهر الجديدة التي أسفرت عن جملة مـــن العراقيل على مختلف مشروعات الشراكة الاقتصادية العربية التي لم ترقى إلى مستوى طموحات وأمال الـــشعوب العربية في الوحدة والتكامل، ويمكن تلخيص هذه المعوقات إلى:

1. معوقات سياسية:

أ). الموجة الاستعمارية: لعب الاستعمار دورا كبيرا في تحطيم الاقتصاديات العربية وتخلفها، كمـــا عمـــل على طمس معالم الهوية والشخصية العربية كما أن نهضته كانت على حسابها؛

ب). النظام الدولي الجديد: تجسد النظام الدولي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية من خـــلال المؤســـسات الدولية (منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن)، والتي من خلالها احتكرت دول الشمال القرار الـــدولي، وحرمـــت العالم الثالث والعرب والمسلمين من الحق في المشاركة الفاعلة في صياغة القرارات الدولية[3]؛

جـــ). الصراع العربي الإسرائيلي: حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل للإجهاز على النظام العربي العليل، وإحلاله بنظام شرق أوسطي جديد تكون فيه لإسرائيل مكانة رئيسية و للولايات المتحدة الأمريكية القول الفاصل في كافة قضاياه الحيوية وإحكام السيطرة على منابع البترول فيه[4]؛

---

[1] – *http:// www.gucciaac.org* 25/02/2007

[2] – عباس بلفطيمي، **المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجلب الأموال المهاجرة**، مرجع سابق الذكر، ص159.

[3] – **تحديات العام العربي في ظل المتغيرات الدولية**، أعمال المؤتمر الدولي الثاني، الطبعة الثانية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998، ص72.

[4] – أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية**، الطبعة الثانية، مصر، الدار المصرية اللبنانية، 2001،ص130.

2. معوقات اقتصادية:

أ). إتجاه كثير من الأقطار العربية إلى التعاون مع الدول الأجنبية خاصة الدول المتقدمة، وذلك من خلال إقامة مشروعات مشتركة فيما بينها، وهذه عملية مناقضة تماما لعملية قيام مشروعات مشتركة[1]؛

ب). إنقسم الدول العربية إلى مجموعتين، مجموعة أولى انتهجت الأسلوب الاشتراكي من خلال عمليات التأميم وخلق مؤسسات عامة وتوسيع دور القطاع العام وسيطرة الدولة على الموارد العامة (مصر، سوريا، العراق، الجزائر، ليبيا، السودان و اليمن الجنوبي والصومال). ومجموعة ثانية تجاوز فيها دور الدولة الدور التقليدي وهي الدول المصدرة للنفط (دول التعاون الخليجي)، الأردن، اليمن الشمالي، لبنان، تونس، المغرب؛

جـ). المقاطعة الاقتصادية التي تعرضت لها عدة دول عربية كالعراق، ليبيا، السودان؛

د). تراجع أسعار النفط وآثار ذلك على الإمكانات المالية للدول العربية وظهور العجز في موازنتها العامة[2]؛

ه). الواقع الذيلي للبنيات الإنتاجية في الأقطار العربية وتبعيتها إزاء السوق العالمية[3].

III. معوقات أخرى:

أ). الازدواجية ما بين المشروعات العربية القطرية والمشروعات العربية المشتركة، إذ إنه في الوقت الذي تتجه فيه الدول العربية نحو إقامة مشروعات عربية مشتركة بهدف التعاون الاقتصادي العربي، تقوم بعض هذه الدول في الوقت ذاته بجهود ذاتية منفردة لإقامة مشروعات قطرية تكون أحيانا مطابقة للمشروعات العربية المشتركة، وهذه الظاهرة تؤدي إلى التنافس وتضارب المصالح فيما بين المشروعات القطرية والمشتركة[4]؛

ب). نقص الإحصائيات والبيانات، وقصور المتاح منها عن تحقيق أغراض الدراسات اللازمة لتقويم أداء المشروعات العربية المشتركة القائمة؛

جـ). غياب التنسيق بين المشروعات العربية المشتركة القائمة، مما يقلل من فعاليتها التكاملية في الاقتصاد العربي، ويجعلها متباعدة على النحو لا يحقق فائدة سوى تلك المصالح المباشرة للإطراف المنشئة لها؛

د). ضآلة الأموال المخصصة للمشروعات التمويلية العربية المشتركة، حيث أصبحت تتميز المشروعات العربية المشتركة بكثرة أعدادها وذات الرأسمالية المنخفضة، لاحظ الجدول رقم (1.3)[5]؛

ه). قلة المؤسسات التي تطرح المشروعات العربية المشتركة وتعمل على الترويج لها لدى الأطراف المعنية[6]؛

---

[1] – بوجعدار الهاشمي، **الأموال النفطية العربية والإمكانيات المتاحة لاستثمارها في إقامة مشروعات عربية مشتركة في الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص200.

[2]– إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، **التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة**، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر،2000، ص50،51.

[3] – فتح الله ولعلو، **التكامل الاقتصادي ومدخل المشروعات المشتركة**، بحث مقدم ومنشور في كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5-7مارس 1983، ص136.

[4] – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مجال المشروعات العربية المشتركة** ، ورقة عمل مقدمة ومنشورة في كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5-7مارس 1983، ص.ص80-81.

[5] – سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، مرجع سابق الذكر، ص.ص114-115.

[6] – خالد محمد خالد، **المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي**، بحث مقدم ومنشور في كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5-7مارس 1983، ص441.

و). ضعف مساهمة الأقطار العربية في تمويل كثير من المشروعات العربية المشتركة، وكذلك تأخر بعض هذه الأقطار عن تسديد أقساطها مما يؤدي بالشركة إلى إنهاء عضوية القطر الممتنع عن التسديد[1]؛

ي). عدم وجود هيئة فنية تختص بمتابعة أعمال المشروعات العربية المشتركة ودراسة المشاكل التي تواجهها وإيجاد الحلول المناسبة لها في الوقت الناسب[2].

المطلب الثاني: آفاق المشروعات الصناعية العربية المشتركة

أولا: العمل على إزالة العوائق:

إن نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة يتحدد قبل كل شيء بالتصدي لمعوقاتها وإشكالاتها، وإيجاد الحلول الناجعة لها بما يكفل استمرار تطورها وتنشيطها والتحامها بالعمل العربي المشترك، حيث نجد العديد من المشاكل كشف عنها أول اجتماع لرؤساء مجلس الشركات العربية المشتركة بتاريخ 1979/02/26 في الرياض، والتي تتمثل في طبيعة العقبات التي تعاني منها هذه الشركات، كما تقدمت تلك الشركات بمقترحات التي تعتبر بمثابة حلول للعقبات التي تواجهها:

1. الشكوى من عدم تقيد الدول المساهمة بما التزمت به في عقد تأسيس هذه الشركات؛
2. المطالبة بالإسراع في استصدار القانون الموحد للشركات العربية المشتركة؛
3. حث الحكومات لتوفير الظروف المشجعة لاستقطاب الكفاءات اللازمة لزيادة فعالية الشركات المشتركة؛
4. مفاتحة الدول العربية لاستصدار القوانين اللازمة لدعم وحماية منتجات الشركات العربية المشتركة؛
5. التوجه بتيسير حصول مشاريع الشركات العربية المشتركة على ما يلزم من قروض بشروط ميسرة؛
6. أهمية إيجاد صيغة موضوعية للتنسيق بين الدول العربية والشركات العربية المشتركة تجنب الطرفين ازدواجية التخطيط والتنفيذ للمشاريع؛

بالإضافة إلى ما سبق، هناك العديد من الحلول لعقبات المشروعات العربية المشتركة، ويمكن تلخيص أهم هذه الحلول فيما يلي:

1. يجب أن تكون المشروعات الصناعية العربية المشتركة مبنية على الثقة والمصلحة المتبادلة بين الأطراف المعنية، والإقرار من جانب كل طرف بمصالح الأطراف الأخرى، وهذا يستوجب أن تكون أهداف الأطراف المشاركة في المشروع واضحة ومحددة منذ البداية[3]؛
2. إزالة ما يعترض المشروعات الصناعية العربية المشتركة من معوقات تمويلية أو تسويقية، ومعاملة منتجاتها وخدماتها كمثيلاتها الوطنية، حرصا على إنجاح المشروعات القائمة، والاستفادة من طاقتها الإنتاجية كاملة[4]؛

---

[1] – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير المشروعات المشتركة**، مرجع سابق الذكر، 5-7مارس 1983، ص.ص25-26.

[2] – بوجعدار الهاشمي، **الأموال النفطية العربية والإمكانيات المتاحة لاستثمارها في إقامة مشروعات عربية مشتركة في الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص200.

[3] – حسن صادق حسن عبد الله، **المؤتمر الدولي حول: التجارة العربي البينية والتكامل الاقتصادي**، مرجع سابق الذكر، ص439.

[4] – محمد محمود الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 1993، ص235.

3. تسديد الأقساط المستحقة على الأقطار الأعضاء في مواعيدها ودون أي تأخير؛

4. تقديم مزايا تنافسية من قبل البلدان العربية لمنتجات المشروعات الصناعية العربية المشتركة؛

5. إبعاد المشروعات القطرية عن مزاحمة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، وتغليب المصلحة القومية للمشروع المشترك عند تعارضها مع القطرية؛

6. تقديم البلدان المضيفة تسهيلات للشركات العربية المشتركة، كأن تقديم الأرض اللازمة لإنشاء المشاريع المشتركة مجانا أو بأسعار رمزية، أو عن طريق تقديم المعلومات الرقمية الضرورية لبلورة المشروعات، أو عن طريق تقديم جميع التسهيلات والإعفاءات والدعم التي تقدم للمشروعات القطرية.... [1]؛

7. إيجاد النظم الكفيلة بتدعيم الروابط بين المشروعات العربية بعضها ببعض (مثلا قيام المشروعات المالية بتوفير التمويل للمشروعات الإنتاجية)، والتنسيق والتعاون بينها في مجال التسويق، أو البحث والدراسات[2].

8. إفساح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في المشروعات الصناعية العربية المشتركة.

9. تطبيق الدينار الحسابي العربي في المشروعات العربية المشتركة بغرض تحديد رؤوس أموالها، وإجراء كافة عملياتها، وتجنب تقلبات أسعار الصرف العملات العربية، وتسهيل انتقالها، وذلك بسبب وجود أكثر من سعر صرف بالنسبة لعملات بعض الدول العربية، وصعوبة قابلية تحويل بعض تلك العملات وقيود تداولها[3]؛

10. تجنب قيام المشروعات الجديدة بطريقة عشوائية، دون تصور تنموي تكاملي وبرامج إنمائية تعمل على ربط المشروعات المشتركة بالاقتصاديات المحلية، وإرساء دعائم التلاحم والتشابك في البلدان العربية؛

11. اعتماد نظام خاص للمشاريع المشتركة لجهة الرسوم والضرائب، والعمالة، وتحويل رؤوس الأموال، وتوزيع الأرباح، بالإضافة إلى تنظيم العلاقة بين الشركة والدولة المضيفة، وبينها وبين الدولة الثانية المشاركة، وتجنب تنظيم هذه المشاريع وفقا لآلية اجتهادات الجهات المسؤولة في البلد المضيف بمفردها[4].

12. القضاء على تعقيدات الروتين الإداري التي تقف حجر عثرة في طريق المشروعات العربية المشتركة، وتطبيق القوانين والأنظمة في الدول المضيفة وترجمة الأحكام التأسيسية للمشروعات بروح متجاوبة متعاونة، وفي ضوء المصلحة العامة للدول المساهمة[5].

13. ضرورة دمج المشروعات الصناعية العربية المشتركة ذات الطبيعة المتشابهة، بهدف التخلص من الازدواجية وتقليص المصاريف، واختصار الإجراءات، مما يترتب عليه تخفيض في التكاليف الإنتاج؛

14. تحقيق مبدأ الفصل بين ملكية المشروع وإدارته كليا أو جزئيا[6]؛

---

[1] – سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، مرجع سابق الذكر، ص.ص119-120.

[2] – محمد محمود الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، مرجع سابق الذكر، ص237.

[3] – سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والمستقبل**، مرجع سابق الذكر، ص132-133.

[4] – نهاد خليل دمشقية، **التكامل الصناعي السوري– اللبناني: الإمكانيات والفرص**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص.ص405-406.

[5] – سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها، ومستقبلها**، مرجع سابق الذكر، ص124.

[6] – سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، مرجع سابق الذكر، ص.ص130-131.

15. إصدار قانون خاص بالمشروعات الصناعة العربية المشتركة موحّد واضح وصريح، وإحداث جهاز مركزي يختص بالإشراف على تطبيق وتفسير أحكامه[1]؛

16. ضرورة وجود تقويم خارجي دوري لأداء المشروعات الصناعية العربية المشتركة، تتم بواسطة مقارنة نتائجها المحققة وأهدافها المحددة وما تقدمه من منافع للاقتصاديات العربية؛

17. توسيع نطاق عمل المشروعات الصناعية العربية المشتركة، بحيث يصار إلى نشرها في كل النشاطات الاقتصادية دون استثناء، خاصة نلك التي تحتل مكانة متقدمة في أولويات التنمية الاقتصادية، حتى تتمكن البلدان العربية من خلالها، إقامة التكامل فيما بينها وتحقيق أهداف العمل الاقتصادي المشترك[2]؛

18. إن نجاح المشاريع المشتركة يتطلب تشجيع قيام بيوت خبرة عربية مؤهلة وذات قدرات مهنية عالية قادرة على التفاعل مع الظروف المحلية الخاصة بالبيئة الاستثمارية، وبالتالي إعداد دراسات جدوى متكاملة تعكس الواقع الحقيقي للمشروع، وتستوعب كل أبعاده، وتساعد المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري السليم[3].

ثانيا: مجالات المشروعات الصناعية العربية المشتركة ذات الأولوية:

في الحقيقة، هناك مجالات متنوعة وكثيرة يمكن من خلالها إقامة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، ومهما يكن من أمر فإننا يجب أن نتذكر بعض الأمور الأساسية وهي[4]:

1. مركز ثقل المشروعات الصناعية العربية المشتركة يجب أن يتمحور حول تطوير الاستفادة من الثروات الطبيعية في الوطن العربي بما يساعد على الزيادة معدلات تنمية الصناعة؛

2. ضرورة إعطاء الدول العربية الفقيرة حصة كبيرة من المشروعات الصناعية المشتركة بما يتلاءم ومتطلباتها التنموية؛

3. إن الصناعات الأساسية (القائدة) التي تعتر رمزا للتصنيع المستقل والأساس المحرك لعملية الصناعة الكلية، يجب أن تعطي الأولوية في سلم خيارات المشروعات المستقلة؛

4. ضرورة اتجاه هذه المشروعات نحو الحجوم الاقتصادية الكبيرة القادرة على تحقيق استغلال امثل للموارد والمصادر المتاحة، ومواجهة الأسواق التصديرية، وترك الحجوم الصغيرة للمشاريع القطرية لتغطية احتياجات الأسواق الوطنية؛

5. ضرورة اتجاه هذه المشروعات نحو الوفاء بالاحتياجات الأساسية لعموم المستهلكين في الأقطار العربية.

---

[1] – علي كساب– محمد راتول، **التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة**، مرجع سابق الذكر، ص45.

[2] – سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها، ومستقبلها**، مرجع سابق الذكر، ص125.

[3] – *http:// www.gucciaac.org* 25/02/2007

[4] – سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والمستقبل**، مرجع سابق الذكر، ص130.

وعلى ضو هذه الأمور الخمسة يمكن القول إن المشروعات التي تستحق أولوية في توسيع الإمكانيات المستقبلية للعمل العربي المشترك، تتمثل في مايلي[1] :

1. مشروعات صناعة المعدات الرأسمالية القادرة على إنتاج الآلات والمعدات، والسلع الصناعية المختلفة، وخلق صناعات خلفية وأمامية متساوية ومتكاملة لاستكمال السلسلة التكنولوجية داخل الوطن العربي؛ وترجع أهمية هذا النوع من الصناعات إلى دورها في عملية الإنتاج السلعي بشكل خاص، والإنتاج الصناعي الكلي بشكل عام، واعتماد جميع قطاعات الإنتاج عليها بدرجة كبيرة.

2. مشروعات الصناعات البتروكيماوية التي تعتبر محورا أساسيا له أهميته البارزة في التنمية الصناعية، نتيجة تشابكها مع قطاعات كثيرة كالزراعة، والنقل، والموصلات، والبناء، والتشييد، والصناعات التحويلية غير الكيماوية، إضافة إلى ذلك اعتماد هذه الصناعات على النفط والغاز كمادة أولية وكمصدر للطاقة، وهي مواد متوفرة بكثرة في الوطن العربي؛

3. الاهتمام بتوسيع قاعدة صناعة البتروكيماويات التحويلية (التي تحول المنتوجات البتروكيماوية النهائية إلى سلع نهائية صالحة للاستهلاك)، من خلال إقامة مشاريع مشتركة في البلدان العربية غير النفطية ذات الأسواق الواسعة، تساهم فيها البلدان العربية النفطية، وتعتمد في مدخلاتها على مشاريع البتروكيماويات العربية القائمة، مما يساعد بالتالي على تثبيت دعائم التكامل الاقتصادي العربي على أسس ثابتة بين البلدان النفطية وغير النفطية.

وبعيدا عن الصناعة نجد المشروعات المشتركة ذات الأولوية بالدرجة الأولى هي مشروعات الأمن الغذائي القادرة على سد الفجوة بين الإنتاج والطلب في الوطن العربي، وتحقيق حد أدنى من الأمن الغذائي على المستوى القومي[2].

ثالثا: مستقبل المشروعات العربية الصناعية المشتركة في ضوء الآراء الداعية إلى خصخصتها:

تعتبر سياسة الخصخصة أحد أبرز التغيرات التي أدخلت على اقتصاديات الدول النامية (ومن بينها الدول العربية) خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين بعد سيطرة طويلة للقطاع العام، لذلك تميزت اقتصاديات هذه الدول بوجود قطاع عام الذي أخذ في النمو والسيطرة على إنتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات.

وبعد استعراضنا لواقع المشروعات العربية الصناعية المشتركة وتوزيعها على خارطة الوطن العربي، بات من المناسب في ظل موجة الخصخصة أن نطرح للنقاش إمكانية تخلي الحكومات العربية عن ملكيتها في هذه المشروعات لصالح مواطنيها العرب، ويمكن إجمال الأسباب الكامنة وراء الدعوة إلى خصخصة المشروعات إلى:

[1] – سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، مرجع سابق الذكر، ص.ص135-136.

[2] – سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، مرجع سابق الذكر، ص.ص117.

1. تقييم أوضاع المشروعات الصناعية العربية المشتركة ضرورة في حالة إفساح المجال أمام القطاع الخاص، وهذا لمعرفة نتائج الأعمال التي قدمتها المشروعات من جهة، وتقرير ما ينبغي اتخاذه بشأنها من جهة أخرى؛

2. ظلت مشروعات التكامل الاقتصادي العربي تفتقر حتى الآن إلى البعد الشعبي، وظلت جهود الحكومات العربية عاجزة عن تحقيق طموحات المواطنين العرب في إقامة السوق العربية المشتركة؛

3. إن جوهر الدعوة لخصخصة المشروعات العربية المشتركة يكمن في التعجيل بإنشاء السوق المالية العربية، حيث تلعب أسهم هذه المشروعات دورا أساسيا في خلق أدوات السوق وتداولها بين المواطنين العرب[1]؛

4. قد يؤدي دخول القطاع الخاص العربي شريكا في ملكية وإدارة المشروعات الصناعية العربية المشتركة إلى تحسين الأداء وإزالة المعوقات البيروقراطية، وخلق شبكة من المصالح الوثيقة بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب من شأنها أن تعجل في مساعي إقامة أي صورة من صور التكامل الاقتصادي العربي، وتشكل قوة ضغط على الحكومات العربية كي تستجيب لتفعيل العمل العربي المشترك.

لقد كانت أول مبادرة لتفعيل دور القطاع الخاص بقيادة رجال الأعمال والمستثمرين بالتعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية، فتم تنظيم المؤتمر الأول في عام 1982 واتخذ قرار دورية المؤتمر، وقد انبثق عن هذا المؤتمر عدد محدود من الشركات المشتركة للتنمية الزراعية، ولتنمية الثروة السمكية، و لم تكن التجربة مشجعة للتوسع والانتشار لمزيد من الشركات، وهذا ربما لغياب آلية المتابعة. وبعد قيام اتحاد المستثمرين العرب تجددت الآمال بتنشيط التعاون الاستثماري على مستوى القطاع الخاص العربي، في ظل ضمانات قانونية، ومالية، وقضائية، وحوافز متعددة تضمنها معظم التشريعات العربية لتشجيع الاستثمار، وتوفير الفرص الاستثمارية الواعدة، وبالتالي يصبح من الممكن، وبتعاون جميع الأطراف العربية، إقامة مشروعات عملاقة عابرة للحدود العربية، تلبي حاجات الاقتصاد العربي وترسي قواعد التكامل الاقتصادي على أسس جديدة[2].

[1] – سليمان المنذري، **الخصخصة للمشروعات العربية المشتركة ضرورة**، الأهرام الاقتصادي، 1993، ص.ص52-53.

[2] – سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مرجع سابق الذكر، ص285.

خلاصة الفصل الثالث:

إن المشروعات العربية المشتركة أداة تكاملية مهمة لها ثقلها في العمل الاقتصادي العربي المشترك، حيث اتجهت الدول العربية لها مبكرا، مع إنشاء الجامعة العربية بهدف إزاحة العوائق التي تواجه التكامل الاقتصادي الشامل المتمثلة في قلة الإنتاج وانخفاض مرونة العرض ومحدودية السوق العربية.

وقد حملت السنوات الماضية في طياتها العديد من المشروعات العربية العربية، والعربية الدولية والتي اقيمت في العديد من القطاعات الاقتصادية، وعلى الرغم من الانجازات القيمة التي حققتها هذه المشروعات حتى الآن، إلا أن ثمة مشاكل، ومعوقات كثيرة مازالت تواجهها وتحد من أدائها، وقد بينا في الصفحات السابقة أهم هذه المشاكل والمعوقات في مراحل إعداد المشروعات المعنية وتنفيذها وتشغيلها، و لم نتوقف عند هذه النقطة بل أعطينا أمثلة عملية عنها وصور رقمية، وحالات تطبيقية أفرزتها الحياة العملية المعاشة.

وفي ضوء ما تم بحثه فإنه لا بد من توجيه رعاية الجهات المعنية والمساهمة في المشروعات العربية المشتركة لزيادة دورها في تطبيق الحلول العاجلة للمعوقات والمشاكل التي تواجهها هذه المشاريع، حتى نتمكن من رفع كفاءة أدائها، وتتبوأ دورها في دفع التنمية العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الشامل، إضافة إلى ذلك لابد من إعطاء أهمية خاصة للمشروعات الإنتاجية المشتركة في مجالات الصناعات الأساسية والأمن الغذائي.

على الرغم من القدم النسبي لنشأة المشروعات المشتركة، إلا أن التجربة العربية في هذا الشأن أسفرت عن سيطرة المساهمات الحكومية والرسمية على رؤوس أموال هذه المشروعات، بل تضاءلت واستبعدت مشاركة القطاع الخاص الوطني، الأمر الذي افقد هذه المشروعات عمليا وضوح منظومة الأهداف على مستوى الأداء الفعلي والحافز لتحقيقها، والاستقلال والذاتية الذين يقتضيهما نجاح إدارتها .

الخاتمة

إن ما يمكن إستخلاصه من دراسة موضوع التكامل الاقتصادي العربي وسبل تحقيقه، هو الأهمية الإستراتجية التي يحضى بها موضوع التكامل الاقتصادي بشكل عام، وموضوع التكامل الاقتصادي العربي على وجه الخصوص، باعتباره من الوسائل المؤهلة للتنافس، والاندماج بصورة ايجابية في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر.

يعتبر التكامل الاقتصادي العربي مسألة ذات تاريخ طويل، وليست بالمسألة حديثة العهد، ولقد تميزت المحاولات التكاملية العربية بالطموح في الأهداف حيث أدركت الدول العربية أهمية التكامل الاقتصادي عن طريق إنشاء المنظمة القومية للتكامل الاقتصادي العربي، والمتمثلة في جامعة الدول العربية في النصف الثاني من الأربعينيات، حيث تمت بلورة العديد من مشروعات التعاون الاقتصادي في شكل اتفاقيات جماعية، ومنظمات هيكلية، تتعلق بعدة محاور من بينها تسهيل التبادل التجاري، وتحرير وانتقال رؤوس الأموال، وصولا إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية سنة 1957، وقرار السوق العربية المشتركة سنة 1964، وإنتهاءا بمشاريع التكتلات الاقتصادية العربية الإقليمية المتمثلة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي، إلا أن هذه المشروعات بإستثناء مجلس التعاون لدول الخليج لم تجد طريقها إلى التطبيق.

ومن جهة أخرى، يزخر الوطن العربي بثروات طبيعية وطاقات اقتصادية قل ما تتوفر في أقاليم أخرى، هذه الثروات تعد ركيزة هامة للتطور الاقتصادي العربي والتي تتوزع بين البلدان وتتباين من قطر لآخر، وفي ظل المتغيرات العالمية والتكتلات الاقتصادية ظهرت الحاجة إلى إيجاد آليات تساعد الأقطار العربية على مواكبة هذا التطور الاقتصادي العالمي، فجاءت المشروعات العربية المشتركة كآلية مبدئية، كخطوة أولى من أجل تنمية إقتصاديات البلدان العربية.

وكما أشرنا في البحث، وبالضبط في معرض تقييمنا للمشروعات العربية المشتركة أنها تعتبر من أهم التجارب التي مر بها الوطن العربي في مجال التعاون الاقتصادي وبالأخص القطاع الصناعي، سواء من حيث عددها، أو من حيث الاستثمارات الموضوعية فيها أو شمولها لنطاق واسع من الفعاليات الصناعية، والفعاليات الأخرى المرتبطة بها، كما إستطاعت هذه المشروعات تعبئة جانب متزايد من الموارد المادية والبشرية والمالية العربية في مجالات عديدة.

وبالفعل أثبت المشروعات العربية المشتركة أنها أداة تكاملية مهمة لها ثقلها في العمل الاقتصادي العربي المشترك، كما إتضح لنا أنها ليست أداة للتكامل الجزئي فحسب، بل قاعدة أساسية للتكامل الشامل وحلقة من حلقاته، كما أنها تعتبر أكثر الأدوات التكاملية قابلة للتطبيق وذلك لمرونتها، لكونها أقل هذه الأدوات إثارة للمصالح القطرية، ولقدرتها على إزالة العوائق التي واجهت التكامل الاقتصادي العربي الشامل، وهذا لو إستغلت وطبقت بطريق نظامية وقانونية.

ومن جانب آخر، فإن المشروعات العربية المشتركة رغم ايجابيتها، لا تزال دون مستوى الطموحات العربية، وإستثماراتها لا تمثل في وقتنا الحالي سوى نسبة ضئيلة جدا من حجم المصالح العربية المنتشرة في الدول الصناعية، وهي لهذا بحاجة لكثير من الجهود والدعم لكي تعمل على توسيع قاعدتها في القطاعات المفعمة بالإمكانيات الكبيرة القادرة على تعجيل الخطوات التنموية العربية بما يتلاءم ومتطلبات الوطن العربي وإمكانياته.

صحة الفرضيات :

بعد دراستنا للمشروعات الصناعية العربية المشتركة، تبين أن عددها كانت ضئيلة، وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى، فرغم المسيرة الطويلة للعمل من أجل الوصول إلى تكامل اقتصادي عربي، إلا أن تلك المحاولات كانت معظمها حبر على ورق.

وبشأن التجارب التكاملية التي عرفتها مختلف مناطق العالم، فكانت تجربة الاتحاد الأوروبي أبرز النماذج الناجحة على الإطلاق، هذا طبعا بعد مسيرة طويلة إمتدت على مر العديد من السنوات، والتي عرفت صعوبات جمة تمكنت من تجاوزها شيئا فشيئا، وهنا تبرز صحة الفرضية الثانية، والتي تأكد أن الوصول إلى تحقيق بناء تكاملي عربي، ليس بالشيء المستحيل، بالنظر إلى الصعوبات والتحديات التي تعترض سبيله.

وبالنظر إلى اقتصاديات الدول العربية، فإنه يلاحظ أن هناك تمايز وتفاوتا بين الدول العربية من ناحية المقومات والإمكانيات، إلا أن في مجملها كانت كثيرة وغزيرة، مما تتسمح للأقطار العربية من إقامة قاعد صلبة من المشروعات العربية المشتركة، وهنا تتأكد الفرضية الثالثة.

وتبرز صحة الفرضية الرابعة، عندما تتطرقنا إلى عنصر الآثار التكاملية للمشروعات الصناعية العربية المشتركة، فإتضح أن هناك العديد من الآثار الايجابية تعود بالخير على اقتصاديات الدول العربية، إضافة إلى أن هناك آثار سلبية.

لقد واجهت تجربة المشروعات العربية المشتركة العديد من المشاكل والمعوقات ساهمت بشكل كبير في تعطيل عملية التكامل الاقتصادي العربي، ولقد تراوحت هذه المعوقات بين معوقات اقتصادية، سياسية وإجتماعية وغيرها من المعوقات الأخرى، وهذا ما يؤكد الفرضية الخامسة للبحث.

كما يمكن تأكيد الفرضية السادسة والسابعة إلى حد كبير، إذ يمكن القول أن الأهداف التي تسعى إليها البلدان العربية من العملية التكاملية، عن طريق المشروعات الصناعية المشتركة بمساهمة حكومية، تبقى مرتبطة ومرهونة بمدى التطور الاقتصادي لهذه البلدان وطبيعة النظام الاقتصادي فيها، إضافة إلى الأوضاع وخصوصيات ودوافع كل بلد عضو، ومن هنا بات من الضروري على هذه البلدان فتح المجال أمام الخواص كأحد الحلول لرفع الكفاءة الاقتصادية للمشروعات الصناعية العربية المشتركة.

النتائج العامة للدراسة :

بعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاث توصلنا إلى عدة نتائج نلخصها فيما يلي:

1. يزخر الوطن العربي من سلطنة عمان شرقا إلى المملكة المغربية غربا بثروات كبيرة تمكن شعوب هذه البلدان من الخروج من حالة العجز، وتضعها في قائمة المصدرين للسلع والخدمات المختلفة، وهذا حالة قيام مشروعات عربية مشتركة تستغل تلك الوفرات؛

2. إتبعت الأقطار العربية عدة مداخل لبلوغ الدرجة العالية من التكامل الاقتصادي كان أولها مدخل تحرير التجارة، ثم تشجيع انتقال رؤوس الأموال، وأعقبتها بمدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة بين البلدان العربية، وأخيرا المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي؛

3. هناك العديد من العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي حالت دون الوصول بمحاولات الأقطار العربية إلى حالة من التكتل الاقتصادي العربي؛

4. ساهمت المشروعات العربية المشتركة في تطوير الإنتاج العربي في المجالات التي تعمل في إطارها، كما قامت بتوظيف إستثماراتها في إنشاء مشروعات، والإسهام في شركات قطرية في عدد من البلاد العربية، كما حققت العديد من الآثار الإيجابية؛

5. إن أغلب رؤوس أموال المشروعات تقتصر على مساهمات حكومية، أو جهات وهيئات ترشحها الحكومات العربية ، أي أن القطاع الخاص لم يكن له الدور الرئيس في هذه المشروعات؛

6. عدم وجود آلية عربية مشتركة لاختيار قطاعات اقتصادية حيوية ذات أولوية، وإخضاعها للتنسيق المشترك وجذب الاستثمار العام والخاص إليها؛

7. إن المشروعات القائمة حاليا في الوطن العربي لا تزال من الناحية العددية والرأسمالية دون المستوى المطلوب بالمقارنة مع الإمكانيات المالية والطبيعية والبشرية المتاحة في الوطن العربي.

التوصيات والاقتراحات:

على ضو ما تقدم، من المفيد أن تقدم جملة من التوصيات، بيانها كالتالي:

1. ضرورة إعادة النظر في آليات عمل مؤسسات العمل العربي المشترك، وعلى رأسها جامعة الدول العربية بإتجاه الالتزام الفعلي لحكام وحكومات الدول العربية بالقرارات والتوصيات الصادرة عن هذه الأخيرة، وخلق التنسيق والتعاون بين مؤسسات العمل العربي المشترك، وتفادي حصول تداخل أو ازدواجية بين نشاطاتها؛

2. توفير المناخ السياسي المناسب في الدول العربية، والمتمثل في الديمقراطية، وحرية التعبير، وتفعيل مساهمة ومشاركة الشعوب العربية في بناء التكامل الاقتصادي العربي؛

3. تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية بشكل يساهم في زيادة التدفقات المالية البينية، وفي جلب المزيد من الاستثمارات، والفوائض المالية داخل المنطقة العربية؛

4. على الحكومات العربية الفصل بين السياسة والمصالح الاقتصادية، وألا يؤخذ القطاع الخاص سواء مستثمرين، أو مصدرين، أو مشروعات مشتركة، أو عمالة بذنب حكوماتها في حالة الخلافات السياسية، وعلى الحكومات العربية أن تخطو خطوات دول الاتحاد الأوروبي في هذا المجال؛

5. العمل على خلق نظام اقتصادي مختلط يقوم على جهود القطاع العام والقطاع الخاص دون التمييز، إضافة إلى التنسيق والتعاون، مع توفير حرية المبادرة للقطاع الخاص؛

6. إعادة النظر في نمط التوظيفات المالية العربية في الخارج، والعمل على تحويلها إلى أصول إنتاجية في الدول العربية نفسها؛

7. ضرورة العمل والسير قدما في برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبق في معظم، أو كل الدول العربية تقريبا سواء الدول النفطية في إطار إعادة هيكلة اقتصادياتها، وتحويله من نفطي يعتمد بدرجة تكاد تكون كلية على قطاع واحد هو قطاع النفط، إلى إقتصاد متنوع يزداد كفاءة ونموا اقتصاديا، وكذلك برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في الدول العربية غير النفطية بهدف إعادة التوازن الداخلي والخارجي لتلك الاقتصاديات؛

8. على البلدان العربية أن تعطي الأولوية في سلم المشروعات المشتركة المستقبلية للمجالات التي تحقق فيها ميزات تنافسية مثل الصناعات الأمامية النفطية البتروكيماوية، والبنى الإرتكازية المادية والمعنوية؛

9. عدم أخذ فشل بعض المشروعات العربية المشتركة القائمة بمساهمات حكومية رسمية كدليل على فشل هذه المشروعات كآلية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي؛

10. التأكيد على أن طرح هذه المشروعات للخصخصة سوف يتيح للقطاع الخاص على مستوى الدول العربية القدرة على توجيه وإدارة هذه المشروعات بطريقة فعالة، وهو الآمر الذي يجب على الدول العربية أخذه بعين الاعتبار في إنشاء الشركات العربية المشتركة الجديدة؛

11. ضرورة تبني صيغة المشروعات العربية المشتركة كأداة للاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات التي يزخر بها الوطن العربي؛

12. ينبغي على الأقطار العربية أن تعطي الأولوية للمشروعات العربية المشتركة التي تقام برأسمال وإدارة عربية ويساهم في إقامتها أكثر من قطرين عربيين؛

13. ينبغي على الأقطار العربية أن تمنح المشروعات العربية المشتركة قدرا كافيا من الامتيازات الضريبية، والمالية، والقانونية حتى تتمكن من أداء نشاطها على أحسن وجه ممكن؛

14. ضرورة إقامة المزيد من المشروعات العربية، وتوسيع ما هو قائم منها في الوطن العربي؛

15. يجب أن تخضع عملية توطين المشروعات العربية المشتركة التي ستقام في الوطن العربي إلى نوعين من المعايير، أولها المعيار الاقتصادي والذي يتمثل في اختيار الموقع الذي يحقق للمشروع أفضل إنتاج كما ونوعا، أما الثاني فهو المعيار الاجتماعي والذي يتطلب إختيار الموقع الذي يتميز في كونه أقل تطورا نسبيا من المواقع الأخرى. ونقترح في هذا المجال إعطاء الأولوية في توطين المشروعات العربية المشتركة لصالح الأطراف الأكثر فقرا، مع التأكيد على المعايير الاقتصادية لتوفير أفضل الظروف الممكنة لتحسين أدائها؛

16. دعم المؤسسات القائمة حاليا في مجال ترويج المشروعات العربية المشتركة كالغرف التجارية والصناعية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار؛

17. ضرورة تشجيع إقامة مؤسسات مالية واستثمارية عربية يقوم نشاطها على البعدين، أحدهما تجميع واستقطاب الأموال العربية، والأخر يتعلق بتحديد الفرص الاستثمارية في الوطن العربي والعمل على ترويجها؛

آفاق الدراسة :

1. دراسة التكامل الاقتصادي العربي من خلال اختيار مدخل آخر من مداخل التي اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق ذلك، بدل المشروعات العربية المشتركة التي قمنا بدراستها في هذا البحث.

أهم المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية:

- مدخل تحرير التجارة أو المدخل التبادلي للتكامل.
- مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيله.
- مدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي.

كأن نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الاستثمارات العربية البينية في إقامة تكامل اقتصادي عربي؟.

2. دراسة التكامل الاقتصادي العربي من خلال المشروعات العربية المشتركة كمدخل لتحقيق ذلك، لكن باختيار قطاع آخر غير قطاع الصناعة كقطاع التمويل أو الزراعة....

كأن نطرح الإشكالية التالية:

ما دور المشروعات الزراعية العربية المشتركة في تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي؟.

قائمة المراجع

1. الكتب باللغة العربية :

1. أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الطبعة الثانية، مصر، الدار المصرية اللبنانية، 2001.
2. أحمد فراس مراد، تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي، دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، العدد 01، أفريل1985.
3. إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر،2000.
4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الاسكوا، مطبوعات الأمم المتحدة ، نيويورك، 2005.
5. بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، القاهرة، ديسمبر1964.
6. تحديات العام العربي في ظل المتغيرات الدولية، أعمال المؤتمر الدولي الثاني، الطبعة الثانية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998.
7. جامعة الدول العربية، وثائق مؤتمر القمة العربية الحادي عشر، عمان، نوفمبر، 1980.
8. حسن عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
9. حميد الجميلي، دراسات في الأمن الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، الجماهيرية الليبية العظمى، 2005.
10. حسن ناقعة، تجربة التكامل والوحدة الأوروبية وقابليتها للتطبيق عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 136، جوان 1990.
11. ريمون حداد، العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000.
12. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مدينة نصر، القاهرة، 2003.
13. عبد الهادي يموت، التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية، معهد الإنماء العربي، بيروت، لا يوجد سنة النشر.
14. عبد القادر معاشو، الأوبك: منظمة إقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1982.
15. عبد الغني عماد، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاق، مركز دراسات الوحدة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، العدد 40، شباط/فبراير2005.
16. عدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

17.عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002- 2003.
18.عادل خليفة، السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، 2001.
19.عبد الهادي عبد القادر سويفى، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الثانية، مصر، 2006-2007.
20.عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، ديسمبر 1996.
21.عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، اكتوبر1983.
22.محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
23. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
24.محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1972.
25.محمد محمود الإمام، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 1993.
26.محمد محمود الإمام، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي، المنظمة العربية للتنمية العربية، القاهرة، مصر، 1998.
27.محمود عبد الفضيل، أموال النفط والمشروعات العربية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، سبتمبر 1980.
28.محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 16، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1979.
29.محمود عبد الفضيل، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أوت 1982.
30.محمود الحمصي، ندرة القطاع العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 142، ديسمبر 1990.
31.محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، مصر، 2006.
32.مجدي حفني، مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.
33.نهاد خليل دمشقية، التكامل الصناعي السوري– اللبناني: الإمكانيات والفرص، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
34.فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
35.فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
36. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

37.سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988.
38.سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك، نشر في كتب النفط والمشروعات العربية المشتركة ، الطبعة الأولى، مؤسسة الكميل للتوزيع والإعلان والنشر، الكويت، نوفمبر 1988.
39.سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والمستقبل، نشر في كتاب النفط والتعاون العربي تصدر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد السابع، الكويت، العدد 02، 1981.
40.سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها، ومستقبلها، مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، العدد 12، 1998.
41.سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004.
42.سليمان المنذري، الخصخصة للمشروعات العربية المشتركة ضرورة، الأهرام الاقتصادي، 1993.
43.هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، عمان، 2005.
44.وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ديسمبر 1987.
45.زياد عربية، مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الدعوة إلى خصخصتها، مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، العدد 12، 1998.
46.زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004.

2. الأطروحات ورسائل الماجستير:

1. آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العلمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية – جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007.
2. بوجعدار الهاشمي، الأموال النفطية العربية والإمكانيات المتاحة لاستثمارها في إقامة مشروعات عربية مشتركة في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1985-1986.
3. بوباية ذهبية ريمة، معوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تحقيقه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير–جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004-2005.
4. بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية– قسم علوم التسيير– جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.
5. خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطموحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005- 2006.
6. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول الناميـــة – حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير–جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.
7. عمـــورة جمـــال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو– متوسطية ،رسالة دكتوراء غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير– جامعة الجزائر، الجزائر،2005-2006.
8. محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير– جامعة الجزائر، الجزائر،2001-2005.

9. مشدن وهيبة، اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.
10. رابح فضيل، التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر، 1994-1995.
11. نور الدين دلال، رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006.
12. قدور بوزيدي، التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1989.

3. المجلات والدوريات :

1. إكرام بدر الدين، قضايا عربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد الخامس، ماي 1983.
2. الطاهر هارون- عز الدين بن تركي، مبررات اتحاد المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد6، جوان2002.
3. حجازي المرسي السيد، تقويم السوق العربية المشتركة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 35، صيف 2005.
4. حربي موسى عريقات، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة، بحوث اقتصادية عربية، العدد 20، 2000.
5. عبد الرحمن زكي إبراهيم، السوق الإسلامية المشتركة هدف نهائي للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة آفاق اقتصادية، عدد 54، افريل 1993.
6. علي كساب- محمد راتول، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 0، 2004، جامعة الشلف.
7. عباس بلفطيمي، المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجلب الأموال المهاجرة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 04، 2006.
8. معتصم سليمان، التجارة الخارجية العربية وهيكل الاقتصاد العربي 1970- 1979، نشر في مجلة قضايا عربية تصدر عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، العدد الخامس، مايو 1983.
9. سيد البواب، التكامل الاقتصادي بين النظرية والواقع ، الأهرام الاقتصادي، 12 افبراير1999.

4. الملتقيات والندوات :

✍ الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، وضمت المدخلات التالية:

1. بوكساني رشيد- دبيش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي.
2. جدو سامية، التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته- دراسة مقارنة بالاتحاد الأوروبي.
3. خوني رابح- حساني رقية، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي.
4. موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج.
5. عبد الحميد زعباط، التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية أداتان لتكامل الاقتصادي العربي.
6. محمد قويدري- محمد فرحي، أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي.
7. كماسي محمد الأمين- شعبوني محمود فوزي ، المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل.
8. كمال رزيق- فضيلي عبد الحليم، أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- حلم أو واقع.
9. وصاف سعيدي، مجلس التعاون الخليجي: دراسة تقييمية لمسار التكامل الاقتصادي.

✍ الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ثليجي عمار، الاغواط، 17-19 افريل 2007، وضم المدخلات التالية:

10. الجوزي جميلة، تحديات التكامل الاقتصادي العربي.
11. أحمد فراس العوران، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموحات.
12. عبد المجيد قدي- بوشعير لويزة، واقع اقتصاديات الدول العربية والحاجة لتكتلها.

✍ الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية بالدول العربية في ظل العولمة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالبويرة، 23-24 أفريل 2008، وضم المدخلات التالية:

13. بلعور سليمان- بوخاري عبد الحميد، نحو تنمية صناعية عربية موحدة - حالة دول مجلس التعاون الخليجي.
14. فرج شعبان- عبد الحرتسي حميد، سبل تفعيل إستراتجية لبناء اقتصاد صناعي يساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

✍ ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5-7 مارس 1983، وضمت ورقات العمل التالية:

15. خالد محمد خالد، المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.
16. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير المشروعات المشتركة.
17. محمد العمادي، تجربة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في المشروعات العربية المشتركة
18. عبد العال الصكبان، الآثار التكاملية للمشروعات العربية المشتركة.

19.فتح الله ولعلو، التكامل الاقتصادي ومدخل المشروعات المشتركة.
20.منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مجال المشروعات العربية المشتركة.

إضافة إلى

21.حسن صادق حسن عبد الله، دور المشروعات الصناعية العربية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي، المؤتمر الدولي حول: التجارة العربي البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية- عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، 20-22 سبتمبر 2004.
22.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تنمية المشروعات العربية المشتركة وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في تمويلها، ورقة مقدمة إلي ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، قطر 1982.

5. التقارير:

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008).
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي لعام 2006.
3. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير الاسكوا 2005.
4. الشركة العربية للتعدين، التقرير السنوي لعام 2007.
5. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي لعام 2000، الكويت.

6. المراجع بالغات الأجنبية:

1. *Ali .M. El-Agraa, The European Union Economics and Policies, 8 edition, Cambridge university press, London, 2007.*
2. *Bela Balassa, the theory of economic integration, RICHARD D. IRWIN, INC. HOMEWOOD, ILLINOIS, 1961.*
3. *Miroslav N. Jovanovic and Richard G. N Lipsey, International Economic Integration "Limits and Prospects", second edition, London, Routledge,1998.*
4. *Rahem Samir, Et si les pays du Maghreb arabe décident de promouvoir l'UMA : Entre espoir et réalité ?, Seminaire Nationale sur : Le développement industriel Dans les pays arabes de la mondialisation , Institut d'économie Et la science de la gestion , Université telidji amar – Laghouat ,le 17-19 Avril 2007.*
5. *M.A. LUTFI, Manual For Multicountry Project Identification Preporation and evaluation in the arabe Countries, UNCTAD ,Frst, Draft, 1977.*
6. *fritz Machlup.ed, Economic Integration: Worldwide, Regional Sectoral, The Macmihhan Press, New York, 1978.*
7. *Fathallah Oulallou, Après Barcelone: Le Maghreb est nécessaire, édition l'harmattan, London, 1996.*
8. *The Arab Fund for Economic Social Development, The Joint Programme: Activities in The Field of Identification of Inter Country Investment Projects, Kuwait: The Arab Fund,1978.*

7. مواقع إلكترونية :

1. *http:// www.gucciaac.org*
2. *http:// www.marefa.org*
3. *http:// www.escwa.un.org* لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)
4. *http:// www.oapecorg.org* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
5. *http:// www.caeu.org.eg* مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
6. *http:// www.arabfund.org* الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
7. *http:// www.iaigc.net* المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الاستثمار
8. *http:// www.afm.org.ae* الصندوق النقدي العربي
9. *http://www.aoad.org* المنظمة العربية للتنمية الزراعية
10. *http://www.gcc-sg.org* مجلس التعاون لدول الخليج العربية
11. *http:// www.arableagueonline.org* جامعة الدول العربية
12. *http://www.maghrebarabe.org* الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي
13. *http:// www.arado.org.eg* المنظمة العربية للتنمية الإدارية
14. *http:// www.armico.com.jo* الشركة العربية للتعدين
15. *http://www. arabpotash.com* شركة البوتاس العربية
16. *http:// www.icf.ind.tn* شركة الصناعات الكيميائية للفليور
17. *http://www.gulfcement.ae* شركة اسمنت الخليج
18. *http:// www.banagas.com* شركة غاز البحرين الوطنية
19. *http:// www.gpic.com* شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات
20. *http:// www. acdima.com* الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية
21. *http:// www.general@spimaco.com.sa* الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية
22. *http:// www.julphar.com* شركة الخليج للصناعات الدوائية
23. *http:// www.taic.com* الشركة العربية للاستثمار